خبراء يرصدون التأثيرات والتحديات المحتملة

ثورة جديدة في المدفوعات الرقمية بعد إتاحة الدفع اللاتلامسي عبر أندرويد



المثلث الذهبى

طموحات حكومية ومطالب برلمانية بكشف حساب المنطقة الاقتصادية

لمنع تحول الأخطاء الفردية أو أوجه القصور الفنية إلى كوارث جماعية

حوادث الطرق في مصر

من مأساة الدائري إلى ضرورة بناء ثقافة وطنية وحزمة تشريعية لحماية الأرواح

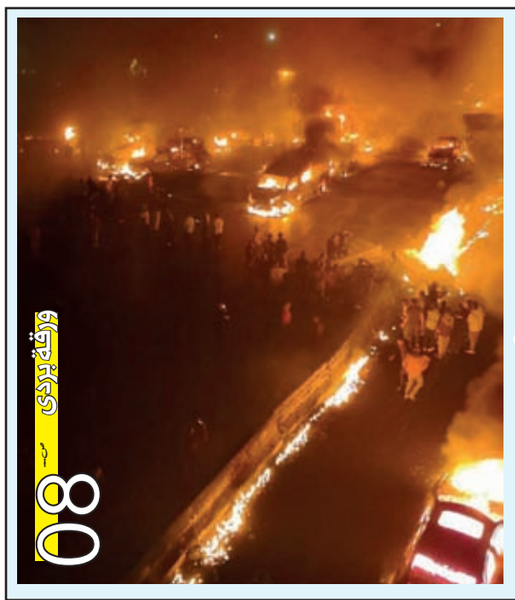

مصر والعراق يدشنان مرحلة جديدة من تعزيز الشراكة الاقتصادية

الأحد
الاحد ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٩ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب



الحكومة تُدخل ٤٨ تعديلاً على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩.. و عصر جديد للمنشآت الفردية



مصر تفرض نفسها علي خريطة المؤشرات العالمية للشركات الناشئة



جدل رسوم البيليت مستمر ومطالب بحماية صناعة الصلب

لم يعد مجرد توجه صناعي بل أصبح ضرورة اقتصادية

تصنيع المحمول في مصر بين استيراد المكونات و إنتاجها محليا

البرلمان يناقش تعديلات تشريعية لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وزيرة التنمية المحلية تبحث مع إيطاليا واليونيدو دعم التنمية الاقتصادية بالقرى المصرية



كتبت – رضوى عبدالله

شاركت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، في افتتاح فعاليات النسخة السادسة من أسبوع الابتكار الزراعي والغذائي المتوسطي (MIA Week 2026)، الذي ينظمه المعهد الزراعي المتوسطي «سيام باري» بمدينة باري الإيطالية بمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات البحث العلمي والقطاع الخاص، من أكثر من 20 دولة.

وتأتي مشاركة وزيرة التنمية المحلية والبيئة في فعاليات الأسبوع، في إطار حرص الوزارة على تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المحلية والريفية المستدامة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في دعم الاقتصادات المحلية، وتوظيف الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا في تحسين جودة حياة المواطنين، وتعزيز الاستدامة البيئية.

وخلال كلمتها في الجلسة الرئيسية للمؤتمر، التي عقدت تحت عنوان «زراعة المعرفة وحصاد التغيير من أجل تحول النظم الغذائية في منطقة المتوسط وأفريقيا»، استعرضت الدكتورة منال عوض ملامح التجربة المصرية في التنمية الريفية المتكاملة، وفي مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التي تستهدف إحداث تحول شامل في نوعية الحياة بالريف المصري، من خلال تطوير البنية الأساسية والارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

وأشارت وزيرة التنمية المحلية والبيئة إلى توجه الدولة المصرية نحو تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الضخمة التي تم ضخها في البنية الأساسية للقرى المصرية، والبناء عليها في إطلاق مبادرات وبرامج للتنمية الاقتصادية المحلية، وفي مقدمتها مبادرة «القرية المنتجة»، التي تستهدف توظيف المقومات الاقتصادية والموارد المحلية للقرى.

اليوم .. شرم الشيخ تستضيف النسخة الأولى من قمة مواد البناء العالمية CONVERGE 2026

تستضيف مدينة شرم الشيخ، اليوم الأحد 29 نوفمبر 2026، النسخة الأولى من قمة مواد البناء العالمية «CONVERGE 2026 – Beyond Today»، بمشاركة مستهدفة لنحو 100 من قيادات الصناعة والتجارة والاستثمار من 40 دولة حول العالم، في خطوة تستهدف تعزيز مكانة مصر كمركز للتواصل والتعاون الصناعي والتجاري بين الأسواق الإقليمية والدولية.

وتأتي قمة مواد البناء العالمية «CONVERGE 2026» في إطار رؤية لتأسيس منصة دولية تجمع المصنعين والمستثمرين والموزعين وصناع القرار في قطاع مواد البناء، بهدف تعزيز التكامل بين مختلف أطراف الصناعة، وإتاحة فرص جديدة للتبادل التجاري والاستثمار، ودعم وصول المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

وقال الدكتور أحمد عشمان، عضو مجلس إدارة غرفة صناعات مواد البناء ورئيس شعبة المواد العازلة بالغرفة ورئيس المؤتمر، إن إطلاق النسخة الأولى من قمة «CONVERGE» من مصر يعكس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة المصرية في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الأسواق العالمية.

وأكد عشمان أن القمة تستهدف الانتقال من اللقاءات التقليدية إلى بناء علاقات أعمال وشراكات صناعية وتجارية طويلة الأمد، بما يسهم في تعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع مواد البناء على المستويين الإقليمي والدولي.

وأضاف أن قطاع مواد البناء المصري يمتلك فرصًا واعدة لتعزيز حضوره في الأسواق الدولية، مشيرًا إلى أهمية تطوير آليات التعاون بين المصنعين والموزعين والمستثمرين، بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وفتح قنوات تصديرية جديدة، ودعم فرص التوسع والاستثمار المشترك.

اليوم .. الحكومة تعقد اجتماعًا استثنائيًا لمناقشة إجراءات الحد من حوادث الطرق

تعقد الحكومة المصرية، اليوم الأحد الموافق 29 نوفمبر 2026، اجتماعًا استثنائيًا لمجلس الوزراء، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمناقشة إجراءات الحد من حوادث الطرق.

وقال المستشار محمد عادل، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع سيخصص لمناقشة الإجراءات المتعلقة بالحد من حوادث الطرق وتعزيز السلامة المرورية، دون الكشف عن تفاصيل الإجراءات المقرر بحثها.

«التضامن»: توجيهات من الرئيس السيسي بتوفير كافة سبل الدعم لأسر ضحايا حادث الوراق

كتب – أحمد ابراهيم

أكدت وزارة التضامن الاجتماعي أن هناك متابعة لحظية ومباشرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ اللحظة الأولى لوقوع حادث دائري الوراق، حيث وجه بتوفير كافة سبل الدعم والرعاية لأسر الضحايا والمصابين، والتعويض العاجل للمتضررين.

وشددت وزارة التضامن على التزامها الكامل بإعلان كافة تفاصيل الدعم المقدم، وتوضيح أوجه توزيعه والمستحقين له بكل شفافية، وذلك خلال مؤتمر صحفي سيعقد خلال الفترة القليلة المقبلة.

وتوجهت الوزارة ببالغ الشكر والتقدير لكل من بادر بتقديم الدعم والمساندة في مشهد يجسد أسمى معاني التكاتف والالتفاف الوطني، مثمنة مساهمات المؤسسات والأفراد والمحبين لمصر.

وقالت في بيان لها إنه نظرًا لاستمرار تدفق الدعم وتغير إجمالي المبالغ المجمعة على مدار الساعة، فسيتم الإعلان عن الحصر النهائي لكافة أوجه الدعم المالي والعيني خلال المؤتمر الصحفي المرتقب.

وأوضحت الوزارة أنه تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية العاجلة لتخفيف الأعباء عن كاهل الأسر المتضررة، تقرر البدء الفوري في اتخاذ إجراءات صرف التعويضات وتقديم المساندة اللازمة على النحو التالي: صرف تعويض مالي لأسرة كل متوفى، وصرف ذات القيمة للمصابين بحالات العجز الكلي، على أن يتم تحديد القيمة النهائية للمبلغ عقب الانتهاء من تلقي المساهمات مساء اليوم الأحد، بالإضافة إلى صرف تعويض مالي لكافة المصابين باختلاف درجات إصابتهم، وسيتم الإيداع عن طريق التحويل المباشر لحساباتهم.

كما يتم التفاوض على شراء عدد من السيارات من ذات الفئة والنوع لتعويض المتضررين عن خسائر ممتلكاتهم جراء الحادث، وذلك استنادًا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بالدولة، مع إتاحة خيار استبدال السيارة بمقابل مالي وفقًا لرغبة المتضرر أو أسرته.

وسيتم تقديم شهادات استثمار تتيح توفير عائد مالي مستمر يساعد الأسر على تلبية احتياجاتها، وذلك عن طريق المساهمات المقدمة من القطاع المصرفي لصالح أسر الضحايا والمصابين.

وحرصًا على تطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية، تخضع كافة إجراءات الصرف والتعويض لرقابة مالية وإدارية وقانونية صارمة لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

وشكلت الوزارة فريقًا قانونيًا متخصصًا، وذلك تيسيرًا على الأسر المتضررة، لتقديم كافة الخدمات القانونية مجانًا وسرعة استخراج المستندات والأوراق اللازمة، وذلك بالتنسيق الكامل مع وزارة العدل، ويتواجد الفريق بمقر الهيئات التابعة للوزارة في شارع المراغي بمنطقة العجوزة.

كما يتواجد فريق خدمة المواطنين التابع للوزارة بمقر الهيئات بشارع المراغي بالعجوزة لتذليل كافة العقبات وتيسير الإجراءات على المواطنين.

الصحة: إجراء أكثر من ٣,٥ مليون عملية جراحية ضمن مبادرة الرئيس لإنهاء قوائم الانتظار

كتبت – شيماء مرسي

أعلنت وزارة الصحة والسكان، الانتهاء من إجراء 3 ملايين و528 ألفًا و782 عملية جراحية، ضمن المبادرة الرئاسية لإنهاء قوائم الانتظار ومنع تراكم قوائم جديدة في التدخلات الجراحية الحرجة، وذلك منذ إطلاقها في يوليو 2018.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي للوزارة، أن الخط الساخن للمبادرة 15300 استقبل 458 ألفا 835 اتصالا منذ بدء تشغيله، وتشمل المبادرة جراحات القلب والعظام والرمد والأورام والقساطر المخية وقسطرة القلب والمخ والأعصاب وزراعة الكلى والكبد والقوقعة والقساطر الطرفية، مع توزيع المرضى مركزيًا على المستشفيات لضمان تقديم الخدمة بأقصى سرعة ممكنة.

وأكد «عبدالغفار» أن جميع خدمات المبادرة مجانية بالكامل ولا يتحمل المريض أي أعباء مالية بهدف تخفيف المعاناة عن غير القادرين وإجراء الجراحات العاجلة والحرجة بأعلى مستويات الجودة وفي أسرع وقت.

ومن جانبه، أكد الدكتور أحمد مصطفى، مستشار وزير الصحة لشؤون المبادرة، حرص الوزارة على رفع كفاءة المستشفيات من خلال التدريب المستمر للكوادر الطبية وتزويدها بالأجهزة الحديثة، مع تطوير النظام الإلكتروني المميكن لتسهيل متابعة البيانات وتحويل الحالات بين الجهات المعنية وفقًا للسعة الاستيعابية لكل مستشفى.

الصناعة تعلن تعديلات جديدة على مبادرة التمويل الصناعي

استعرض المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، حزمة التعديلات الجديدة لمحددات مبادرة «دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية»، بعد موافقة مجلس الوزراء عليها خلال اجتماعه المنعقد يوم 25 نوفمبر 2026، وذلك تنفيذا لتكليفات رئيس الجمهورية بمواصلة دعم القطاع الصناعي وتعميق التصنيع المحلي، واستجابة لمطالب مجتمع الأعمال وتوصيات منتدى مصر 2026.

وتستهدف التعديلات الجديدة تيسير حصول المصانع على التمويل، وتوسيع نطاق الأنشطة المستفيدة من المبادرة، إلى جانب معالجة عدد من التحديات التي واجهت المصنعين، بما يدعم استمرارية التشغيل ويرفع الطاقات الإنتاجية للمنشآت الصناعية.

وأكد وزير الصناعة أن أبرز التعديلات تتمثل في السماح بتمويل بنود رأس المال العامل، بما يشمل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار، إلى جانب استمرار تمويل شراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، بما يساعد المصانع على توفير احتياجات التشغيل وضمان انتظام العملية الإنتاجية.

وشملت التعديلات توسيع نطاق المبادرة لتغطي جميع الأنشطة الصناعية بدلا من الاقتصار على قطاعات محددة، استجابة لمطالب مجتمع الأعمال بإتاحة فرص تمويلية متكافئة أمام مختلف المصانع الجادة، بما يعزز تكامل الصناعات المغذية والوسيطة مع القطاعات الاستراتيجية ويرفع القيمة المضافة للمنتج المحلي.

كما تضمنت التعديلات رفع الحدود القصوى للتمويل لبعض الصناعات ذات الأولوية الاستراتيجية، ليصل الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد إلى 200 مليون جنيه بدلا من 100 مليون جنيه، فيما ارتفع الحد الأقصى للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به إلى 250 مليون جنيه بدلا من 150 مليون جنيه، وفقا لحجم المشروع ومتطلباته التشغيلية.

وفيما يتعلق باشتراطات جاهزية المنشآت الصناعية، أوضح هاشم أنه تم تعديل شرط الانتهاء الكامل من الإنشاءات، ليصبح مرتبطا بالالتزام بالبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع، مع ضرورة إنجاز نسبة بنائية لا تقل عن 60% بعد مرور عام على بدء التنفيذ، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

خفض سعر الفائدة إلى 13% بشروط

وأشار وزير الصناعة إلى استمرار الحوافز التمويلية الإضافية التي تتيح خفض سعر العائد على التمويل من 15% إلى 13%، وفقا لمعدلات تعميق التصنيع المحلي وطبيعة النشاط الصناعي. وتتضمن ضوابط خفض سعر العائد ما يلي:

* خفض الفائدة بنسبة 1% حال زيادة المكون المحلي من 7% إلى 10%.
* خفض الفائدة بنسبة 1.5% حال زيادة المكون المحلي عن 10%.
* خفض الفائدة بنسبة 2% للأنشطة الصناعية المستحدثة التي لم يسبق إنتاجها محليا، ولها حجم استيراد كبير.



الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 29 نوفمبر 2026 • العدد 869

«الرقابة المالية» تصدر عقدًا نموذجيًا لتنظيم التمويل الاستهلاكى

أصدر الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بنموذج العقد بين الشركة والعميل فى نشاط التمويل الاستهلاكى، والذى يعالج العديد من الإشكاليات التعاقدية والواقعية التى ظهرت فى الفترة الأخيرة، فى ظل الاتساع المطرد للنشاط، ويتضمن نموذجًا للعقد، ليحصل بموجبه العميل على تمويل استهلاكى لشراء أكثر من سلعة أو خدمة، ونموذجًا اخر للعقد الذى يبرمه الطرفان لعملية تمويل استهلاكى واحدة.

وقال «عزام»، فى بيان ، إن القرار يشتمل على العديد من التطورات لمواكبة مستجدات السوق، وإنه يجب استيفاء جميع البيانات الإلزامية المطلوب تحريرها فى العقد بشكل رقمى، وأن تُحرّر البنود بشكل واضح ومقروء، وأن تُطلع الشركة العميل على العقد قبل التوقيع عليه، وأن تتيح نسخة رقمية منه عبر التطبيق الإلكترونى الخاص به، ويجوز للشركات إضافة أحكام أخرى إلى العقود، بخلاف المنصوص عليها فى العقد النموذجى، بشرط الحصول على عدم ممانعة الهيئة مسبقًا على تلك الأحكام المضافة.

وأكد ضرورة الامتناع عن أى أفعال تنطوى على إساءة للعميل، خاصة عند تحصيل المستحقات المالية، والالتزام بإخطار العميل ببيانات المحصّلين وطرق التواصل معهم، مع ضرورة التزام العميل بصحة ودقة البيانات وبعدم استخدام التمويل فى غير الغرض المحدد.

الوزراء: المثلث الذهبى بوابة استثمارية ولوجستية واعدة تعزز فرص التنمية ..

«المثلث الذهبي» .. طموحات حكومية ومطالب برلمانية بكشف حساب المنطقة الاقتصادية



المنطقة الاقتصادية تقدم حزمة من الحوافز المباشرة وغير المباشرة لتعزيز تنافسيتها وجذب المستثمرين

تقع منطقة المثلث الذهبي تقع بين سفاجا والقصير على ساحل البحر الاحمر وقنا (وقفط) في وادي النيل، وتمتد على مساحة تقدر بنحو 2.2 مليون فدان (أو قرابة 7,000 إلى 9,200 كيلومتر مربع بحسب نطاق التخطيط) ، وهي منطقة تنمية اقتصادية وصناعية وتعدينية وسياحية وعمرانية في صعيد مصر.

وتأتي تنمية منطقة المثلث الذهبي في إطار توجه الدولة نحو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمقومات الجغرافية التي تتمتع بها، من خلال إقامة تجمعات صناعية واستثمارية متكاملة، وتعزيز البنية التحتية واللوجستية الداعمة للأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة القيمة المضافة للثروات التعدينية.

وفي هذا الإطار ، سلط المركز الإعلامي لمجلس الوزراء الضوء على المقومات الاستثمارية والاقتصادية الواعدة لمنطقة المثلث الذهبي، باعتبارها إحدى الركائز المهمة لتعظيم الاستفادة من الثروات التعدينية التي تمتلكها مصر، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الصناعي واللوجستي، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

و نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء مجموعة من الإنفوجرافات عبر منصاته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، استعرض من خلالها ابرز المقومات الطبيعية واللوجستية التي تدعم مشروع تنمية منطقة المثلث الذهبي، ومحطات تطوره، إلى جانب الحوافز الاستثمارية المقدمة للمستثمرين، وأبرز التعاقدات الجديدة التي تستهدف دعم الاستثمار والتنمية بالمنطقة.

وأوضحت الإنفوجرافات، أن منطقة المثلث الذهبي تتمتع بموقع جغرافي متميز تدعمه شبكة من الموانئ واللوجستية، تشمل 3 مطارات قريبة هي الغردقة والأقصر الدولي ومرسى علم، و3 موانئ هي سفاجا الدولي وأبو طرطور وحمراوين.

وأشارت الإنفوجرافات، إلى أبرز المحطات في مسيرة تنمية المنطقة، حيث شهد عام 2015 إسناد إعداد المخطط الخاص بمشروع تنمية منطقة المثلث الذهبي إلى شركة «دابولونيا» الإيطالية.

وفي عام 2017، تم إنشاء المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، وتضم الأراضي الواقعة ضمن نطاق المثلث الذهبي (القصير وسفاجا وقنا وقفط)، وتبلغ مساحتها نحو 2.2 مليون فدان بالصحراء الشرقية، وتضم 7 مناطق صناعية بمساحة إجمالية تبلغ 468 كم2.

حوافز استثمارية

وفيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية، أوضحت الإنفوجرافات، أن المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي تقدم حزمة من الحوافز المباشرة وغير المباشرة لتعزيز تنافسيتها وجذب المستثمرين، تشمل الحوافز المباشرة الإعفاء الجمركي على مستلزمات البناء والتشغيل المستوردة، مع استحقاق الجمارك على المكونات الأجنبية فقط حال التصدير للسوق المحلية، فضلا عن الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مستلزمات التصنيع والإنتاج والتشغيل عند الاستيراد من السوق المحلية أو الخارج، وتطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة 14% على المنتجات المصدرة إلى السوق المحلية.

كما تشمل الحوافز المباشرة خصمًا ضريبيًا بنسبة 50% من التكاليف الاستثمارية، بحد أقصى 80% من رأس المال المدفوع، ولمدة 7 سنوات من تاريخ ممارسة النشاط.

وأضافت الإنفوجرافات، أن الحوافز غير المباشرة تتضمن تخفيض تكلفة الطاقة المستخدمة، ورد تكاليف توصيل المرافق كليًا أو جزئيًا حال تحمل المستثمر لها، والمساهمة في دعم التدريب الفني للعمالة المحلية، وذلك للمشروعات المتوافقة مع استراتيجية تطوير المنطقة.

وفي سياق متصل، استعرضت الإنفوجرافات، عددًا من التعاقدات الجديدة التي تعكس تنامي فرص الاستثمار بمنطقة المثلث الذهبي، حيث شهد شهر أكتوبر 2025 التعاقد على إقامة وإدارة وتشغيل مشروع الخدمات اللوجستية في سفاجا مع شركة «بيت اللوجستيات – سفاجا»، بتكلفة استثمارية للمرحلة الأولى تبلغ نحو 500 مليون جنيه، وعلى مساحة 64.3 ألف م2.

وفي أبريل 2026، تم توقيع عقد حق انتفاع لإنشاء محطة طاقة شمسية كهروضوئية بمحافظة قنا مع شركة «أسمنت النهضة»، بقدرة 27 ميجاوات، وعلى مساحة تبلغ 280 ألف م2.

كما شهد شهر يوليو 2026 توقيع أول عقد لمطور صناعي في منطقة سفاجا مع شركة «السويدي للتنمية الصناعية»، بقيمة حق انتفاع تبلغ 3.45 مليون دولار للمرحلة الأولى، وذلك لتطوير وإقامة منطقة صناعية ولوجستية متكاملة على مساحة نحو 6.3 مليون م2، من خلال 3 مراحل.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي تركز خلال المرحلة المقبلة على تطوير منظومة الاستثمار والتنمية في المنطقة من خلال عدد من المحاور المتكاملة، تشمل إعداد الأراضي والفرص الاستثمارية؛ بناءً على قاعدة معلومات متكاملة عن الأراضي المتاحة، وربط كل موقع بالأنشطة والفرص الاستثمارية المستهدفة، وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمر على تقييم الفرصة واتخاذ القرار.

كما تستهدف الهيئة تطوير المرافق الصناعية، من خلال تنمية مرافق المنطقة وربطها بحاجيات المشروعات والتوسعات المستقبلية، والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص في تمويل المرافق وتطويرها وتشغيلها، فضلا عن جذب المطورين الصناعيين والمستثمرين وشركاء المرافق للمشاركة في تنمية المنطقة وتنفيذ مشروعاتها، إلى جانب تقديم خدمات وإجراءات وحوافز أكثر تنافسية، وتطوير خدمات المستثمر ومساندة المشروعات القائمة وخطط التوسع، مع استهداف قطاعات وسلاسل قيمة وشركات محددة تتناسب مع مقومات المنطقة واحتياجات التنمية في صعيد مصر، بالإضافة إلى التحول الرقمي والحوكمة من خلال ربط بيانات الأراضي والمستثمرين والمشروعات والعقود والمرافق داخل منظومة رقمية موحدة تدعم التابعة واتخاذ القرار.

وفي السياق ذاته، تتمثل رؤية الهيئة في تحويل المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي إلى منطقة اقتصادية خضراء، تقوم على كفاءة استخدام الطاقة والمياه، والتوسع في الطاقة المتجددة، وخفض الانبعاثات، وإدماج معايير الاستدامة في تخطيط وتطوير وتشغيل المشروعات والمناطق الصناعية.

انطلاقة حقيقية

من جانبه ، أكد أحمد بدرة، خبير التنمية المستدامة، أن منطقة المثلث الذهبي التي تبلغ مساحتها حوالي 2.2 مليون فدان، بمقومات التنمية المستدامة من الإشكاليات التعاقدية والواقعية، وطولها على البحر الأحمر بشريط ساحلي يبلغ حوالى 80 كم، وميناء، سفاجا، ويحد بشبكة من الطرق المهدة لتسهل عمليه الانتقال بها ثلاث مدن هي سفاجا والقصير وقنا، وقريبها من ثلاث مطارات هي الغردقة ومرسى علم وأسوان، تُعد نقطة انطلاقة وتحول حقيقية نحو التنمية المستدامة لمصر ومنطقة الصعيد التي عانت عقودا من التهميش والإهمال.

وأضاف «بدرة»، أن صحراء مصر الشرقية تزخر بثروات معدنية كثيرة وخاصة في المنطقة المجاورة محور سفاجا قنا ومحور القصير فقط ويوجد بها الكثير من المعادن مثل الفوسفات والفسفور والكوارتز والتمك والفلوسمار والزنك والهيب والجرانيت والرمال البيضاء، وطبقا لدراسة أجريت على مدار عامي 2015- 2016 والتي وضعت محاور التنمية للمنطقة على مدار 30 عاما تنقسم على خمس مراحل على أن تكون المراحل الأربع الأولى كل منها على 5 سنوات والأخيرة 10 سنوات بهدف خلق ما يقرب من 350 الف فرصة عمل على مدار عمر المشروع.

وكشف عن أن دور منطقة المثلث الذهبي في دعم رؤية التنمية المستدامة حسب رؤية الحكومة المصرية أنها تمثل فرصة ذهبية لتحقيق التنمية المستدامة لتحفيز النمو الاقتصادي، موضحًا أن المشروعات التنموية تُسهم في تحسين البنية التحتية وتوفر فرص عمل جديدة، مع الحفاظ على البيئة وتعزيز المستويات المعيشية للسكان المحليين.

وأكد أن تنفيذ عدد من المشروعات الواعدة في هذه المنطقة سيكون قاطرة التنمية في مصر والصعيد وفي مقدمتها التعدين والصناعات التحويلية بفضل غنى المنطقة بالموارد المعدنية مثل الذهب والفوسفات، ويمكن إنشاء صناعات استخراجية وتحويلية تُعزز من قيمة المواد الخام المحلية، إضافة إلى مشروعات الطاقة المتجددة عبر تدشين مشروعات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يسهم في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة وتوفير الطاقة لمناطق واسعة.

وأشار إلى أن الزراعة المستدامة في منطقة المثلث الذهبي من المشروعات الواعدة والإستراتيجية بفضل المناخ الفريد والأراضي الزراعية الخصبة، ويمكن تطوير الزراعة العضوية وزراعة المحاصيل المتنوعة، مما يعزز الأمن الغذائي في البلاد، داعيًا إلى الاهتمام بالسياحة البيئية وتطوير أنشطة سياحية تعتمد على الطبيعة والآثار التاريخية كأحد أكبر العوامل الجاذبة للسياح، مما يُنمي قطاع السياحة بطرق مستدامة.

طلب إحاطة

كان النائب محمد فؤاد، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العدل، تقدم بطلب إحاطة إلى رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء، بشأن الأداء الفعلي للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، ومدى تنفيذ المشروعات والاستثمارات التي استند إليها استمرار الهيئة واعتماد موازنتها للعام المالي 2027/2026.

وأوضح فؤاد أن طلب الإحاطة يأتي استكمالا للتحفظات التي أثارها خلال مناقشة موازنة الهيئة أمام لجنة الشؤون الاقتصادية في مايو الماضي، حين تقدم بمذكرة برلمانية كشفت ضعف الأداء المالي والتشغيلي للهيئة بعد نحو 8 سنوات من إنشائها، مطالبا بحسم مصيرها، سواء بإعادة الهيكلة أو الدمج أو الحل.

وأشار النائب إلى أن إيرادات نشاط الهيئة المقدرة للعام المالي 2026/2025 بلغت 10 ملايين جنيه فقط، مقابل تكاليف قدرها 40 مليون جنيه، بنسبة تغطية لا تتجاوز 25% ، وأضاف أن موازنة العام المالي 2027/2026 استهدفت زيادة الإيرادات إلى 30 مليون جنيه، مقابل تكاليف تبلغ 60 مليون جنيه، فضلا عن تخصيص 40 مليون جنيه للموازنة الرأسمالية.

ولفت إلى أن اعتراضات النواب دفعت اللجنة إلى إرجاء نظر مشروع الموازنة، قبل اعتمادها لاحقا في ظل الحديث عن مشروعات واستثمارات مرتقبة، كان من المفترض أن تسهم في تحسين أداء الهيئة وتبرير استمرارها.

وقال فؤاد: «اعترضنا لم يكن على تنمية المثلث الذهبي، وإنما على استمرار كيان اقتصادي لثماني سنوات دون نتائج تتناسب مع موارده وتكاليفه، واليوم، بعد نحو خمسة أشهر من اعتماد الموازنة، أصبح من الضروري معرفة ما تحقق بالفعل».

وأشار إلى أن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء أعلن في 23 نوفمبر عن تعاقدات استثمارية بالمنطقة، شملت مشروعا لوجستيا في سفاجا، ومحطة للطاقة الشمسية في قنا، وتعاقدا مع شركة السويدي للتنمية الصناعية.

وأوضح أن اثنين من هذه التعاقدات يعودان إلى ما قبل مناقشات الموازنة، مؤكدا أن الإعلان عن التعاقدات لا يعني بالضرورة بدء التنفيذ أو تحقق العوائد الاستثمارية المستهدفة.

وأكد رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العدل أن طلب الإحاطة يستهدف تقديم كشف حساب واضح بشأن حجم الاستثمارات التي ضخت فعليا في المنطقة، والمشروعات التي دخلت مراحل التنفيذ والتشغيل، والإيرادات التي جرى تحصيلها، وفرص العمل التي تحققت على أرض الواقع.

كما يستهدف متابعة مصير التوصيات البرلمانية السابقة، وإعادة تقييم جدوى استمرار الهيئة في ضوء نتائج أدائها الفعلي ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

واختتم فؤاد قائلا: «لا يمكن أن نتحدث عن ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة الهيئات الاقتصادية، ثم نستمر في اعتماد موازنات دون ربطها بنتائج قابلة للقياس، ناقشنا الأمر في مايو، واعتمدت الموازنة، ومر نحو خمسة أشهر من السنة المالية. اليوم لا نريد وعودا جديدة، بل كشف حساب لما تحقق بالفعل» .

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب



بقلم:

جرمين عامر

عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

جبتك يا روبوت .. فخسرت البيتزا والدولارات

يرفع ستار مسرح الجريمة الإلكترونية.. على لوحة عملاقة تسكن خلفية المسرح بالكامل، تتوسط اللوحة صورة لبيتزا عملاقة، وكأنها بطلة العرض .. تتكون من عجينة، وصلصة، وخلطة توابل، وجبن، تحاصرها مجموعة من الروبوتات الذكية، تتصدر إحداها شاحنة توصيل متطورة.

لكن خلف هذه اللوحة .. والتي تبدو شهية ومبهرة، تختبئ قصة اكثر اثارة .. حكاية استثمارات بملايين الدولارات تحولت إلى خسائر بين يوم وليلة، في قلب عاصمة التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال في العالم.

ففي عام 2015، وتحديدا في وادي السيليكون، بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ظهرت شركة بيتزا زوما Zume Pizza، بفكرة بدت .. للوهلة الأولي .. وكأنها قادمة من المستقبل !!

حل عبقري لتوفير الوقت، وتسريع عملية وصول البيتزا للزبائن ساخنة جدا، وبأعلي جودة.

كانت الخطة عبقرية والتخطيط رائع على الورق .. فالروبوتات تتولى عملية أعداد البيتزا، داخل الشاحنات المجهزة بالأفران الذكية، لتبدأ عملية الخبز، وذلك أثناء تحرك الشاحنة نحو منزل الزبون، وبمجرد وصولها للعنوان، تكون البيتزا خارجة من الفرن .. في التو واللحظة.

الفكرة أبهرت المستثمرين، وسال لعابهم .. خاصة أن السوق الامريكي مستهلك كبير لانواع البيتزا المختلفة. حيث تقدر حجم صناعة مطاعم البيتزا في الولايات المتحدة بنحو 49.45 مليار دولار عام 2025 كما يبلغ متوسط سعر البيتزا في سان فرانسيسكو نحو 26 دولار، وذلك وفق لتقرير موقع تيك كرنش Tech Crunch في نوفمبر 2018.

وبدأت اموال المستثمرين تتدفق علي المشروع .. حتي أنه في عام 2018، ضخ صندوق سوفت بنك SoftBank استثمارات بلغت 375 مليون دولار، ضمن إجمالي تمويلات وصلت إلى 445 مليون دولار، لترتفع القيمة السوقية للشركة إلى نحو 2.25 مليار دولار، وفقا لموقع فاست كومبني Fast Company .

ولكن .. يبدو أن طعم البيتزا كان تأثيره اقوي علي قرار مستثمري شركة زوما. حتي انهم تغاضوا عن تفصيلة صغيرة.

فشوارع سان فرانسيسكو ليست كلها طرق مستوية، إنما تكثر فيها المرتفعات والمنحدرات والتعرجات الحادة. وهنا بدأ المشروع يتحول إلي تحدي لقدرات التكنولوجيا.

فكيف يمكن للشاحنة توصيل البيتزا، وهي تشق طريقها وسط شوارع سان فرانسيسكو، ان تحافظ على ثبات البيتزا داخل الفرن أو علب التغليف؟!!. فمع كل مطلع او منعطف، تصبح الإضافات والجبن عرضة للإنزلاق من فوق العجين، لتصل البيتزا في النهاية إلى الزبون في صورة لا تتناسب مع الوعود التسويقية للشركة.

والغريب ان !! .. هذه المشكلة ليست الوحيدة التي واجهت شركة زوما. فالروبوتات التي تعمل على اعداد البيتزا، تحتاج إلى صيانة دورية، والمعدات كانت تتعرض للأعطال، مما رفع تكاليف التشغيل والصيانة، وأدخل الشركة في دوامة من التحديات التي لم تنجح مرحلة البحث والتطوير Research & Development في التنبؤ بها أو إحتوائها.

والأكثر إثارة للدهشة !! أن تقارير لصحيفة Kristen Hawley في موقع Fast Company كشفت حجم الخسارة للبيتزا الواحدة إلى 150 دولار، في حين لم تتجاوز الإيرادات نحو مليون دولار تقريبا خلال عام 2019.

وهنا بدأت التكنولوجيا تتحول لعب، مالي وتشغيلي ثقيل !!

وفي يناير 2020، أعلنت شركة زوما الإستغناء عن اكثر من 250 موظف، من بينهم 172 وظيفة في مانونتن فيو و80 وظيفة في سان فرانسيسكو، مع توقعات بتقليص نحو 100 وظيفة من نشاط التغليف.

وانتهي الأمر في عام 2023، بتوقف الشركة وتصفية أصولها.

فالروبوت الذكي، والفرن المتطور، والشاحنة المجهزة، وطعم البيتزا .. لم يمنحوها شهادة نجاح. لأن المعادلة كانت معقدة وغير محسوبة بشكل جيد من : تكلفة الإنتاج، وسعر البيع، وجودة المنتج، وسلامة التشغيل، وطبيعة الطرق، وسرعة التوصيل، وقدرة المشروع على تحقيق أرباح مستدامة. والاهم !!

ان عملية استبدال الانسان بالآلة ليست غاية .. انما وسيلة لراحة ورفاهية الانسان والمجتمع.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم

المدير العام
اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي
شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير
حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى
أحمد خالد

الاخراج الفني
هيثم السيد

الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد

العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

«التخطيط القومي» يقترح إصلاح دعم الطاقة فى مصر تدريجياً خلال ٥ سنوات

أصدر معهد التخطيط القومي، موجز سياسات جديدًا بعنوان «سبل تحسين سياسات تسعير ودعم الطاقة في مصر»، يستعرض أبعاد أحد أكثر ملفات السياسة الاقتصادية تشابكًا وحساسية، لما له من تداعيات مباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي، وانعكاساته على الموازنة العامة وميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، فضلا عن تأثيره في تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي ومستويات معيشة المواطنين، وارتباطه الوثيق باعتبارات أمن الطاقة ومتطلبات التحول نحو منظومة طاقة أكثر استدامة وكفاءة.

ويستهدف الموجز تحليل الإطار الحالي لتسعير ودعم الطاقة في مصر، وتقييم آليات التسعير القائمة، واستكشاف بدائل تطويرها، بما يسهم في صياغة رؤية متكاملة تحقق التوازن بين متطلبات الاستدامة المالية واحتياجات القطاعات الإنتاجية واعتبارات الحماية الاجتماعية وأمن الطاقة.

وفي ضوء الممارسات والتجارب الدولية في إصلاح منظومة دعم الطاقة وإعادة هيكلتها، ولا سيما تجارب إندونيسيا والمغرب والهند والأردن، طرح الموجز سبعة محاور تنفيذية متكاملة لتطوير سياسات تسعير ودعم الطاقة في مصر، تركتز على تعزيز حوكمة قطاع الطاقة، وترسيخ مبادئ الشفافية وإتاحة المعلومات، وتطوير آليات التسعير وإعادة توجيه الدعم، وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية، والحفاظ على تنافسية القطاع الصناعي، فضلا عن التوسع في الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدامها، وتعزيز أمن الإمدادات واستدامتها.

وفيما يتعلق بآليات التنفيذ، اقترح الموجز خارطة طريق متدرجة تمتد لخمس سنوات، تقوم على مبدأ «تسلسل الإجراءات»، لضمان تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية قبل الانتقال إلى إصلاحات التسعير وإعادة هيكلة الدعم.

وتبدأ المرحلة الأولى، الممتدة من 6 إلى 12 شهرًا، بتعزيز الجاهزية المؤسسية وإرساء قواعد الشفافية وإتاحة المعلومات، من خلال تفعيل المجلس الأعلى للطاقة، ونشر معادلات التسعير واستراتيجية الطاقة 2040، وتحديث بحث الدخل والإنفاق لتكوين قاعدة بيانات موحدة للمستحقين، إلى جانب تأسيس جهة تنظيمية مستقلة.

وتستهدف المرحلة الثانية، خلال الفترة من عام إلى 3 أعوام، الانتقال التدريجي إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية، عبر إدراج التكلفة الحقيقية للطاقة ضمن موازنات الوزارات والقطاعات المختلفة، وإقرار سياسة تسعير تراعي تنافسية الصناعة، وفتح خدمات نقل الكهرباء والقياس الصافي أمام القطاع الخاص، مع تبسيط إجراءات التراخيص.

فيما ترتكز المرحلة الثالثة، الممتدة من 3 إلى 5 أعوام، على ترسيخ استدامة الإصلاح من خلال التحول من دعم السلعة إلى دعم المستحق، مدعومًا بحزمة من الحوافز الواضحة، وتنويع مزيج الطاقة وتحديث الشبكة القومية، فضلا عن إنشاء آلية أو صندوق سيادي لامتصاص صدمات أسعار الطاقة وتقلبات سعر الصرف، وإخضاع مسار الإصلاح لتقييم مستقل لقياس آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

واختتم موجز السياسات بالتأكيد على أن نجاح إصلاح منظومة تسعير ودعم الطاقة يظل مرهونًا باقتران أي تحريك تدريجي للأسعار ببرامج حماية اجتماعية مرنة وموجهة للفئات المستحقة، إلى جانب تبني استراتيجية فعالة للتواصل المجتمعي وتعزيز الشفافية بشأن الوفورات المالية المتحققة وآليات إعادة توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التوازن بين مقتضيات الإصلاح الاقتصادي واعتبارات العدالة الاجتماعية.

الصناعات الغذائية تسجل أعلى قيمة صادرات في تاريخ القطاع



٦,٥٥٧ مليار دولار صادرات خلال الفترة من يناير إلي أكتوبر ٢٠٢٦ بنمو ١٤,٥% ..

سجلت صادرات الصناعات الغذائية المصرية نحو 6.557 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2026، مقابل 5.727 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2025، محققة نموا بنسبة 14.5%. وزيادة بلغت 830 مليون دولار، لتسجل أعلى قيمة صادرات لفترة العشرة أشهر الأولى في تاريخ القطاع.

وقال محمود بزان، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، إن القطاع واصل تحقيق أداء تصديري قوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، مدعومًا باتساع قاعدة الأسواق والسلع المصدرة، وارتفاع تنافسية المنتجات الغذائية المصرية.

وأوضح بزان، في بيان ، أن صادرات شهر أكتوبر وحده بلغت نحو 666 مليون دولار، مقابل 557 مليون دولار خلال الشهر نفسه من عام 2025، بنمو 19.6%، ليكون ثاني شهر على التوالي يتجاوز فيه معدل النمو الشهري متوسط النمو المحقق خلال الأشهر العشرة الأولى، والبالغ 14.5%.

وأضاف أن 123 سوقا خارجيا سجلت نموا في وارداتها من المنتجات الغذائية المصرية، بإجمالي زيادة بلغت نحو 1.06 مليار دولار، وهو ما يعكس تنوع مصادر نمو الصادرات وعدم الاعتماد على عدد محدود من الأسواق.

وبحسب بيانات المجلس التصديري للصناعات الغذائية، بلغت صادرات الربع الأول من عام 2026 نحو 1.772 مليار دولار، مقابل 1.641 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من عام 2025، بنمو 8% وزيادة قدرها 131 مليون دولار.

وارتفعت صادرات الربع الثاني إلى 2.060 مليار دولار، مقابل 1.773 مليار دولار خلال الربع المقابل من العام السابق، بنمو 16.2% وزيادة بلغت 287 مليون دولار.

كما سجل الربع الثالث صادرات بقيمة 2.059 مليار دولار، مقابل 1.756 مليار دولار خلال الربع الثالث من 2025، محققا نموا بنسبة 17.3% وزيادة قدرها 303 ملايين دولار.

واستحوذ الربعان الثاني والثالث معا على نحو 71% من إجمالي الزيادة في الصادرات خلال الأشهر العشرة الأولى، مقابل مساهمة بلغت 16% للربع الأول و13% لشهر أكتوبر.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، حافظت الدول العربية على صدارة المجموعات المستوردة للصناعات الغذائية المصرية، بصادرات بلغت 3.149 مليار دولار، مقابل 2.823 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق، بنمو 11.5% وزيادة 326 مليون دولار، لتستحوذ على نحو 48% من إجمالي صادرات القطاع.

وجاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بصادرات بلغت 1.382 مليار دولار، مقابل 1.153 مليار دولار، بزيادة 228 مليون دولار ونمو 19.8%، وهو أعلى معدل نمو بين المجموعات الدولية الرئيسية، لترتفع مساهمته إلى نحو 21% من إجمالي الصادرات.

كما ارتفعت الصادرات للولايات المتحدة إلى 433 مليون دولار، مقابل 372 مليون دولار، بنمو 16.3% وزيادة 61 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات إلى الدول الأفريقية غير العربية 476 مليون دولار، مقابل 432 مليون دولار، بنمو 10.1% .

وسجلت صادرات باقي دول العالم نحو 1.119 مليار دولار، مقابل 947 مليون دولار، بزيادة 172 مليون دولار ونمو 18.1 %.

وبذلك استحوذت الدول العربية والاتحاد الأوروبي معا على نحو 69% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية المصرية خلال الفترة.

وحافظت السعودية على صدارة القائمة بصادرات بلغت 531 مليون دولار، بنمو 17% وزيادة نحو 75 مليون دولار مقارنة بالفترة المناظرة من 2025.

وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بصادرات بلغت 433 مليون دولار ثم السودان بقيمة 292 مليون دولار، والأردن بنحو 291 مليون دولار وبنمو 22%، وليبيا بقيمة 289 مليون دولار وبنمو 13%، وهولندا بنحو 254 مليون دولار وبنمو 25%.

وسجلت إسبانيا أعلى معدل نمو بين أكبر الأسواق المستوردة، بعدما تضاعفت الصادرات المصرية إليها لتصل إلى 258 مليون دولار، بنمو 101% وزيادة بلغت 129 مليون دولار، لتحتل المركز السادس بين أكبر الأسواق.

واستحوذت أكبر 20 سوقا مستوردة على نحو 68% من إجمالي صادرات القطاع، بقيمة بلغت 4.466 مليار دولار.

وتصدرت الفراولة المجمدة قائمة أهم صادرات الصناعات الغذائية بقيمة 718 مليون دولار، بنمو 12% وزيادة 76 مليون دولار.

وجاءت مركزات صناعة المشروبات الغازية في المرتبة الثانية بقيمة 528 مليون دولار، تلتها زيوت الطعام بنحو 444 مليون دولار، بنمو 22% وزيادة 79 مليون دولار، ثم السكر بقيمة 386 مليون دولار، بنمو 21% .

وسجلت صادرات الشيكولاتة أداء لافتا بعدما تضاعفت لتصل إلى 386 مليون دولار، محققة نموا بنسبة 92% وزيادة بلغت 185 مليون دولار، لتساهم وحدها بنحو 22% من إجمالي نمو صادرات القطاع خلال الفترة.

قدرة علي المنافسة

وأكد محمود بزان أن تجاوز صادرات الصناعات الغذائية حاجز 6.5 مليار دولار خلال 10 أشهر يعكس تنامي قدرة القطاع على المنافسة والتوسع في الأسواق الدولية، مشيرا إلى أن أهمية النتائج لا تقتصر على ارتفاع قيمة الصادرات، وإنما تمتد إلى اتساع قاعدة الأسواق والشركات والمنتجات المصدرة وتعدد مصادر النمو.

وأشار إلى أن تسارع وتيرة النمو خلال الربع الثالث وشهر أكتوبر يمنح القطاع قاعدة قوية لإنهاء عام 2026 عند مستوى تاريخي جديد لصادرات الصناعات الغذائية المصرية.

الإقبال علي الفاكهة

من جانبه ، أكد تميم الضوي نائب رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن الفاكهة المجففة المصرية تحظى بطلب من عدد من الأسواق الخارجية، وفي مقدمتها السوق التركية التي تستحوذ على نحو 100 مليون دولار من صادرات مصر من الفاكهة المجففة، وتأتي التمور في مقدمة أصناف الفاكهة المجففة التي تعتمد عليها الصادرات المصرية.

وأشار إلى أن أسواقا أخرى تستحوذ على حصص كبيرة من تجارة الفاكهة والخضروات، من بينها المغرب التي تستحوذ على نحو 50% من الصادرات تليها إندونيسيا والمانيا، لافتا إلى أهمية تعزيز قدرة المنتجات المصرية على المنافسة والتوسع في الأسواق الخارجية.

رضوى عبدالله

وزيرة التضامن الاجتماعي تشهد تدشين الجمعية الاقتصادية المصرية



شهدت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي تدشين الجمعية الاقتصادية المصرية، ويترأس مجلس إدارة الجمعية الدكتور محمود محي الدين، ونائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور أشرف العربي، والأمين العام الدكتورة رشا رمضان وامين الصندوق الأستاذة الدكتورة هالة أبو علي.

وتهدف الجمعية في المقام الأول إلى العمل في مجال التنمية الاقتصادية والبحث العلمي والتدريب، عبر تقديم خدمات اقتصادية متخصصة، وإتاحة سبل الدعم الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للمشروعات البحثية، وتوظيف أحدث أساليب التعليم والتدريب وبناء القدرات للأفراد ومؤسسات الدولة، إلى جانب تقديم الدعم للمواطنين الأولى بالرعاية وبناء جسور التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتؤكد الجمعية التزامها الكامل بأحكام الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية المصدق عليها، وبممارسة أنشطتها وتمويلها وفق القواعد المنظمة للعمل الأهلي، مع الحرص على بناء مشاركات فاعلة تخدم الاقتصاد الوطني والمجتمع.

وتفتح الجمعية أبواب العضوية وفق ضوابط لأحقتها النظام الأساسي لتشمل العضوية الطبيعية (العامل، المنتسب، الفخري، الزمالة، وطلاب الدراسات العليا في الاقتصاد) والعضوية الإعتبارية (المؤسسية)، مع إتاحة العضوية لغير المصريين المقيمين إقامة قانونية في مصر وفق النسب والضوابط المقررة.

وزيرة الإسكان: استراتيجية من ٦ برامج لتوفير مليون وحدة سكنية حتى ٢٠٣٠

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 29 نوفمبر 2026 ● العدد 869

الحكومة توافق على الاكتتاب بـ٦,٩٧ مليون دولار في زيادة رأسمال هيئة تابعة للبنك الدولي

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي ، على اكتتاب مصر في الزيادة الحادية والعشرين لموارد هيئة التنمية الدولية (IDA) إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وذلك بقيمة 6.97 مليون دولار.

أشار المجلس في قراره إلى أن المبلغ المذكور يمكن سداد قيمته الآجمالية على دفعة واحدة أو دفعات متعددة تمتد من عامين وحتى 9 أعوام، مؤكدا أن قرار الاكتتاب لا يزال يخضع للإجراءات الدستورية المعمول بها.

وتمثل هيئة التنمية الدولية ذراع البنك الدولي، للإقراض الميسر لـ77 دولة من أفقر دول العالم، وقد تخرجت 36 دولة من أهلية الاقتراض من الهيئة ومن ضمنها مصر، وأصبح الكثير من هذه الدول حاليا من ضمن البلدان المانحة للهيئة تقديرا للمساعدات التي قامت بها والتي ساهمت في انتقالها من شريحة الدول منخفضة الدخل إلى شريحة الدول متوسطة الدخل.

تأتي مشاركة مصر في الزيادات الخاصة بالمؤسسة كمساهمة في مجهوداتها في مساعدة الدول النامية من خلال تقديم قروض ومنح بشروط ميسرة لتنفيذ استراتيجيات التنمية والإصلاح الاقتصادي، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والمياه، والري، والطاقة فضلا عن دعم البنية الأساسية لتلك الدول.

يشار إلى أن مصر تعد من أكبر دول عمليات مجموعة البنك الدولي استفادة من البرامج الخاصة به ماليا وفنيا، وبدأ البنك في دعم برنامج التنمية في مصر من عام 1959، ومنذ ذلك الحين مولت مجموعة البنك الدولي نحو 183 مشروعا في مصر، بإجمالي ما يقرب من 26 مليار دولار في العديد من القطاعات الهامة من بينها البنية التحتية، ورأس المال البشري، وإصلاحات القطاع العام، وتقديم الخدمات، وتنمية القطاع الخاص.



مصر والعراق يدشنان مرحلة جديدة من تعزيز الشراكة الاقتصادية

ترحيب واسع بالاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين .. و اللجنة العليا المشتركة توقع اتفاقيات تعاون في ١٠ مجالات استراتيجية

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مصر والعراق حراكاً مكثفاً، وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيس وزراء العراق إلي القاهرة خلال الأسبوع الماضي ، وانعقاد اللجنة العليا المصرية العراقية المشتركة والاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

محفظة التعاون

و تنوعت محفظة التعاون بين البلدين عبر عدة مسارات شملت استثمارات مصرية في حقول البترول، والغاز العراقية فضلا عن المشاركة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية بقطاع الطاقة وكذا تقديم خدمات الصيانة والهندسة البترولية.

لم تكن المشاركة من جانب مصر فقط و لكن شمل التعاون ايضا استغلال معامل التكرير المصرية في معالجة الخام العراقي.

وقال وكيل وزارة التجارة للشؤون الإدارية، ستار الجابري، في تصريحات صحفية تزامنا مع زيارة علي فالح الزيدي رئيس وزراء العراق للقاهرة الأسبوع الماضي، أن هناك اتجاه لعقد اتفاق بين العراق ومصر لتزويد الجانب المصري بنحو 10 ملايين برميل من النفط، وهي كمية لا تزال قيد الدراسة، مؤكدا أن المباحثات تناولت إمدادات النفط وآليات تصديره، وإيجاد منافذ ومسارات بديلة عن مضيق هرمز، إلى جانب تنويع منافذ استيراد المواد الإنشائية والغذائية وتعزيز الصادرات العراقية.

وتعتبر هيئة البترول أحد أهم المستثمرين في قطاع الاستكشاف والإنتاج العراقي، من خلال مشاركتها في القطاع النفطي رقم 9 وحقل سيبا للغاز كما انها انضمت الي مشروع حقل عكاس للغاز الطبيعي بحصة تصل نسبتها لنحو 5%.

كما تشارك الشركات المصرية التابعة لقطاع البترول المصري في عدد من المشروعات العراقية منها شركات إنبي وصان مصر وبترومنت وبتروجت من خلال أعمال هندسية وفنية وخدمية في السوق العراقية.

وقد اعلن صندوق الطاقة العربي عن اتمام ترتيب تمويل بقيمة 346 مليون دولار لصالح شركة كويت إنرجي البصرة لدعم المرحلة التالية من تطوير حقل الفجاء، بما يشمل عمليات الحفر وتحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية، ويخص التمويل الشركة الشقيقة المشروع

ويمثل حقل سيبا للغاز الطبيعي الواقع جنوب شرق محافظة البصرة احد المشروعات الرئيسية التي توسعت من خلالها الهيئة في انشطة الغاز العراقي فمن خلال اتفاق بين الهيئة و كويت انرجي وافقت الاخيرة علي نقل حصة 20% إلي الهيئة وتعتبر « بتروجيت » احد الصروح المصرية الموجودة بقوة في العراق وبدات النشاط هناك منذ عام 2013، وتوسعت في تنفيذ أعمال إنشاء خطوط الأنابيب ومحطات الغاز وتصنيع المعدات البترولية.

وشملت محفظة مشروعاتها عقدين بإجمالي قيمة بلغ 142.5 مليون دولار يتضمن تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء وإعادة تأهيل خطوط أنابيب شركة غاز البصرة، بقيمة 75 مليون دولار، لحساب مشروع تشارك فيه شركات شل وغاز الجنوب وميتسوبيشي.

ويستهدف المشروع إعادة تأهيل أجزاء من شبكة الأنابيب التي تربط منشآت الغاز في مناطق شمال وجنوب الرميلة والزبير وغرب القرنة وخور الزبير وأم قصر، ضمن خطة أوسع لتطوير شبكة يبلغ إجمالي امتدادها نحو 800 كيلومتر.

اما العقد الثاني يتعلق بإعمال إنشاء محطة لفصل الغاز في حقل الزبير لصالح شركة إيني الإيطالية، بالتعاون مع ساسونيج للهندسة، وشمل الأعمال الأدبية والميكانيكية وتصنيع وتركيب المواسير.

وامتد نشاط بترويت إلى مشروع حقل سيبا، حيث شاركت في أعمال منشآت الغاز وتصنيع المعدات، ومن بينها خزان للغاز البترولي المسال بطاقة تخزينية تصل إلى 450 متر مكعب وقد أنشأت بتروجت ورشة صناعية متخصصة داخل منطقة الرميلة الشمالية في البصرة على مساحة تقارب 70 ألف متر مربع لتصنيع المعدات البترولية الثقيلة، بما يشمل الخزانات وأوعية الضغط والمبادلات الحرارية والأبراج وشبكات الأنابيب.

وتمنح هذه المنشأة الشركة قاعدة تصنيع محلية في العراق بما يقلل الحاجة إلى استيراد بعض المعدات الكاملة من الخارج، ويتيح تقديم خدمات التصنيع للشركات العاملة في الحقول العراقية.

وفيما يتعلق بشركة إنبي فوجودها في العراق من خلال تقديم خدمات التصميمات الهندسية وإدارة المشروعات والإشراف الفني اعتمادا على خبراتها في مشروعات النفط والغاز وخطوط الأنابيب والمنشآت الصناعية وتضمنت المشروعات التي تشارك فيها انبي مشروع خط انابيب تصدير النفط الخام من محافظة ميسان إلى منطقة الفاو، الذي أسندت شركة بتروشينا أعمال إدارة المشروع والإشراف الهندسي الخاصة به إلى إنبي

وتضمنت مهام إنبي مراجعة التصميمات الهندسية الأساسية والتفصيلية والإشراف على التوريدات والإنشاءات وإدارة مراحل تنفيذ المشروع

ويعد المشروع من الأمثلة على تصدير الخبرة الهندسية المصرية إلى قطاع النفط العراقي، خصوصا أن شركة تصدير الخام تمثل عنصرا رئيسيًا في ربط الحقول المنتجة بمنشآت التخزين وموانئ التصدير.

وكذا فقد اتجهت صان مصر الى العراق وتنمية عقد بقيمة 18.6 مليون دولار للقيام بأعمال الصيانة في حقول الزبير وغرب القرنة و تضمنت الاعمال تنفيذ صيانة المعدات والمنشآت النفطية ومحطات المياه والطاقة.

كما فازت في أغسطس الماضي علي مناقصة دولية طرحتها شركة إيني الإيطالية لتوريد معدات كهربائية لصالح أعمالها في حقول الزبير النفطية بالعراق.

ولا يقتصر نشاط صان مصر في العراق على توريد المعدات، بل يمتد إلى خدمات الصيانة المتخصصة التي تتطلبها المنشآت النفطية للحفاظ على كفاءة التشغيل وتقليل فترات التوقف.

وشملت مشروعاتها في العراق تطوير وحدة لإنتاج مياه الشرب في منطقة البراضعية بالبصرة لصالح إيني، وتنفيذ مستودعات لصالح شركة بي بي البريطانية، إلى جانب أعمال صيانة في حقول الزبير وغرب القرنة.

كما تضمنت محفظة أعمال الشركة في العراق خلال السنوات السابقة صيانة وحدات الإنتاج الأولية، والمعدات الدوارة، ومولدات تشغيل الآبار، ومحطات الضغط والقوى الكهربائية، فضلا عن خدمات الدعم الفني لمحطات المياه.

ونفذت الشركة هذه الأعمال بالتعاون مع شركات عالمية كبرى، من بينها إيني وبي بي وإكسون موبيل وبتروشينا، وهو ما وفر لها خبرة تشغيلية في عدد من أكبر مناطق إنتاج النفط في جنوب العراق.

كما ساهمت بترومت المصرية ايضا علي عقود عمل في العراق تضمنت عقد صيانة لحقول الزبير بقيمة 3.75 مليار جنيه وقد فازت بعقد لتقديم خدمات الصيانة الكاملة لحقول الزبير في العراق، بقيمة تبلغ نحو 3.75 مليار جنيه.

ويشمل نشاط بترومت أعمال الصيانة والتفتيش الهندسي وصيانة المعدات الصناعية، بما يعزز دورها في دعم استمرارية تشغيل الحقول وخفض الأعطال الفنية.

وسبق أن أبرمت بترومت عقدًا لصالح شركة إكسون موبيل في منطقة البصرة خلال 2021 لتقديم خدمات الحفاظ على المعدات المخزنة والمستودعات، وهو أحد العقود التي دعمت توسع الشركة خارج مصر.

وفيما يتعلق بتواجد العراق في مصر فيتم من خلال تكرير الخام العراقي بمعامل التكرير المصرية حيث يتم نقل كميات من النفط الخام العراقي إلى مصر لتكريرها داخل المصافي المصرية.

ويرجع الاتفاق لعام 2020 حيث تم الاتفاق علي توريد نحو 12 مليون برميل سنويا من الخام العراقي لتكريره في مصر ويتم تجديد الاتفاق بصورة منتظمة .

ويشمل التعاون بين البلدين تدريب الكوادر العراقية على تشغيل مصافي التكرير ونقل الخبرات الفنية المصرية

10 اتفاقيات تعاون

وخلال الأسبوع الماضي ، ترأس، الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وعلي فالح الزيدي، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق الشقيقة، أعمال الدورة الرابعة من اللجنة العليا المصرية - العراقية المشتركة، وذلك بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الجديدة، بحضور وفدي البلدين.

وحضر من الجانب المصري، الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، والدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمستشار محمود الشريف، وزير العدل، والسفير إيهاب فهمي، مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، والسفير أحمد حسين خفاجي، سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية العراق.

كما حضر من الجانب العراقي، الدكتور ليث هادي سيد الخزعلي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وفؤاد حسين، وزير الخارجية، ونايف الشمري، وزير الدفاع، والدكتور خالد شواني، وزير العدل، ومصطفى نزار جمعة، وزير التجارة، والسفير/ قحطان الجنابي، سفير جمهورية العراق لدى جمهورية مصر العربية.

وقد تم توقيع عدد من وثائق التعاون بين البلدين، في مجالات وقطاعات تحظى باهتمام مشترك، بما يسهم في دعم وتعزيز أطر التعاون الثنائي، وذلك عقب ترؤسهما أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا المصرية العراقية المشتركة، بمقر الحكومة في العاصمة الجديدة.

وتضمنت الوثائق الموقعة مذكرة تفاهم في مجال الدواء والمستحضرات الطبية بين هيئة الدواء المصرية ووزارة الصحة العراقية، ووقعها الدكتور علي الغراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، والدكتور مصطفى نزار جمعة، وزير التجارة العراقي.

كما شهدت المراسم توقيع اتفاقية بشأن إزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال، ومنع التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، بين حكومتي مصر والعراق، ووقعها الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والدكتور فؤاد حسين، وزير الخارجية العراقي.

وفي إطار توسيع مجالات التعاون بين البلدين، وقع الدكتور بدر عبد العاطي والدكتور مصطفى نزار جمعة مجموعة من وثائق التعاون، شملت مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإذاعي والتليفزيوني بين الهيئة الوطنية للإعلام بجمهورية مصر العربية وهيئة شبكة الإعلام العراقي بجمهورية العراق.

كما تضمنت الوثائق مذكرة تفاهم بين جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية بجمهورية مصر العربية ووزارة الزراعة بجمهورية العراق، للتعاون في مجال تنمية الثروة السمكية، إلى جانب مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية والهيئة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية بجمهورية العراق، للتعاون في مجال الرقابة النووية والإشعاعية.

وشملت وثائق التعاون أيضًا توقيع ملحق لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارتي الشباب والرياضة بالبلدين في مجال الرياضة، وملحق آخر لتنفيذ مذكرة التفاهم ذاتها في مجال الشباب.

وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية، ممثلة في أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، ممثلة في هيئة البحث العلمي، بهدف التعاون وتبادل الخبرات العلمية والبحثية في مجالات متعددة.

كما تضمنت الاتفاقيات توقيع برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم بين معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية ووزارة التخطيط بجمهورية العراق، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بجمهورية مصر العربية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة بجمهورية العراق، ممثلة في المركز الوطني للمختبرات الإنشائية.

وشدد الدكتور مصطفى مدبولي على أن مصر تضع جميع إمكاناتها في خدمة تعزيز التعاون مع العراق، وتطلعها إلى فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وفي هذا السياق، أعرب رئيس الوزراء عن سعادته بما تقدمه الشركات المصرية من جهود ومشروعات داخل العراق، في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والزراعة والصناعة، وغيرها من المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وأوضح أن الظروف الاقتصادية والإقليمية التي تمر بها المنطقة حاليًا، تتطلب المزيد من التعاون بين البلدين في مختلف القطاعات؛ بما يتيح الاستفادة من القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجانبين.

وأكد علي فالح الزيدي، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق أن العلاقات بين العراق ومصر تقوم على أساس أن الشعبين يمثلان شعبًا واحدًا يعيش في دولتين، موضحًا أن الدول قد تفصل بينها الحدود والأوضاع السياسية، لكن العلاقات الشعبية والإنسانية تظل أكثر عمقًا ورسوخًا.

نقلة نوعية

كذلك أكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، أن الاتفاق المصري العراقي على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، والذي أعلنه رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي خلال مؤتمره الصحفي المشترك مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة، يمثل نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويفتح صفحة جديدة من التكامل العربي القائم على حرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.

وقال غراب إن القرار لا يقتصر على تسهيل حركة المواطنين، وإنما يحمل مكاسب اقتصادية مباشرة وطويلة المدى للبلدين، في مقدمتها مضاعفة حجم التبادل التجاري، الذي لا يزال دون مستوى طموحات البلدين رغم عمق العلاقات التاريخية، موضحًا أن إلغاء التأشيرة سيخفض تكلفة السفر والإجراءات، ويشجع رجال الأعمال على عقد اللقاءات والشراكات بشكل أسرع، ويمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية لدخول السوق العراقية.

وأضاف غراب أن من أهم المكاسب الاقتصادية للقرار تنشيط قطاع السياحة في الاتجاهين، حيث تعد مصر مقصدًا سياحيًا وعلاجيًا وتعليميًا مهمًا للمواطن العراقي، بينما يمثل العراق وجهة واعدة للسياحة الدينية والثقافية للمصريين، وهو ما سينعكس على إيرادات الطيران والفنادق والخدمات، ويوفر فرص عمل جديدة في البلدين.اقرأ أدلة السفر

وأوضح غراب أن القرار سينعكس إيجابًا على ملف العمالة المصرية في العراق، خاصة في ظل احتياج العراق الكبير للأيدي العاملة الماهرة في مشروعات الإعمار والبنية التحتية، مشيرًا إلى أن تسهيل حركة العمالة بشكل منظم وآمن سيزيد من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ويدعم احتياطي النقد الأجنبي، ويخفف الضغط على سوق العمل المحلي.

وأشار غراب إلى أن السوق العراقية تعد من أكبر الأسواق الواعدة أمام الاستثمارات المصرية، حيث يتصدر قطاع الإعمار والبنية التحتية قائمة الفرص، في ظل خطة ضخمة لإعادة الإعمار تشمل الطرق والجسور والإسكان والمدن الجديدة، وهو مجال تمتلك فيه الشركات المصرية خبرة كبيرة وقدرة تنافسية عالية،اقرأ أدلة السفر

فيما أكد الدكتور كريم العمدة، أستاذ الاقتصاد الدولي، أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والعراق تشهد تعاونًا مستمرًا ومتناميًا، في ظل تعدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين، بما يفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الشراكة الاقتصادية وتحقيق المصالح المشتركة.

وأوضح العمدة أن التعاون المصري العراقي يمتد إلى قطاعات استراتيجية، أبرزها البترول والطاقة والبنية التحتية، مشيرًا إلى تدشين تحالف اقتصادي وصناعي ثلاثي يضم مصر والأردن والعراق، يستهدف دعم تطوير البنية التحتية العراقية والاستفادة من خبرات الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات المختلفة.

وأضاف أن التعاون في مجال البترول يتضمن اتفاقيات لتوريد النفط العراقي إلى مصر، من بينها توريد أكثر من مليون برميل شهريًا من خام البصرة الخفيف، الذي يعد من أنواع النفط عالية الجودة، لتكريره في معامل التكرير المصرية، مع إمكانية توجيه جزء من المنتجات للسوق المحلية وتصدير الكميات المتبقية لصالح الجانب العراقي.

وأكد العمدة أن إلغاء تأشيرة الدخول بين مصر والعراق من شأنه تشجيع حركة التجارة والاستثمار والسياحة، وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين، بما يدعم زيادة حجم التبادل التجاري ويفتح المجال أمام فرص جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

محمد محيي الدين

شركات البترول المصرية تفوز بحزمة مناقصات للبحث داخل الأراضي العراقية



خبراء يرصدون التأثيرات و التحديات المحتملة ..

ثورة جديدة في المدفوعات الرقمية بعد إتاحة الدفع اللاتلامسي عبر أندرويد

محافظ المركزي : تنفيذ معاملات بقيمة٢٢٨ مليار جنيه عبر خدمات ترميز بطاقات الدفع بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦

تفتح إتاحة خدمات ترميز بطاقات الدفع الإلكتروني على الهواتف الذكية العاملة بنظام أندرويد سوقًا جديدة أمام نشاط المدفوعات الرقمية في مصر، مع اتساع قاعدة الأجهزة المستخدمة في السوق المحلية، وما يمكن أن تتيحه من فرص لزيادة الاعتماد على الهاتف المحمول في تنفيذ المشتريات والمعاملات اليومية، بما يعزز نمو المدفوعات اللاتلامسية ويمنح البنوك وشركات التكنولوجيا المالية مساحة أكبر لتوسيع خدماتها الرقمية.

وكان البنك المركزي المصري قد أعلن – الأسبوع الماضي- عن إتاحة خدمات ترميز بطاقات الدفع على الأجهزة الذكية العاملة بنظام Android، وذلك بالتعاون مع البنوك وشركات التكنولوجيا المالية. وذلك استمرارًا لجهوده الرامية لتطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية والتوسع في توفير وسائل دفع رقمية آمنة وسهلة الاستخدام لجميع المواطنين.

ورغم عدم توافر رقم رسمي يحدد عدد أجهزة أندرويد النشطة والمؤهلة فعليًا لاستخدام خدمات الدفع اللاتلامسي في مصر، فإن اجتماع هذه المؤشرات مع الحصة الكبيرة للنظام يوضح حجم الفرصة المتاحة أمام البنوك ومقدمي خدمات الدفع، خاصة مع إتاحة الخدمة عبر تطبيقات عدد من أكبر البنوك العاملة بالسوق، ومنها البنك الأهلي المصري وبنك مصر والتجاري الدولي وQNB مصر .

ولا تقتصر أهمية التوسع على زيادة عدد المستخدمين المحتملين، وإنما تمتد إلى إمكانية تغيير سلوك تنفيذ المعاملات اليومية، من خلال تحويل الهاتف إلى وسيلة دفع مباشرة عبر نقاط البيع الإلكترونية، دون الحاجة إلى إخراج البطاقة المصرفية أو إدخال الرقم السري في كل عملية، مع الاستفادة من وسائل التحقق البيومترية، مثل بصمة الإصبع والتعرف على الوجه.

وتستند هذه الخطوة إلى نتائج مشجعة حققتها المرحلة الأولى من مشروع ترميز البطاقات، التي انطلقت عبر Apple Pay في ديسمبر 2024، إذ سجلت المعاملات المنفذة من خلالها نحو 292 مليون معاملة بقيمة إجمالية بلغت 228 مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر 2026، وفق بيانات البنك المركزي المصري. وتمثل هذه الأرقام مؤشرًا على وجود طلب فعلي على استخدام الهواتف في المدفوعات، وإن كانت لا تعكس بالضرورة حجم الزيادة المتوقع بعد دخول أجهزة Android. وتتزامن هذه التطورات مع نمو قوي في نشاط المحافظ الإلكترونية، إذ ارتفع عدد المعاملات المنفذة عبر محافظ شركات الاتصالات إلى نحو 2.22 مليار معاملة خلال النصف الأول من 2026، بقيمة بلغت 2.96 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 1.90 تريليون جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، بنمو 56% في القيمة و62% في عدد المعاملات، وفق بيانات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

292 مليون معاملة

وفي هذا الصدد، أكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، أن إتاحة خدمات ترميز بطاقات الدفع عبر الهواتف العاملة بنظام أندرويد تأتي في إطار استراتيجية البنك المركزي للتحول الرقمي وتطوير منظومة المدفوعات، وتبني أحدث التقنيات التكنولوجية، بما يسهم في رفع كفاءة البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية، وتعزيز جهود الشمول المالي، وتسريع الانتقال نحو مجتمع أقل اعتمادا على النقد.

وأوضح المحافظ أن إتاحة الخدمة لمستخدمي أندرويد من شأنها توسيع قاعدة المستفيدين من حلول الدفع الرقمية، من خلال تمكين شريحة أكبر من المواطنين من إضافة بطاقاتهم البنكية إلى تطبيقات الهواتف المحمولة، وإجراء معاملات الدفع اللاتلامسية بسهولة وأمان باستخدام هواتفهم.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تمثل امتدادا للنجاح الذي حققته المرحلة الأولى من المشروع، والتي شهدت إتاحة خدمات ترميز بطاقات الدفع عبر تطبيق Apple Pay في ديسمبر 2024، حيث سجلت نحو 292 مليون معاملة بقيمة إجمالية بلغت 228 مليار جنيه، حتى نهاية سبتمبر 2026.

تأثيرات كبيرة

وفي هذا السياق، استعرض عدد من خبراء التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي التأثيرات المتوقعة للخدمة، وأبرز الفرص والتحديات المرتبطة بانتشارها.

قي البداية ، أكد الدكتور محمد عزام، خبير تكنولوجيا المعلومات، أن إتاحة خدمات الدفع اللاتلامسي عبر الهواتف المحمولة العاملة بنظام أندرويد تمثل خطوة من شأنها تعزيز انتشار وسائل الدفع الإلكتروني وتيسير المعاملات المالية، بما يدعم جهود الدولة لزيادة معدلات الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وأوضح عزام أن تسهيل استخدام وسائل الدفع غير النقدي يشجع المواطنين على الإقبال عليها، مشيرا إلى أن خدمة الدفع عبر الهواتف كانت متاحة بالفعل لمستخدمي أجهزة آبل، بينما تمثل إتاحتها لمستخدمي أندرويد توسعا مهما نظرا لانتشار هذه الأجهزة بين شريحة كبيرة من المواطنين.

وأضاف أن الفكرة تقوم على ربط البيانات البنكية بالتطبيقات المخصصة للدفع على الهاتف المحمول، بما يتيح للمستخدم إجراء معاملاته من خلال الهاتف مباشرة عبر نقاط البيع التي تدعم خاصية الدفع اللاتلامسي، دون الحاجة إلى إخراج البطاقة البنكية في كل مرة.

وأشار خبير تكنولوجيا المعلومات إلى أن هذه الخطوة من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على معدلات الشمول المالي، لافتا إلى أن التجربة المصرية شهدت توسعا ملحوظا في استخدام وسائل الدفع الرقمية، سواء من خلال البطاقات البنكية أو تطبيق «إنستاباي»، الذي ساهم في تسهيل التحويلات المالية بين الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية وبطاقات الائتمان.

وفيما يتعلق بمستويات الأمان، أكد عزام أن أنظمة الدفع اللاتلامسي تعتمد على معايير أمنية دولية متبعة في الأنظمة المالية والتكنولوجية حول العالم، موضحا أنه لا توجد منظومة رقمية تتمتع بحماية بنسبة 100%، لكن الأنظمة الحديثة توفر مستويات مرتفعة من الأمان وفقا للمعايير القياسية المعتمدة دوليا.

وشدد على أن إطلاق الخدمة عبر أجهزة أندرويد من شأنه توسيع قاعدة المستفيدين من حلول الدفع الإلكتروني، خاصة أن استخدام الهواتف المحمولة في المعاملات المالية أصبح أكثر انتشارا بين الشباب، فضلا عن امتداده إلى فئات عمرية مختلفة.

ولفت إلى أن الدفع عبر الهاتف المحمول يوفر بديلا عمليا لاستخدام البطاقات البنكية التقليدية، إذ أصبح بإمكان المستخدم إجراء عملية الدفع بمجرد تقريب هاتفه من ماكينة نقاط البيع الداعمة للتلامس، وهو ما يجعل المعاملات اليومية أكثر سهولة وسرعة.

وفي سياق متصل، أوضح عزام أن التوسع في وسائل الدفع الإلكتروني يمثل أحد الأدوات المهمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، مؤكدا أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية ترتبط بمدى قدرتها على تقديم مزايا وتسهيلات حقيقية للمواطنين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية.

وأضاف أن تشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام إلى المنظومة الرسمية يتطلب توفير حوافز وتسهيلات تجعل التعامل من خلال القنوات الرسمية أكثر جاذبية، مشيرا إلى أن انتشار تطبيقات الدفع والتحويل الإلكتروني أصبح واقعا ملموسا في الحياة اليومية، حيث يستخدم المواطنون هذه الوسائل في معاملاتهم المختلفة، بما في ذلك سداد مقابل الخدمات لدى أصحاب الحرف والمهن مثل الميكانيكيين وفنيي الكهرباء.

وأكد على أن سهولة الاستخدام وتيسير المعاملات يمثلان العامل الأساسي في انتشار التكنولوجيا المالية، قائلا إن المواطنين يقبلون على استخدام الحلول التكنولوجية كلما ساهمت في تسهيل حياتهم اليومية وتوفير الوقت والجهد.

سوقا جديدة أمام البنوك

وفي قراءة لتأثيرات هذه الخطوة على سوق المدفوعات والقطاع المالي، قال الدكتور محمد سيد، الخبير الاقتصادي، إن إتاحة خدمات ترميز بطاقات الدفع على هواتف أندرويد تمثل خطوة مهمة لتوسيع سوق المدفوعات الإلكترونية في مصر، خاصة مع الانتشار الواسع لهذه الهواتف، بما يسمح بضم شرائح جديدة من المستهلكين إلى منظومة الدفع الرقمي.

وأشار إلى أن الخدمة ستنعكس إيجابيًا على حجم أعمال البنوك من خلال زيادة استخدام البطاقات المصرفية وارتفاع عدد وقيمة المعاملات اليومية، فضلًا عن تعزيز الاعتماد على التطبيقات البنكية باعتبارها قناة رئيسية لتنفيذ المدفوعات والمشتريات.

وأضاف أن التوسع في الخدمة يفتح فرصًا جديدة أمام شركات المدفوعات الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، سواء عبر تطوير تطبيقات الدفع أو تقديم حلول تقنية للبنوك والتجار، بما يعزز المنافسة ويحفز الابتكار داخل القطاع المالي.

وأوضح أن التجار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيكونون من أبرز المستفيدين، مع سهولة قبول المدفوعات الإلكترونية وتقليل التعاملات النقدية، فضلًا عن إمكانية بناء سجل إلكتروني لمبيعاتهم ومعاملاتهم يدعم فرص حصولهم على التمويل مستقبلًا.

وتوقع أن يشهد عام 2027 توسعًا ملحوظًا في استخدام الدفع عبر الهواتف، مع إمكانية استهداف مليون إلى مليوني مستخدم نشط، حال توافر الأجهزة المتوافقة وتوسع البنوك في تقديم الخدمة، مؤكدًا أن هذه الأرقام تظل تقديرات استرشادية وليست مستهدفات رسمية.

تعزيز الدفع الرقمي

ومن جانبه ، يقول محمد عبد العال إن دخول مستخدمي هواتف أندرويد إلى منظومة الدفع اللاتلامسي يمثل قوة كامنة كبيرة لنمو معاملات نقاط البيع (POS)، مشيرًا إلى أن خدمة «Apple Pay» حققت معاملات بقيمة 228 مليار جنيه داخل سوق يعد محدودًا نسبيًا ، نظرًا لاقتصار استخدامها على شريحة مستخدمي هواتف آيفون.

وأضاف أن دخول مستخدمي أندرويد سيغير المعادلة بشكل جذري، باعتبارهم الشريحة الأكبر التي تتجاوز نسبتها 80% من سوق الهواتف المحمولة في مصر، متوقعًا حدوث قفزة نوعية في قيم معاملات الدفع اللاتلامسي، قد لا تقتصر على مضاعفة الأرقام الحالية، بل ربما تتجاوزها بمراحل، مع انضمام الفئات المتوسطة والشباب إلى منظومة الدفع الرقمي، باعتبارهم الأكثر استخدامًا لأجهزة أندرويد.

وأشار إلى أن هذه الخطوة ستسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، من خلال تقليص «حاجز الدخول» أمام المواطن العادي، موضحًا أن تأثيرها لن يقتصر على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، بل سيمتد إلى دمج ملايين العمليات اليومية، سواء في المتاجر الصغيرة أو المواصلات أو الخدمات، داخل النظام المصرفي الرسمي، بما يوفر بيانات مالية دقيقة تساعد الدولة .

وفيما يتعلق بتأثير الخدمة على التجارة الإلكترونية، أوضح عبد العال أن هذا القطاع يعتمد حاليًا بشكل كبير على نظام «الدفع عند الاستلام» (Cash on Delivery)، وهو ما يمثل عبئًا لوجستيًا وتكلفة مرتفعة، لافتًا إلى أن إتاحة الدفع عبر هواتف أندرويد باستخدام المحافظ الرقمية وتقنية ترميز البطاقات (Digital Wallets/Tokenization) ستسهل عمليات الدفع بضغطة زر.

وأضاف أن ذلك من شأنه رفع معدلات إتمام عمليات الشراء (Conversion Rates)، وتقليل نسب إلغاء الطلبات عند التوصيل، بما يعزز نشاط التجارة الإلكترونية في السوق المحلية.

وعلى صعيد خفض تكلفة تداول النقد، قال إن التعامل النقدي في مصر يمثل تكلفة مرتفعة للدولة، نتيجة عمليات طباعة العملات ونقلها وتأمينها، فضلًا عن تعرضها للتلف، مؤكدًا أن التحول إلى الدفع اللاتلامسي يحول هذه التكاليف من «خسارة» إلى «استثمار رقمي».

وأوضح أن انتشار استخدام أجهزة أندرويد سيقلل الحاجة إلى السيولة النقدية في المعاملات اليومية صغيرة القيمة (Micro-payments)، وهو ما يخفف الضغط على ماكينات الصراف الآلي (ATM)، ويخفض تكاليف إدارة النقد في البنوك والمتاجر.

وأكد عبد العال على أن هذه الخطوة لا تمثل مجرد تحديث تكنولوجي، وإنما تعد أداة ضخمة للدمج المالي، مشيرًا إلى أن تأثيرها لن يقتصر على زيادة قيم المعاملات، بل سيمتد إلى تغيير ثقافة الدفع لدى الشريحة الأوسع من المصريين، لتصبح المعاملات الرقمية الخيار الأول وليس مجرد بديل.

التحديات و التغلب عليها

وفي مقابل الفرص التي يتيحها التوسع في المدفوعات الرقمية، تبرز تحديات متنامية تتعلق بأمن المعلومات وحماية المعاملات المصرفية، خاصة مع زيادة حجم البيانات وتنوع قنوات تقديم الخدمات المالية، وهو ما يجعل تأمين البنية التحتية الرقمية عنصرًا أساسيًا لاستدامة هذا التوسع والحفاظ على ثقة العملاء.

وفي هذا الإطار، أطلق البنك المركزي المصري الإصدار الثاني من الإطار المصري الشامل للأمن السيبراني بالقطاع المالي والمصرفي، في خطوة تستهدف رفع جاهزية المؤسسات المالية لمواجهة التهديدات الرقمية المتطورة، وتطوير آليات تقييم المخاطر والاستجابة للهجمات الإلكترونية.

وكشف طارق الخولي، نائب

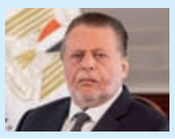

البنك المركزي يوجه البنوك بتقديم ٦٠ مليون جنيه دعمًا مبدئيًا لأسر ضحايا ومصابي حادث الدائري

وجه البنك المركزي المصري اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنوك لتوفير دعم مبدئي بقيمة 60 مليون جنيه، لمساندة أسر الضحايا والمصابين تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتقديم الدعم والرعاية اللازمة للمصابين وأسر المتوفين في حادث الطريق الدائري بمنطقة الوراق.
ومن جانبه، أعرب حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، عن خالص تعازيه ومواساته لأسر ضحايا الحادث، متمنيًا الشفاء العاجل لجميع المصابين.
وأكد المحافظ التزام البنك المركزي والقطاع المصرفي بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة لأسر الضحايا والمصابين، بالتعاون مع أجهزة الدولة، بما يساعد على تخفيف معاناتهم.

لأول مرة في مصر..

بنك مصر يطلق خدمة BM Pay للدفع باستخدام هواتف الأندرويد من خلال تطبيق BM Online

أعلن بنك مصر إطلاق خدمة «BM Pay» الجديدة، التي تتيح للعملاء إجراء عمليات الدفع اللاتلامسي داخل المتاجر باستخدام الهواتف الذكية العاملة بنظام أندرويد، في خطوة تستهدف تطوير خدمات المدفوعات الإلكترونية وتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وسرعة وأمانًا، بما يتماشى مع أحدث التطورات التكنولوجية.
وتسمح الخدمة للعملاء بإتمام عمليات الشراء من خلال تمرير الهاتف المحمول بالقرب من ماكينات نقاط البيع المجهزة للدفع اللاتلامسي، دون الحاجة إلى إخراج البطاقة المصرفية أو تسليمها للتاجر، مع إمكانية تأكيد المعاملات باستخدام وسائل التحقق البيومترية، مثل بصمة الإصبع أو خاصية التعرف على الوجه.

طريقتان لإتمام عمليات الدفع

وتوفر خدمة «BM Pay» طريقتين للدفع: الأولى عبر الوضع التلقائي، من خلال فتح قفل الهاتف باستخدام وسيلة التحقق البيومترية، ثم تمريره بالقرب من ماكينة نقاط البيع.
أما الطريقة الثانية، فتتم عبر الوضع اليدوي، من خلال فتح الخدمة باستخدام تطبيق «BM Online»، واختيار البطاقة المراد استخدامها، ثم تأكيد المعاملة وتمرير الهاتف بالقرب من ماكينة الدفع.
ويحصل العميل على إشعار من خلال التطبيق، إلى جانب رسالة نصية قصيرة، لإخطاره بحالة كل معاملة، سواء تمت الموافقة عليها أو رفضها.
وتعتمد الخدمة على تقنية ترميز البطاقات، التي تستبدل رقم البطاقة المصرفية الفعلي برمز رقمي فريد على الهاتف المحمول، بما يضمن عدم مشاركة بيانات البطاقة الأصلية مع التاجر، ويعزز مستويات الخصوصية والأمان أثناء عمليات الدفع.
كما تتيح الخدمة للعملاء إدارة بطاقاتهم المصرفية، واختيار البطاقة الافتراضية المستخدمة في عمليات الدفع، والاطلاع على أحدث المعاملات، فضلًا عن إمكانية إلغاء ربط أي بطاقة بالخدمة في أي وقت.
ويمكن لعملاء بنك مصر تفعيل الخدمة من خلال تحميل أحدث إصدار من تطبيق «BM Online»، ثم اختيار «BM Pay» من الشاشة الرئيسية، وتحديد البطاقة المراد إضافتها، وإدخال رمز التحقق المرسل في رسالة نصية قصيرة، قبل الموافقة على الشروط والأحكام.
وتتطلب الاستفادة من الخدمة امتلاك هاتف ذكي مزود بخاصية الاتصال قريب المدى «NFC»، مع إمكانية استخدامها لدى التجار الذين تتوافر لديهم ماكينات نقاط بيع تدعم تقنية الدفع اللاتلامسي.
ويأتي إطلاق «BM Pay» ضمن استراتيجية بنك مصر لتوظيف أحدث الحلول التكنولوجية في تطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية وتحسين تجربة العملاء، من خلال خدمات تجمع بين سهولة الاستخدام وسرعة تنفيذ المعاملات ومستويات الأمان والخصوصية، بما يدعم توجهات الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد.





لأول مرة في مصر..

التجاري الدولي – مصر يطلق "CIB Pay" للدفع عبر هواتف الأندرويد بدون بطاقة بلاستيكية

أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) عن إطلاق تطبيقه الجديد "CIB Pay"، الذي يتيح لعملاء البنك إجراء عمليات الدفع الإلكتروني عبر هواتف الأندرويد بدون الحاجة لاستخدام البطاقة الفعلية، في خطوة جديدة تعكس التزام البنك المتواصل بتعزيز منظومة المدفوعات الرقمية وتقديم حلول مصرفية مبتكرة وآمنة تلبي تطلعات العملاء، وتواكب أحدث التطورات التكنولوجية العالمية.

آلية الدفع عبر تطبيق CIB Pay

ويعتمد تطبيق "CIB Pay" على تحويل البطاقات البنكية الخاصة بالعملاء إلى رموز رقمية مشفرة، بما يسمح بتنفيذ معاملات «اضغط للدفع» (Tap to Pay) باستخدام الهاتف المحمول مباشرة، دون الحاجة إلى استخدام البطاقة البلاستيكية، وذلك عبر تمرير الهاتف على أجهزة نقاط البيع الإلكترونية (POS) الداعمة للدفع اللاتلامسي.
وأوضح البنك في بيان له، أن التطبيق تم إطلاقه وتشغيله رسميًا لجميع عملاء البنك اليوم الموافق 23 نوفمبر 2026، ليتيح لمستخدمي هواتف الأندرويد الاستفادة من خدمة "اضغط للدفع" (Tap to Pay)، على غرار ما تم تفعيله سابقًا لعملاء البنك من مستخدمي هواتف أيفون العاملة بنظام iOS، في إطار حرص البنك على توفير تجربة رقمية موحّدة ومتطورة لكافة شرائح العملاء.
وأشار البنك إلى أن الاستفادة من تطبيق "CIB Pay" تتم عبر تحميل التطبيق من خلال متجر Google Play الخاص بهواتف الأندرويد، ثم إنشاء مستخدم جديد داخل التطبيق، ليتم بعد ذلك إظهار جميع البطاقات البنكية المؤهلة الخاصة بالعميل والمسجلة لدى البنك، وجعلها جاهزة لتفعيل خاصية(Tap to Pay) "اضغط للدفع". وبمجرد إتمام هذه الخطوات، يصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات الدفع اللاتلامسية بسهولة وأمان باستخدام الهاتف المحمول على أي جهاز نقاط بيع (POS) متوافق.

التطبيق يعزز المدفوعات الرقمية

وفي هذا السياق، صرّح إسلام زكري، الرئيس المالي للمجموعة، وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، قائلًا:
"إطلاق تطبيق 'CIB Pay' يعكس رؤية البنك الاستراتيجية للاستثمار المستدام في التكنولوجيا المالية، وتعزيز كفاءة العمليات، وتقديم حلول دفع رقمية متقدمة ترتكز على أعلى معايير الأمان والحوكمة. هذه الخطوة لا تدعم فقط تجربة العملاء، بل تسهم أيضًا في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في السوق المصري، بما يتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد.
وأكد زكري أن البنك التجاري الدولي يواصل لعب دور محوري في دفع عجلة الابتكار داخل القطاع المصرفي، من خلال تبني أحدث الحلول التكنولوجية التي تدعم الشمول المالي وترفع كفاءة المنظومة المصرفية ككل.



ومن جانبه، صرّح ياسر عبد الله، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، قائلًا:
"يمثل تطبيق 'CIB Pay' خطوة جديدة في مسيرة البنك نحو تقديم حلول رقمية مبتكرة تضع تجربة العميل في صدارة أولوياتنا. وقد حرصنا على إتاحة التطبيق لمستخدمي هواتف الأندرويد بنفس سهولة الاستخدام والبساطة التي اعتاد عليها عملاؤنا من مستخدمي هواتف أيفون، دون أي تعقيد، بما يعزز من انتشار حلول الدفع اللاتلامسي ويمنح العملاء مرونة أكبر في معاملاتهم اليومية."
وأضاف أن إطلاق التطبيق يأتي في إطار استراتيجية البنك للتحول الرقمي الشامل، وتقديم خدمات مصرفية آمنة وسلسة تتماشى مع التطور المتسارع في سلوكيات الدفع الإلكتروني.
وشدد البنك على أن CIB من أوائل البنوك في السوق المصري الذي يتيح إجراء معاملات "اضغط للدفع" (Tap to Pay) باستخدام هواتف الأندرويد كما كان من قبل من رواد اتاحة الخدمة لعملائه من حاملي أيفون، وهو ما يرسّخ مكانته الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، ويضع معيارًا جديدًا لحلول الدفع الإلكتروني داخل القطاع المصرفي المصري، تأكيدًا لدور البنك التجاري الدولي باعتباره أكبر بنك قطاع خاص في مصر، وأكثرها تأثيرًا وريادة في تقديم الحلول المصرفية الرقمية المبتكرة.



ضمن استراتيجيته لتدعيم أنظمة المدفوعات الرقمية

البنك الأهلي المصري يفعّل خدمة الدفع اللاتلامسي عبر تطبيق NBE Tap & Pay لعملاء الاندرويد

أعلن البنك الأهلي المصري تفعيل خدمة الدفع اللاتلامسي عبر تطبيق NBE Tap & Pay لعملاء الهواتف العاملة بنظام أندرويد، بما يتيح استخدام بطاقات البنك المختلفة في سداد المشتريات من خلال الهاتف المحمول، لدى المتاجر التي تدعم تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، لتوفير وسيلة دفع سهلة وسريعة وآمنة.
وقال كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، إن إطلاق خدمة NBE Tap & Pay يأتي ضمن توجه البنك لمواكبة التطورات المتلاحقة في الخدمات المصرفية، وتقديم حلول تلبي احتياجات مختلف العملاء، فضلًا عن مساندة جهود الدولة والبنك المركزي المصري لنشر وسائل الدفع الإلكتروني، والحد من التعاملات النقدية، وتعزيز الشمول المالي من خلال خدمات رقمية حديثة.
وأضاف سوس أن تلبية متطلبات العملاء تمثل أولوية رئيسية لدى البنك، الذي يحرص على متابعة احتياجاتهم الراهنة والمستقبلية وتطوير منتجات وخدمات إلكترونية مبتكرة تسهل تعاملاتهم اليومية وتوفر مستويات مرتفعة من الأمان. وأوضح أن استراتيجية البنك ترتكز على توسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتوفير بدائل متعددة للقنوات المصرفية التقليدية، بما يضمن حصول العملاء على الخدمات بكفاءة وسهولة، ويدعم مكانة البنك في السوق المصرفية المصرية.
ومن جانبها، أكدت إنجي حراز، رئيس الخدمات المصرفية بالبنك الأهلي المصري، أن خدمة NBE Tap & Pay تستهدف الاستفادة من القدرات التكنولوجية والأنظمة والبرامج الحديثة التي يمتلكها البنك، والتي تخضع لعمليات تطوير وتحديث مستمرة لتوفير خدمات مصرفية رقمية متقدمة.
وأضافت أن البنك يتابع باستمرار أحدث التغيرات والتقنيات في القطاع المصرفي العالمي، مستعينًا بالخبرات والكوادر المتخصصة والمدربة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والعمليات والخدمات المصرفية الرقمية، لضمان تقديم الخدمات وفقًا لأعلى المعايير الفنية والأمنية الدولية.

بالتعاون مع مؤسسة « إيدينا مع بعض » للتأهيل..

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون لتمكين ١٠٠٠ من فاقدي الأطراف

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع مؤسسة «إيدينا مع بعض للتأهيل»، لتنفيذ مشروع يستهدف دعم وتمكين 1000 شخص من فاقدي الأطراف، وذلك ضمن استراتيجية البنك الأهلي المصري للتنمية المجتمعية، والتي تستهدف توجيه الدعم إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجًا في محافظات الصعيد والمناطق الحدودية.
البنك الأهلي يستهدف تمكين 1000 شخص من فاقدي الأطراف
حيث صرحت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري أن هذا التعاون يأتي انطلاقًا من حرص البنك على توجيه جهوده المجتمعية نحو إحداث أثر إيجابي وفعال ومستدام في حياة الأفراد، من خلال دعم المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استعادة قدرتهم على الحركة والاعتماد على الذات، بما يعزز استقلاليتهم ويدعم فرص اندماجهم ومشاركتهم الفعالة في المجتمع على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، مشيرة الى أن المبادرة تركز على الحالات الأكثر احتياجًا بمحافظات الصعيد والمناطق الحدودية.
وأعرب المهندس محمد حطب المدير التنفيذي للمؤسسة عن اعتزازه بدعم البنك الأهلي المصري لمؤسسة «إيدينا مع بعض للتأهيل» والتي تعد أول مؤسسة أهلية في مصر تتبنى تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد في تصنيع الأطراف الصناعية، حيث تعتمد على توظيف أحدث الحلول التكنولوجية لتوفير أطراف صناعية عالية الجودة، تتميز بالدقة والراحة والاستدامة، إلى جانب تقديم خدمات التأهيل والمتابعة والصيانة المستمرة، بما يساعد فاقدي الأطراف على استعادة استقلاليتهم وتحسين جودة حياتهم.
ومن جانبه أوضح محمد عوارة مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري أن هذا التعاون يعد ضمن مساهمات البنك الأهلي المصري في تطوير وتحديث وحدة تصنيع الأطراف الصناعية بالمؤسسة، من خلال تحديث الطابعات ثلاثية الأبعاد والمعدات والتجهيزات الفنية، وإضافة أنظمة متخصصة تسهم في تحسين جودة التصنيع ورفع كفاءة التشغيل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بما يساعد على تقليل فترات انتظار المستفيدين، وتسريع تلبية احتياجاتهم، وتمكين المؤسسة من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من فاقدي الأطراف وتقديم خدماتها لهم بكفاءة أكبر، مؤكدا التزام البنك بمواصلة دعم المبادرات التنموية ذات الأثر المباشر والمستدام على صحة المواطنين، وتوسيع نطاق الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني التي تمتلك خبرات متخصصة وحلولا مبتكرة، بما يتماشى مع توجهات البنك نحو تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة، والمساهمة في بناء مجتمع أكثر شمولا يتيح للجميع فرصًا متكافئة للحياة والعمل والإنتاج.



بنك القاهرة يطرح شهادات «بريمو» ٣ سنوات ذات العائد الثابت بعائد يصل إلى ١٩,٧٥٪ سنويًا

أعلن بنك القاهرة عن طرح شهادات الادخار «بريمو» ذات العائد الثابت لمدة ثلاث سنوات بالجنيه المصري، بمعدلات عائد تنافسية تصل إلى 19.75% سنويًا، في خطوة تعكس حرص البنك على مواصلة تقديم حلول ادخارية متنوعة تلبي احتياجات العملاء، وتواكب تطلعاتهم المالية.
وتوفر شهادات «بريمو» للعملاء مرونة الاختيار من بين أربعة دوريات لصرف العائد، بعائد سنوي يبلغ 18.50% يُصرف يوميًا، و18.75% يُصرف شهريًا، و19.00% يُصرف ربع سنويًا، و19.75% يُصرف سنويًا. بما يتيح للعملاء اختيار دورية صرف العائد وفقًا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم المالية.
ويبدأ الحد الأدنى لربط الشهادة من 1,000 جنيه مصري ومضاعفاتها، دون حد أقصى لقيمة الإصدار، بما يمنح العملاء مرونة أكبر في اختيار دورية صرف العائد التي تتناسب مع احتياجاتهم والتزاماتهم المالية، ويعزز من قدرتهم على التخطيط لأهدافهم الادخارية والاستثمارية.
ويأتي طرح شهادات «بريمو» في إطار استراتيجية بنك القاهرة الرامية إلى مواصلة تطوير وتنويع باقة المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد، من خلال توفير حلول ادخارية تنافسية تلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء وتواكب احتياجاتهم المتغيرة، كما تعكس هذه الخطوة توجه البنك نحو تعزيز تجربة العملاء من خلال التوسع في إتاحة المنتجات والخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية، وتوفير وسائل متعددة تضمن سهولة الوصول إليها.
وفي هذا السياق، صرح محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والقروض متناهية الصغر بالبنك، بأن البنك يحرص على تقديم حلول ادخارية تلبي احتياجات العملاء في مختلف مراحل حياتهم، مشيرًا إلى أن شهادات «بريمو» تأتي امتدادًا لجهود البنك المستمرة في تطوير منتجاته الادخارية وتقديم بدائل متنوعة بعوائد تنافسية، بما يمنح العملاء مزيدًا من المرونة في إدارة مدخراتهم، من خلال إتاحة خيارات متعددة لصرف العائد تتناسب مع احتياجاتهم والتزاماتهم المالية المختلفة.
وأضاف أن بنك القاهرة يضع تعزيز تجربة العملاء وتيسير حصولهم على الخدمات المصرفية على رأس أولوياته، من خلال التوسع في تقديم الحلول الرقمية وتطوير قنوات تقديم الخدمات، حيث يتيح البنك إمكانية إصدار وربط شهادات «بريمو» إلكترونيًا عبر خدمة الإنترنت البنكي، إلى جانب إمكانية الحصول عليها من خلال شبكة فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بما يوفر للعملاء تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة.



طارق فايد يحدد ٣ محاور لتطوير الرقابة الداخلية بالبنوك ومواجهة المخاطر الرقمية



أكد طارق فايد، عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ورئيس المصرف المتحد أن التطورات المتلاحقة في القطاع المصرفي تفرض إعادة النظر في أساليب الرقابة الداخلية، وتبني آليات أكثر تطورًا لا تكتفي بمتابعة الالتزام بالإجراءات والسياسات، وإنما تعمل على رصد نقاط الضعف واستشراف المخاطر المحتملة قبل وقوعها، بما يعزز قدرة البنوك على احتوائها والتعامل معها مبكرًا.
واستعرض فايد ثلاثة متطلبات رئيسية لتحديث منظومة الرقابة الداخلية، تشمل الاستثمار في العنصر البشري ورفع كفاءة العاملين، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الإدارات الرقابية، إلى جانب تطوير منهجيات العمل والبنية التكنولوجية وقواعد البيانات.
جاء ذلك خلال مشاركته في الدورة السادسة من الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية العربية، الذي عقد تحت عنوان «نحو تدقيق داخلي استباقي في عصر الذكاء الاصطناعي والمخاطر الرقمية».
وأوضح فايد أن بناء منظومة رقابية قادرة على مواكبة التحولات المصرفية يبدأ من تطوير قدرات العنصر البشري، من خلال الاستثمار في برامج التدريب المستمر، وعدم الاكتفاء بتأهيل العاملين على المفاهيم والإجراءات الرقابية المعتادة.
وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق البرامج التدريبية لتشمل مجالات ترتبط بصورة مباشرة بالتحديات الجديدة التي تواجه المؤسسات المالية، وعلى رأسها الأمن السيبراني ومخاطر الاحتيال والتطبيقات المتنوعة للذكاء الاصطناعي، بما يرفع جاهزية فرق التدقيق الداخلي للتعامل مع صور المخاطر المتغيرة.
وأضاف أن الركيزة الثانية تتمثل في تحقيق التكامل بين الإدارات المعنية بالرقابة داخل البنوك، وفي مقدمتها المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام، مؤكدًا أن عمل هذه الإدارات بصورة منفصلة قد يحد من قدرتها على تكوين رؤية شاملة للمخاطر.
وشدد على أهمية إرساء آليات مستمرة لتبادل المعلومات والتشاور والتنسيق بين تلك الإدارات، بما يضمن توحيد الجهود وتكامل الأدوار، ويساعد على تحديد المخاطر بصورة أكثر دقة ورفع كفاءة الاستجابة لها.
ولفت فايد إلى أن المحور الثالث يرتبط بتطوير أساليب عمل الرقابة الداخلية، ومنحها المرونة اللازمة للاحقة التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، موضحًا أن تحقيق ذلك يتطلب تحديث البنية التكنولوجية والاستثمار في تطوير قواعد البيانات.
وأكد أن توافر بنية تقنية متطورة وقواعد بيانات أكثر كفاءة يدعم سرعة رصد المخاطر وتحليلها، ويعزز قدرة الإدارات المختصة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في التوقيت المناسب.
واختتم فايد بالتأكيد على أن تطوير الرقابة الداخلية يتطلب العمل بصورة متكاملة على المحاور الثلاثة، بحيث يجمع القطاع المصرفي بين كوادر مؤهلة، وتنسيق فعال بين الإدارات الرقابية، وأدوات تكنولوجية ومنهجيات عمل قادرة على مواكبة المخاطر الجديدة، بما يدعم الانتقال من الرقابة التقليدية إلى نموذج استباقي أكثر فاعلية.

لمكافحة مسببات العمى وضعف الإبصار بالأقصر..

بنك saib يوقع بروتوكول تعاون مع مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية

وقع بنك saib بروتوكول تعاون مع مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية، لتنفيذ مبادرة «مصر في عيونا»، التي تستهدف مكافحة مسببات العمى وضعف الإبصار بين أهالي القرى الأكثر احتياجا بمركز إسنا بمحافظة الأقصر، من خلال تقديم خدمات الكشف الطبي والعلاج لنحو 1600 مواطن، وذلك في إطار استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية وحرصه على دعم المبادرات ذات الأثر الإيجابي المستدام، خاصة في مجالي الرعاية الصحية وتحسين جودة الحياة.
وقام بتوقيع البروتوكول كل من أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، وهنا بيبرس، أمين عام مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية، بحضور كلا من الدكتورة/ أماني سمير، مساعد العضو المنتدب رئيس قطاعات الائتمان المركزي والاستثمار والمؤسسات المالية والتمويل المستدام بالبنك، ومحمد طلعت، مساعد العضو المنتدب للعمليات بالبنك، وعدد من ممثلي الجانبين.
وقال أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، نحرص على توجيه جهودنا في مجال المسؤولية المجتمعية نحو المبادرات التي تُحدث أثرا إيجابيا ومستداما في حياة المواطنين، وتأتي مبادرة «مصر في عيونا» امتدادا لالتزام البنك بدعم قطاع الرعاية الصحية، والوصول بالخدمات الطبية إلى الفئات الأكثر احتياجا، خاصة في القرى والمناطق النائية، كما نؤمن بأن إتاحة الكشف والعلاج المبكر لأمراض العيون تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد وتمكينهم من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.
فيما أشارت هنا بيبرس، أمين عام مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية: «نعتز بالتعاون مع بنك saib في تنفيذ مبادرة «مصر في عيونا»، التي تستهدف الحد من مسببات العمى وضعف الإبصار بصورة طبيعية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، كما يمثل هذا التعاون خطوة مهمة في توسيع نطاق الخدمات الطبية التي تقدمها المؤسسة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستحقين، من خلال القوافل الطبية وتوفير الأدوية والنظارات وإجراء العمليات الجراحية، بما يسهم في تحسين صحة المواطنين وتعزيز فرص حصولهم على رعاية صحية لائقة.
وتأتي المبادرة في إطار توجه بنك saib نحو تعزيز مساهماته في دعم المناطق الأكثر احتياجا، وتخفيف الأعباء عن الفئات الأولى بالرعاية، من خلال المساهمة في تنفيذ مشروعات تنموية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
وبموجب البروتوكول، تتولى مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية تنظيم قوافل طبية متخصصة للكشف على العيون في قري (الشغب و ابورات المطاعنة) بمركز إسنا، إلى جانب تقديم الخدمات العلاجية للمستحقين، والتي تشمل صرف الأدوية لنحو 600 مواطن، وتوفير النظارات الطبية لـ500 مواطن، وإجراء العمليات الجراحية اللازمة لـ140 مواطنا، مع توفير الأدوية المطلوبة لهم عقب العمليات.
كما يتضمن التعاون تنظيم حملات توعية للعاملين بالبنك للتعريف بمسببات العمى وضعف الإبصار وسبل الوقاية منها، فضلا عن مشاركة عدد من موظفي البنك في يوم تطوعي ضمن حملات المسح الطبي التي تنفذها المؤسسة بالقرى المستهدفة.



بنك مصر يمنح ريلاينس تمويل طويل الأجل بقيمة ١,٢ مليار جنيه لتطوير فندق «موكسي»



منح بنك مصر تمويلًا طويل الأجل بقيمة 1.2 مليار جنيه لصالح شركة ريلاينس للمشروعات العقارية والسياحية، للمساهمة في تمويل أعمال تجديد وتطوير مجمع لأظوغلي، وإعادة توظيفه كمجمع متكامل متعدد الاستخدامات.
ويشمل المشروع تحويل عدد من المباني داخل المجمع إلى فندق يحمل العلامة التجارية «موكسي» التابعة لمجموعة ماريوت العالمية، بإجمالي تكلفة استثمارية للمشروع الممول تصل إلى نحو 1.85 مليار جنيه.
وشهدت مراسم الاحتفال بالانتهاء من توقيع وتفعيل عقد التمويل حضور هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ونهى خليل، القائمة بأعمال المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، ومجدي قصبجي، رئيس مجلس إدارة شركة ريلاينس للمشروعات العقارية والسياحية، إلى جانب عدد من قيادات البنك والشركة.
ويأتي التمويل في إطار مبادرة دعم القطاع السياحي، وحرص بنك مصر على مساندة المشروعات التي تسهم في زيادة الطاقة الفندقية وتطوير البنية التحتية السياحية، بما يدعم الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
وأكد هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، استمرار البنك في أداء دوره المحوري لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وفي مقدمتها السياحة، من خلال توفير الحلول التمويلية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تعزز جاذبية السوق المصرية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.
وأوضح أن تمويل مشروع فندق «موكسي» يأتي ضمن توجه البنك لدعم إعادة توظيف الأصول ذات القيمة التاريخية والتراثية وتحويلها إلى مشروعات سياحية واستثمارية واعدة، بما يتماشى مع رؤية الدولة لتطوير منطقة وسط القاهرة وتعظيم الاستفادة من أصولها مع الحفاظ على هويتها الحضارية.
وأضاف أن البنك يولي اهتمامًا كبيرًا بالمشروعات التي تستهدف تنمية القطاع السياحي وزيادة الطاقة الفندقية، نظرًا لأهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز موارد النقد الأجنبي وتوفير فرص العمل، مؤكدًا استمرار البنك في تقديم التمويلات التي تدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.
من جانبه، أعرب مجدي قصبجي، رئيس مجلس إدارة شركة ريلاينس للمشروعات العقارية والسياحية، عن اعتزازه بالشراكة مع بنك مصر في تمويل المشروع، مؤكدًا أنها تعكس الثقة المتبادلة والرؤية المشتركة لدعم الاستثمارات السياحية وتعزيز الاقتصاد المصري.
وأشار إلى أن تطوير البنية التحتية الفندقية وزيادة أعداد الغرف يمثلان عنصرين أساسيين لتعزيز قدرة مصر على استيعاب النمو المتوقع في الحركة السياحية والاستفادة من الفرص الواعدة التي يشهدها القطاع.
وأضاف أن فندق «موكسي» يمثل إضافة مهمة للمشهد الفندقي في وسط القاهرة، إذ يجمع بين إعادة توظيف أحد الأصول ذات القيمة التاريخية وتقديم تجربة فندقية عصرية تحت مظلة علامة تجارية عالمية، معربًا عن تطلعه إلى أن يصبح المشروع نموذجًا ناجحًا للاستثمار السياحي الذي يحقق قيمة مضافة.
وأكد قصبجي أن التعاون مع بنك مصر يمثل خطوة مهمة لتوفير التمويل طويل الأجل اللازم للمشروعات السياحية الكبرى، بما يسهم في تسريع تنفيذها وتعظيم أثرها الاقتصادي والاستثماري.
كما أشار إلى أهمية الشراكة مع صندوق مصر السيادي، باعتبارها نموذجًا للتكامل بين الدولة والقطاع الخاص، وتوحيد الجهود لتعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية ودعم التنمية المستدامة وتعزيز مكانة مصر كوجهة استثمارية وسياحية واعدة.
ويأتي المشروع ضمن خطة متكاملة لتطوير مباني مجمع لاظوغلي وإعادة توظيفها وتحويله إلى وجهة سياحية وترفيهية متعددة الاستخدامات، مع الحفاظ على قيمته التاريخية والتراثية.
ويستهدف المشروع المساهمة في إحياء منطقة وسط القاهرة، وتعظيم الاستفادة من أصول الدولة، وتحويلها إلى مقصد سياحي واستثماري واعد.
ويواصل بنك مصر دوره في دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، من خلال تقديم حلول تمويلية متنوعة تلبي احتياجات المستثمرين وتساند تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري ويدفع عجلة التنمية.

لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة..

بنك القاهرة يطلق شبكة شركاء SME+ لتقديم عروض حصرية وخدمات قيمة مضافة

أعلن بنك القاهرة عن إطلاق شبكة شركاء SME+، وذلك خلال حفل توقيع اتفاقيات تعاون مع عدد من مقدمي الخدمات، في خطوة استراتيجية جديدة تستهدف تعزيز منظومة الخدمات غير المالية وتوسيع نطاق القيمة المضافة المقدمة لعملائه من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وتهدف شبكة SME+ إلى إتاحة باقة متنوعة من العروض والخصومات التفضيلية والخدمات غير المالية، بما يعكس حرص البنك على تجاوز مفهوم الخدمات المصرفية التقليدية، وتقديم حلول متكاملة تسهم في دعم نمو أعمال العملاء، ورفع كفاءتهم التشغيلية، وتعزيز قدراتهم التنافسية في السوق.
ومن المقرر إتاحة تفاصيل الخدمات والعروض المقدمة من خلال الشركاء، عبر صفحة مخصصة على الموقع الإلكتروني للبنك، بما يتيح للعملاء التعرف على المزايا المتاحة والاستفادة منها وفقًا للشروط والأحكام المنظمة لكل عرض.
كما يدرس البنك تطوير منصة إلكترونية متكاملة خلال المراحل المقبلة، تُمكن العملاء من تقديم طلبات الحصول على الخدمات والعروض والاستفادة منها بصورة مباشرة، إلى جانب إتاحة نطاق أوسع من الحلول والخدمات المصرفية وغير المصرفية التي تلبي مختلف احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز تجربة العملاء الرقمية ويسهّل حصولهم على الخدمات.
وتتيح شبكة شركاء SME+ للعملاء الاستفادة من عروض وخصومات تفضيلية على مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلبي احتياجاتهم التشغيلية وتدعم خططهم التوسعية، بما يسهم في ترشيد التكاليف، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز فرص النمو.
وتشمل مجالات الخدمات المقدمة التكنولوجيا والتحول الرقمي، والتسويق، والاستشارات الإدارية والمالية، مع التوسع تدريجيًا في إضافة مجالات جديدة وشركاء متخصصين وفقًا لاحتياجات العملاء ومتطلبات السوق، بما يضمن توفير حلول عملية تساعد المشروعات على تطوير أعمالها وتحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية.
وفي إطار حرص البنك على توسيع نطاق شبكة شركائه، تتيح شبكة شركاء SME+ الفرصة أمام مقدمي الخدمات الراغبين في التعاون مع بنك القاهرة للمشاركة في تقديم خدمات القيمة المضافة والخدمات غير المالية لعملاء البنك، وذلك من خلال التواصل مع فريق تطوير أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر البريد الإلكتروني: SME.BD@bdc.com.eg، بما يدعم بناء شبكة شراكات فعالة تسهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
وفي هذا السياق، أكد أحمد عفت، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أن إطلاق شبكة شركاء SME+ يمثل خطوة استراتيجية مهمة ضمن رؤية البنك لتعزيز دوره كشريك رئيسي في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى أن دور البنك لا يقتصر على توفير الحلول التمويلية، بل يمتد إلى بناء منظومة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية التي تساند أصحاب المشروعات في مختلف مراحل نمو أعمالهم، وتدعم استدامتها.
وأضاف أن شبكة شركاء SME+ تجسد التزام بنك القاهرة بتوسيع قاعدة شراكا

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 29 نوفمبر 2026 • العدد 869

البنك المركزي يوافق على زيادة رأس المال المرخص به للبنك الأهلي المصري إلى ٦٠٠ مليار جنيه

وافق البنك المركزي المصري على تعديل المادة 6 من النظام الأساسي للبنك الأهلي المصري، بما يتضمن زيادة رأس المال المرخص به إلى 600 مليار جنيه، مقابل 300 مليار جنيه سابقًا، بزيادة قدرها 300 مليار جنيه وبنسبة 100%.

كما تضمن التعديل رفع رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إلى 400 مليار جنيه، مقارنة بنحو 265 مليار جنيه سابقا، بزيادة قدرها 135 مليار جنيه، وبنسبة نمو تبلغ نحو 50.9%.

و نشرت الوقائع المصرية، في عددها رقم 261 «تابع»، الصادر يوم الاثنين 23 نوفمبر 2026، قرار لجنة الإدارة العليا بالبنك المركزي المصري، الصادر بجلستها المنعقدة في 25 أكتوبر 2026، بشأن تعديل المادة رقم «6» من النظام الأساسي للبنك الأهلي المصري.

ويعكس التعديل تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك الأهلي المصري، بما يدعم قدرته على التوسع في أنشطته المصرفية والتمويلية وتعزيز دوره في تمويل الاقتصاد المصري، في إطار التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي.

محمد الأتربي: الذكاء الاصطناعي يعيد رسم مستقبل البنوك.. والأمن السيبراني خط الدفاع الأول



أكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة يفرض واقعًا جديدًا على الصناعة المصرفية، ويفتح المجال أمام البنوك لتقديم خدمات أكثر تطورًا ورفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى التعامل مع العملاء.

وأوضح الأتربي أن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة لا بد أن يصاحبه نظام متكامل للحوكمة والرقابة، يضمن توظيف هذه الأدوات بصورة آمنة ومسؤولة، ويحد من المخاطر الرقمية التي قد تهدد المؤسسات المالية أو بيانات المتعاملين معها.

وجاءت تصريحات الأتربي خلال مشاركته في الدورة السادسة من المنتدى السنوي لمديري التدقيق الداخلي بالمصارف والمؤسسات المالية العربية، حيث تناول أبرز المتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي في المنطقة، والتحديات الناتجة عن التحول الرقمي، فضلًا عن ضرورة تحديث أدوات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

الذكاء الاصطناعي يعزز كفاءة البنوك ويدعم الابتكار

وأشار الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري إلى أن التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتحليل كميات ضخمة من البيانات باتت قادرة على إحداث تغييرات واسعة في آليات العمل المصرفي، من خلال تسريع العمليات وتحسين الخدمات ومساعدة الإدارات على اتخاذ قرارات أكثر دقة.

وأضاف أن تحقيق أقصى استفادة من هذه الإمكانات يتطلب عدم التركيز على التطور التكنولوجي وحده، بل ضرورة إرساء قواعد واضحة للحوكمة والرقابة تضمن توافق الابتكار مع معايير الأمان والاستقرار.

ولفت إلى أن زيادة الاعتماد على الحلول الرقمية تفرض على البنوك مسؤولية تطوير وسائل متقدمة لمتابعة المخاطر المحتملة، والتعامل معها قبل تحولها إلى تهديدات فعلية، بما يحافظ على كفاءة التشغيل واستمرار ثقة العملاء.

وحذر الأتربي من تنامي التهديدات والهجمات السيبرانية التي تستهدف المؤسسات حول العالم، مؤكدًا أن تأمين الأنظمة المصرفية والحفاظ على سرية بيانات العملاء أصبحا من الملفات الاستراتيجية التي لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد مسؤولية فنية.

وشدد على ضرورة امتلاك البنوك منظومات فعالة لإدارة المخاطر الرقمية، تقوم على المتابعة المستمرة والرقابة الوقائية وأنظمة الإنذار المبكر، إلى جانب مراجعة كفاءة الضوابط الداخلية بصورة دورية، لتعزيز القدرة على التصدي للهجمات الإلكترونية وتقليل آثارها المحتملة.

وفيما يتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي، أوضح الأتربي أن طبيعة هذا الدور تطورت بصورة ملحوظة، بعدما تجاوزت مهامه التقليدية المرتبطة بمراجعة الإجراءات ورصد المخالفات، ليصبح عنصرًا مؤثرًا في التخطيط واتخاذ القرارات وتحديد المخاطر قبل وقوعها.

وأكد أن التدقيق الداخلي يسهم بصورة مباشرة في دعم استمرارية المؤسسات المصرفية، من خلال تحسين منظومة الحوكمة ورفع كفاءة الرقابة وإدارة المخاطر، ومساعدة البنوك على الموازنة بين الالتزام بالضوابط التنظيمية ومتطلبات التوسع والابتكار.

وشدد الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري على أن الاستثمار في العنصر البشري يظل عاملًا حاسمًا في نجاح خطط التطوير التكنولوجي، موضحًا أن امتلاك أحدث الأنظمة والتطبيقات لا يحقق النتائج المستهدفة دون وجود موظفين قادرين على استخدامها وتقييم مخاطرها بكفاءة.

وأشار إلى أهمية إعداد جيل من الكوادر المصرفية يمتلك خبرات مالية ومهارات رقمية متقدمة، إلى جانب القدرة على تحليل البيانات والتفكير النقدي والتعامل مع التحديات التي تفرضها التقنيات الجديدة.

كما دعا إلى مواصلة برامج التدريب والتأهيل المهني، مع التركيز على تخصصات التدقيق الداخلي والأمن السيبراني وإدارة المخاطر وتحليل البيانات، حتى يتمكن العاملون في القطاع من مواكبة التغيرات المتلاحقة.

وأوضح الأتربي أن التطور التكنولوجي يمنح المصارف العربية فرصة لتعزيز حضورها ومكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية، مشيرًا إلى أن النجاح لا يتحقق بمجرد إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنما يرتبط بكفاءة استخدامها والالتزام بمعايير الأمان والاستدامة.

وأكد أن تبادل التجارب والخبرات بين المؤسسات المصرفية العربية، إلى جانب تطوير الممارسات المهنية في التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، من شأنه دعم كفاءة القطاع وتعزيز ثقة العملاء في الخدمات المصرفية.

واختتم الأتربي بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد منافسة بين البنوك تعتمد على قدرتها على الجمع بين التكنولوجيا المتطورة والرقابة الفعالة والإدارة الرشيدة، مع الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية، بما يضمن الاستفادة من فرص التحول الرقمي دون المساس باستقرار المؤسسات أو حقوق العملاء.

بنك saib يعلن عن زيادة العائد السنوي الخاص بشهادة «Prime» الثابتة



أعلن بنك saib عن زيادة أسعار العائد السنوي على شهادة الادخار الثابتة «برايم» بالجنيه المصري، لمدة 3 سنوات، إلى جانب إضافة دوريتين جديدتين لصرف العائد، ربع سنوية ونصف سنوية، في إطار تطوير منتجاته الادخارية وتقديم خيارات متنوعة للعملاء.

وأوضح البنك أنه تقرر رفع العائد السنوي على الشهادة ليصل إلى 18.85% دورية صرف يومية، بدلا من 17.25%، كما ارتفع العائد إلى 19% بدورية صرف شهرية، مقارنة بـ17.75% سابقا.

وشملت التعديلات إضافة دوريتين جديدتين لصرف العائد، الأولى بنسبة 19.25% سنويًا مع صرف ربع سنوي، والثانية بنسبة 19.75% سنويًا مع صرف نصف سنوي.

وتصدر شهادة «برايم» لمدة 3 سنوات، بحد أدنى للشراء يبلغ 1000 جنيه، وبفئات تبدأ من 1000 جنيه ومضاعفاتها، على أن يبدأ احتساب العائد اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ الشراء.

وتتيح الشهادة للعملاء إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمان قيمتها وبالعملة نفسها، وفقًا للسياسة الداخلية للبنك، كما يمكن استرداد قيمتها بعد مرور 6 أشهر من تاريخ الإصدار، طبقًا للشروط والأحكام المنظمة.

وأشار البنك إلى أن شهادة «برايم» تأتي ضمن باقة الأوعية الادخارية المخصصة للأفراد، والتي تستهدف توفير حلول استثمارية مرنة بعوائد تنافسية تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات العملاء المختلفة.

وتأتي زيادة العائد وإضافة دوريات صرف جديدة في إطار حرص البنك على تنويع منتجاته المصرفية وتعزيز جاذبية أوعيته الادخارية، بما يمنح العملاء خيارات متعددة للاستفادة من مدخراتهم.

البنك المركزي يسمح لشركات التأمين بالاستعلام عن الموقف الائتماني للعملاء لدى شركات التصنيف والاستعلام الائتماني

وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري على إتاحة الاستعلام الائتماني لشركات التأمين عن عملائها لدى شركات التصنيف والاستعلام الائتماني، وفق ضوابط محددة تضمن حماية البيانات والحفاظ على سريتها، وذلك في إطار تنظيم استخدام المعلومات الائتمانية وتوسيع نطاق الجهات المسموح لها بالاستفادة منها.

وأوضح البنك المركزي، في كتاب دوري ، أن الموافقة جاءت بناءً على قرار مجلس إدارته الصادر خلال جلسته المنعقدة في 24 نوفمبر الحالي، بشأن السماح لشركات التأمين بالاستعلام الائتماني عن عملائها لدى شركات التصنيف والاستعلام الائتماني، وفقا للقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

ويأتي القرار في ضوء القانون المنظم لشركات التمويل والتصنيف الائتماني الصادر في 23 نوفمبر 2023، والذي حدد الجهات المصرح لها بالاستعلام عن العملاء لدى شركات التصنيف والاستعلام الائتماني، إلى جانب المتطلبات والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن، وكذلك القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن دورها في الإشراف على نشاط التأمين والتزامات الشركات العاملة في القطاع.

وحدد البنك المركزي مجموعة من الضوابط المنظمة لحصول شركات التأمين على المعلومات الواردة بالتقرير الائتماني، ومن بينها حالات التعثر في السداد وموقف الإدراج بقوائم العملاء محل الإجراءات، مع حظر إظهار المعلومات الائتمانية للعملاء.

واشترط البنك المركزي حصول شركات التأمين على التقرير الائتماني وفقًا لشروط التعاقد المبرم بينها وبين شركات التصنيف والاستعلام الائتماني، مع الالتزام بعدد من المتطلبات، تشمل الحصول على تفويض من العميل أو من ينوب عنه قانونيًا قبل إجراء الاستعلام.

كما ألزم القرار شركات التأمين بالاستعلام من خلال موظفين مفوضين لديها، مع إخطار شركات التصنيف والاستعلام الائتماني بأسماء هؤلاء الموظفين ووظائفهم، ومراجعة بياناتهم بصورة ربع سنوية، وإخطار شركات الاستعلام الائتماني بأي تغييرات تطرأ عليها.

وشملت الضوابط إلزام شركات التأمين بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تحصل عليها، وقصر استخدام التقرير الائتماني على الغرض الذي طلب من أجله، مع حظر نسخ أو تغيير أي بند من بنود التقرير الائتماني، أو تداول المعلومات والبيانات الواردة به مع الغير، أو تمكين أي أطراف أخرى من الاطلاع عليها.

كما حظر البنك المركزي تنازل شركات التأمين عن حق الاستعلام الائتماني لصالح الغير أو تفويض أي طرف آخر في ممارسة هذا الحق.



ناصر..

الأكثر تميزًا في مصر وإفريقيا..

البنك الأهلي المصري بالتعاون مع ماستركارد يطلق بطاقة «وورلد ليجند»



أعلن البنك الأهلي المصري، بالتعاون مع شركة ماستركارد، عن إطلاق بطاقة «وورلد ليجند»، التي تقدم مجموعة من أكثر عروض بطاقات الائتمان تميزًا في مصر وإفريقيا، في خطوة تمثل علامة فارقة في قطاع المدفوعات بالمنطقة، وتدشن أساليب جديدة من الخدمات فائقة التميز لعملاء البنك.

حيث صرحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن إطلاق بطاقة «وورلد ليجند» يأتي انعكاسًا لالتزام البنك بتقديم تجارب استثنائية ذات قيمة مضافة لعملائه، مشيرة إلى أن الشراكة مع شركة ماستركارد تتيح تقديم مجموعة من العروض والخدمات عالية القيمة، بما يسهم في الارتقاء بمعايير الخدمات المصرفية المتميزة في مصر وإفريقيا، ويفتح أمام العملاء عالما متكاملا من الامتيازات والتجارب الاستثنائية، حيث يعكس إطلاق بطاقة «وورلد ليجند» في مصر وإفريقيا التزام البنك الأهلي المصري بمواصلة تطوير منظومة منتجاته وخدماته المصرفية، وتقديم تجارب استثنائية تلبي تطلعات عملائه وتواكب تطورات قطاع المدفوعات والخدمات المصرفية المتميزة.

ومن جانبه، صرح آدم جونز، الرئيس الإقليمي لغرب المنطقة العربية في ماستركارد بأن مستقبل خدمات الدفع المتميزة يتجاوز حدود المعاملات المصرفية ليشمل إتاحة الوصول إلى تجارب استثنائية تضيف قيمة حقيقية للحظات المهمة في حياة العملاء، مؤكدًا أن التعاون مع البنك الأهلي المصري يمثل محورًا أساسيًا في إطلاق بطاقة «وورلد ليجند» في مصر وإفريقيا، بما يسهم في وضع معيار جديد لتجارب أسلوب الحياة الراقي في المنطقة.

وتقدم بطاقة «وورلد ليجند» مجموعة متكاملة من المزايا والخدمات الحصرية، حيث توفر لحاملي البطاقة المؤهلين إمكانية الدخول المجاني إلى صالات المطارات حول العالم برفقة ضيفين، إلى جانب خدمات المسار السريع في عدد من المطارات الرئيسية حول العالم وخدمات المساعدة الشخصية «الكونسيرج» على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، لتوفر لحاملي البطاقة نقطة اتصال موثوقة لتلبية مختلف احتياجاتهم، بدءًا من التخطيط لتجارب سفر مصممة خصيصًا لهم وحجوزات المطاعم الأكثر طلبًا، وصولًا إلى تذاكر الفعاليات التي نفدت تذاكرها والهدايا المختارة بعناية.

كما تتيح البطاقة لحامليها الاستفادة من The Mastercard Collection، وهي مجموعة حصرية من المزايا في مجالات الطعام والترفيه والسفر. وتشمل أبرز هذه المزايا أولوية الحجز في مطاعم عالمية المستوى، والوصول المسبق إلى التذاكر واختيار أفضل المقاعد في أكثر الفعاليات طلبًا، إضافة إلى تجارب مطارات متميزة صُممت لتجعل كل رحلة سلسة وخالية من العناء.

وتأتي هذه المزايا استجابة للتوجه المتزايد لدى العملاء نحو تجارب أكثر ارتباطا باهتماماتهم، حيث تشير بيانات ماستركارد إلى أن ما يقرب من 75% من حاملي البطاقات يشعرون بإيجابية كبيرة عند الاستثمار في المجالات التي تحظى باهتمامهم، مثل السفر والثقافة.

جامعة الجيزة الجديدة تحصد اعتماد EDGE للمباني الخضراء للمرة الثانية بدعم من CIB وIFC

أعلن البنك التجاري الدولي - مصر (سي اي بي - CIB) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، حصول المجمع الأكاديمي الجديد بجامعة الجيزة الجديدة على اعتماد المباني الخضراء EDGE، ليصبح ثاني مشروع داخل حرم الجامعة يحصل على هذا الاعتماد العالمي، ويضم الاعتماد داخل حرم الجامعة مباني كليات الهندسة وطب الأسنان والطب البشري.

يُعد اعتماد المباني الخضراء أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج «استدامة القطاعات» الذي أطلقه البنك التجاري الدولي في أعقاب الإصدار الناجح للسندات الخضراء بقيمة 100 مليون دولار أمريكي عام 2021 بالتعاون مع مؤسس التمويل الدولية. ويهدف البرنامج إلى تمكين الشركات والمؤسسات من مختلف القطاعات الاقتصادية من الاستفادة من حلول التمويل المستدام والدعم الفني المتخصص، بما يعزز جاهزيتها لمواكبة متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتعامل مع تحديات التغير المناخي.

وفي هذا السياق، أعرب عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر (سي اي بي - CIB) ، عن اعتزازه باستمرار التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية مؤكدًا أن حصول مشروع جديد تابع لجامعة الجيزة الجديدة على اعتماد EDGE للمباني الخضراء للمرة الثانية على التوالي يعكس نجاح المؤسسات المصرية في دمج الاعتبارات البيئية ضمن خططها التوسعية طويلة الأجل.

وأضاف أن هذا الإنجاز يرفع عدد المباني الحاصلة على شهادة EDGE ضمن محفظة البنك إلى 16 مبنى بإجمالي تمويلات تجاوزت 5 مليارات جنيه مصري، بما يعكس الدور المتنامي للتمويل المستدام في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وقال المهندس عمر بهجت، المدير التنفيذي لشركة الجيزة الجديدة للتنمية و التطوير العقاري: «يمثل حصول أحدث مشروعات جامعة الجيزة الجديدة على اعتماد EDGE للمباني الخضراء خطوة جديدة في إطار رؤيتنا لبناء حرم جامعي مستدام يواكب أفضل المعايير العالمية. كما أن حصول مشروعات الجامعة على هذا الاعتماد للمرة الثانية يعكس التزامنا بدمج مبادئ الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد في تصميم وتشغيل مرافقنا التعليمية، بما يسهم في توفير بيئة تعليمية أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة والمياه، والحد من الأثر البيئي للمرافق الجامعية".



ومن جانبه، قال سعد صبرة، رئيس مكتب مؤسسة التمويل الدولية في مصر تعكس شراكتنا الممتدة مع البنك التجاري الدولي التزامنا المشترك بدعم التمويل المستدام والمباني الخضراء في مصر. ومنذ إصدار البنك لأول سندات خضراء للقطاع الخاص في مصر عام 2021، باستثمار من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 100 مليون دولار، نواصل العمل معًا لتوسيع حلول البناء الأخضر. ويجسد حصول جامعة الجيزة الجديدة على اعتماد EDGE هذا التعاون، ويُظهر كيف يمكن للمباني الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمياه أن تحقق فوائد بيئية واقتصادية مستدامة."

وعلى صعيد الأداء البيئي، أظهرت نتائج التقييم تحقيق المباني الثلاثة داخل حرم جامعة الجيزة الجديدة مستويات متقدمة من كفاءة استخدام الموارد مقارنة بالمباني التقليدية. فقد سجل مبنى كلية الهندسة خفضًا في استهلاك الطاقة بنسبة 46% والمياه بنسبة 54%، إلى جانب خفض الكربون المتجسد في مواد البناء بنسبة 30%.

كما حقق مبنى كلية طب الأسنان وفرًا في استهلاك الطاقة بنسبة 38% والمياه بنسبة 33%، مع خفض الكربون المتجسد بنسبة 29%. وأما مبنى كلية الطب البشري فقد سجل خفضًا في استهلاك الطاقة بنسبة 32% والمياه بنسبة 33%، إلى جانب تقليل الكربون المتجسد في مواد البناء بنسبة 21%..

البنك المركزي يلزم البنوك بإتاحة بيانات شهادات تأسيس الشركات وزيادة رؤوس أموالها إلكترونيًا

ألزم البنك المركزي المصري البنوك بالإقرار الإلكتروني ببيانات شهادات الإيداع البنكية الخاصة بتأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها، عبر منصة إلكترونية أنشأتها الشركة المصرية للاستعلام الائتماني «ايسكور»، وذلك في إطار ميكنة الإجراءات المرتبطة بإثبات إيداع رؤوس أموال الشركات وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين.

وأوضح البنك المركزي، في كتاب دوري صادر بتاريخ 22 نوفمبر الجاري، أنه تم الانتهاء من الربط الإلكتروني بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والشركة المصرية للاستعلام الائتماني «ايسكور»، بهدف ميكنة دورة التعامل مع الشهادات البنكية المستخدمة في إثبات إيداع رأس مال الشركات، سواء خلال مرحلة التأسيس أو عند اتخاذ إجراءات زيادة رأس المال، بما يسهم في الاستغناء عن تداول المستندات ورقيًا بين الجهات المعنية.

وطالب البنك المركزي البنوك بالالتزام بالإقرار عن بيانات الشهادات البنكية الخاصة بتأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض لدى «ايسكور»، مع ضرورة الحصول على تفويض من صاحب الشأن يسمح للبنك بالإقرار عن بيانات الشهادة وإتاحتها عبر المنصة.

وأكد البنك المركزي استمرار البنوك في إرسال النسخ الورقية من الشهادات إلى الجهات المعنية، وفقًا للتعليمات القائمة، لحين إخطارها رسميًا بما يفيد إيقاف العمل بالإجراءات الورقية.

ويأتي هذا الإجراء في إطار جهود دعم التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية وتحسين مناخ الاستثمار، من خلال تقليص تداول المستندات وتيسير الإجراءات المرتبطة بتأسيس الشركات وزيادة رؤوس أموالها، بما يسهم في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين ودعم تنافسية الاقتصاد المصري.

المصرف المتحد يتعاون مع «iscore» و«Synapse Analytics» لميكنة القرارات الائتمانية خلال ثوان

طارق فايد: الشراكة تدعم استراتيجية المصرف المتحد للتحول الرقمي وتطوير منظومة الائتمان وتعزز التوسع في تمويل الأفراد والمشروعات متناهية الصِّغر

أعلن المصرف المتحد توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني «iscore»، لإطلاق منصة رقمية متطورة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لأتمتة عمليات تقييم الجدارة الائتمانية واتخاذ القرارات الائتمانية، وذلك من خلال منصة «DaaS by Konan» المطوّرة بواسطة «Synapse Analytics»، وهي منصة لاتخاذ القرارات تستعمل الذكاء الاصطناعي الوكيلي، تمكن المؤسسات المالية من امتلاك عمليات اتخاذ القرار والتحكم فيها بشكل كامل.

وقّع الاتفاقية كل من طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، ومحمد كريم، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاستعلام الائتماني «iscore»، بحضور أحمد أباظة، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «Synapse Analytics»، وعدد من قيادات الأطراف الثلاثة.

وحضر من جانب المصرف المتحد كل من عمرو نصير، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، وأحمد أمين، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، ومعتز القصبي، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمخاطر، ورضا الله أحمد عبدالعزيز، رئيس قطاع التحول الرقمي، وعدد من قيادات البنك. كما حضر من جانب «iscore» سيونارة الأسمر، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة، ومن جانب «Synapse Analytics» جلال الشبيشي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات.

تعتمد المنصة الجديدة على نموذج خدمات اتخاذ القرار كخدمة (Decision-as-a-Service – DaaS)، الذي تم تطويره من خلال منظومة «Konan» التابعة لشركة «Synapse Analytics»، ودمجها مباشرة داخل البيئة التكنولوجية لشركة «iscore».

وتتيح المنظومة للمصرف أتمتة عمليات دراسة وتقييم طلبات التمويل واتخاذ القرارات الائتمانية لقطاعي الأفراد والشركات، بما يسهم في تقليص دورة دراسة والموافقة على القروض والتسهيلات الائتمانية من عدة أيام عمل إلى ثوان معدودة، من خلال الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي والتحليل اللحظي للبيانات.

كما تتيح المنصة دمج بيانات الاستعلام الائتماني التقليدية مع مصادر البيانات البديلة، بما يعزز قدرة المصرف على تقييم شرائح جديدة من العملاء، خاصة أصحاب الملفات الائتمانية المحدودة (Thin-file)، والمشروعات متناهية الصغر، ويدعم توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التمويلية ودمج المزيد من العملاء في المنظومة المصرفية الرسمية.

وفي إطار تعزيز كفاءة إدارة المخاطر، تتضمن المنصة نظاماً متطوراً للإنذار المبكر ومتابعة المؤشرات الائتمانية بصورة لحظية، بما يتيح لإدارات الائتمان والمخاطر بالمصرف المتحد متابعة التغيرات في الأوضاع الائتمانية للعملاء، ورصد مؤشرات المخاطر والتعامل معها بصورة استباقية، بما يدعم الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.

وعلى صعيد أمن المعلومات وحوكمة البيانات، تستند المنظومة إلى بنية تحتية تكنولوجية مؤمنة بالكامل، يتم استضافتها داخل مقر ومراكز بيانات «iscore»، من خلال بيئة تشغيل مغلقة ومعزولة عن الشبكات الخارجية (On-Premises / Air-gapped)، بما يدعم حماية البيانات وضمان سيادتها، والالتزام بالمعايير الأمنية والضوابط الرقابية ذات الصلة الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وبهذه المناسبة، صرح طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد بأن الشراكة «iscore» تمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجية المصرف للتحول الرقمي وتوظيف أحدث التقنيات التكنولوجية في تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة العمليات.

وأضاف أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ومصادر البيانات البديلة في منظومة اتخاذ القرارات الائتمانية يمثل تطوراً مهماً في آليات تقييم العملاء ودراسة طلبات التمويل، حيث يسهم في اختصار الوقت اللازم لاتخاذ القرار من عدة أيام إلى ثوان معدودة، إلى جانب تعزيز قدرات المصرف على تحليل المخاطر ومتابعة المؤشرات الائتمانية بصورة استباقية.

وأشار إلى أن هذه الشراكة تدعم خطط المصرف المتحد للتوسع في تمويل الأفراد والمشروعات متناهية الصغر، وتطوير تجربة العملاء من خلال تسريع إجراءات الحصول على التمويل وتقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري نحو تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي وتقديم حلول مصرفية مبتكرة وآمنة.

ومن جانبه، أوضح محمد كريم، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاستعلام الائتماني «iscore» أن التعاون مع المصرف المتحد لإطلاق نموذج متطور لخدمات اتخاذ القرار كخدمة (DaaS)، المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي وبالتعاون التقني مع شركة «Synapse Analytics»، يعكس الدور المتنامي للشركة في تطوير البنية التكنولوجية الداعمة للقطاع المصرفي المصري.

وأضاف أن توفير المنظومة داخل بيئة تشغيل مغلقة ومؤمنة بمراكز بيانات «iscore» يتيح للبنوك الاستفادة من إمكانات تحليل البيانات الضخمة والبيانات البديلة بصورة لحظية، بما يدعم دقة القرارات الائتمانية ويرفع كفاءة العمليات، ويسهم في تعزيز استقرار ونمو سوق الائتمان في مصر.

وفي السياق ذاته، قال أحمد أباظة، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «Synapse Analytics»: "نفخر بتقديم منصة «DaaS by Konan» للمصرف المتحد من خلال شراكتنا مع «iscore». فالقرارات الائتمانية التي كانت تستغرق أياماً أصبحت تتم خلال ثوان، وتُنفذ جميعها داخل البيئة المؤمنة لـ«iscore» فعلى مصر، بما يساعد المصرف على الوصول إلى المزيد من الأفراد والمشروعات الصغيرة مع الحفاظ على معايير مرتفعة لإدارة المخاطر."

وتأتي هذه الشراكة في إطار التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي المصري في مجالات الشمول المالي والتحول الرقمي؛ حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي في مصر إلى 79% بنهاية يونيو 2026، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، فيما تجاوز عدد مستخدمي شبكة المدفوعات اللحظية 24 مليون مستخدم.

وتعزز الشراكة قدرة المصرف المتحد على الاستفادة من قاعدة البيانات الائتمانية لشركة «iscore»، التي تضم سجلات ائتمانية لأكثر من 15 مليون مواطن حصلوا على تسهيلات ائتمانية تتجاوز قيمتها 5 تريليونات جنيه، بما يدعم خطط المصرف التوسعية، والتي انعكست في تحقيق صافي أرباح بلغ 1.66 مليار جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2026.



محمد كريم: التعاون مع المصرف المتحد يعزز دور «iscore» في تطوير البنية التكنولوجية للقطاع المصرفي ويدعم دقة القرارات الائتمانية وكفاءة العمليات

أحمد أباظة: منصة «DaaS by Konan» تمنح المصرف المتحد قرارات ائتمانية أسرع وأكثر أماناً مع بقاء جميع البيانات داخل البيئة المؤمنة لـ«iscore»

بنك saib ينظم ندوة للتثقيف المالي لأكثر من ١٢٠ فتاة من عضوات الكشافة البحرية بالإسكندرية



نظم بنك saib ندوة للتثقيف المالي بمقر الكشافة البحرية بمحافظة الإسكندرية، استهدفت أكثر من 120 فتاة من عضوات الكشافة البحرية، تتراوح أعمارهن بين 15 و18 عاماً، وذلك يوم 5 نوفمبر 2026 في إطار اهتمامه بنشر الوعي المالي والمصرفي وتعزيز مفاهيم الشمول المالي.

واستهدفت الندوة تعريف المشاركات بأساسيات الثقافة المالية والمصرفية، وإلقاء الضوء على أهمية اكتساب مهارات الإدارة المالية منذ الصغر، خاصة فيما يتعلق بثقافة الادخار والتخطيط للمصروفات واتخاذ القرارات المالية السليمة.

وتخلل اللقاء عدد من الفقرات التفاعلية التي أتاحت للفتيات فرصة المشاركة وطرح الاستفسارات ومناقشة الموضوعات المطروحة، إلى جانب تنظيم مسابقات وأنشطة تعليمية ساعدت على توصيل المعلومات المالية بصورة مبسطة وجذابة، بما يتناسب مع أعمار المشاركات.

كما حرص البنك في ختام الفعالية على تكريم المشاركات من خلال توزيع شهادات حضور، تقديراً لحرصهن على المشاركة والاستفادة من محتوى الندوة.

وتعكس هذه المبادرة توجه بنك saib نحو توسيع نطاق أنشطته في مجال التثقيف المالي، والوصول إلى شرائح عمرية ومجتمعية مختلفة، من خلال مبادرات توعوية تسهم في بناء الوعي بالمفاهيم المالية الأساسية، وتشجع الأجيال الجديدة على تبني سلوكيات مالية إيجابية، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي.

بنك QNB مصر يتعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي بتمويلات قدرها ٢٠ مليار جنيه

وقّع بنك QNB مصر بروتوكول تعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، بقيمة 20 مليار جنيه، بهدف التوسع في إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، ودعم جهود الدولة لتوفير السكن الملائم وتعزيز الشمول المالي.

وقال البنك إن التعاون يستهدف زيادة عدد المستفيدين من برامج التمويل العقاري، من خلال توفير حلول تمويلية بشروط ميسرة وفترات سداد مرنة تصل إلى 30 عاما، وفقا لشروط البرامج المعتمدة.

ويحتل QNB مصر المركز الأول بين البنوك الخاصة في قطاع التمويل العقاري، بحصة سوقية تبلغ 11%.

من جانبه، قال محمد بدير، الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر، إن التوسع في حجم التعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري يمثل خطوة جديدة في إطار التزام البنك بدعم جهود الدولة لتعزيز فرص الحصول على السكن الملائم لمحدودي ومتوسطي الدخل، وتوسيع نطاق الاستفادة من برامج التمويل العقاري.

وأضاف أن البنك يحرص من خلال هذه الشراكة على تقديم حلول تمويلية مرنة ومستدامة تمكن شريحة أكبر من العملاء من تملك وحداتهم السكنية، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أثر إيجابي ومستدام على المجتمع.



وأشار إلى أن التعاون يدعم خطط البنك للتوسع في محفظة التمويل العقاري وتعزيز مكانته في السوق المصرية، من خلال مواصلة تقديم حلول مصرفية تلبي الاحتياجات المتطورة للعملاء، واستقطاب شرائح جديدة من المستفيدين.

من جانبها، قالت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إن QNB مصر يُعد من الشركاء الرئيسيين للصندوق في إتاحة التمويل العقاري للمواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل الراغبين في الحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات التي يطرحها الصندوق في إطار المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين».

بنك التعمير والإسكان يوقع بروتوكول تعاون مع نادي قضاة مصر لإتاحة باقة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية

محمد جميل: نعمل على تعزيز مكانة بنك التعمير والإسكان من خلال الابتكار وتقديم حلول مصرفية متكاملة والارتقاء بمستويات التميز في خدمة العملاء

وقّع بنك التعمير و الإسكان بروتوكول تعاون مع نادي قضاة مصر، بهدف إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية لأعضاء النادي، تشمل برامج التمويل الشخصي والتمويل العقاري، والبطاقات الائتمانية التي تتيح الاستفادة من برامج تقسيط المشتريات لدى شبكة متنوعة من التجار والموردين المعتمدين، فضلًا عن باقة من الأوعية الادخارية وحسابات التوفير، وذلك بمزايا تنافسية تواكب احتياجاتهم وتطلعاتهم

ويأتي ذلك في إطار استراتيجية بنك التعمير والإسكان لتعزيز مكانته بالسوق المصرفي المصري والتوسع في تقديم خدمات مصرفية متكاملة تلبي احتياج

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 29 نوفمبر 2026 • العدد 869

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO تطلق أكاديمية رقمية لتعزيز قدرات الجهات الرقابية

ترأس الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الاجتماع السنوي للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو – IOSCO)، الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد، حيث شهد إطلاق المنظمة لأكاديميتها الرقمية الجديدة (IOSCO ACADEMY) بنسختها التجريبية على أن تبدأ إتاحتها رسميًا لجميع أعضاء المنظمة في مايو 2027، في خطوة تستهدف تطوير منظومة بناء القدرات الرقابية وتعزيز فرص الحصول على التدريب المتخصص للجهات الرقابية حول العالم. وتدشن «الأيوسكو» هذه الأكاديمية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لبرنامج المنظمة المعزز لبناء القدرات (NEXTGEN)، الذي أقرته المنظمة في مايو 2024 لتطوير جهودها الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود في هذا المجال، ويقوم على التعلم المستند إلى احتياجات الأعضاء، وتبادل المعرفة، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية، وتوظيف التكنولوجيا في توسيع نطاق الوصول إلى البرامج التدريبية بما يستجيب لتفاوت مستويات تطور الأسواق وقدراتها المؤسسية والتنظيمية. وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة في منظمة الأيوسكو، إن بناء القدرات يمثل أحد المحاور الأساسية لتمكين الجهات الرقابية من مواكبة التطورات المتسارعة في أسواق رأس المال، وتطوير أطرها التنظيمية والرقابية، وتعزيز قدراتها على تطبيق المبادئ والمعايير الدولية، لا سيما في الأسواق النامية والناشئة.

من خلال وضع خارطة طريق و إطلاق ميثاق وطني ..

مصر تفرض نفسها علي خريطة المؤشرات العالمية للشركات الناشئة

إطلاق ميثاق وطني للشركات الناشئة يستهدف تمكين 5000 شركة ناشئة والمساهمة في خلق نحو 500 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة

أصبحت ريادة الأعمال أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وأدوات دعم التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لما توفره من فرص للابتكار وإعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الشمول الاجتماعي.

وتنبع أهمية ريادة الأعمال من دورها في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة وغير مباشرة، فضلًا عن كونها أحد أهم محركات الابتكار والتقدم التكنولوجي. كما تسهم في تحسين مستويات المعيشة ودعم التنويع الاقتصادي عبر قطاعات واعدة، مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية، بما يعزز مرونة الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الصدمات.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمثل ريادة الأعمال أداة مهمة للتمكين الاقتصادي وتعزيز الشمول الاجتماعي، لا سيما للنساء والشباب والفئات المهمشة. وأشار تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2025/2026 إلى أن 9 اقتصادات من أصل 23 اقتصادًا متوسط الدخل حققت مستويات من التكافؤ أو شبه التكافؤ بين الرجال والنساء في النشاط الريادي المبكر، فيما أفاد 84% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة بمراعاة الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية عند اتخاذ قراراتهم التجارية.

ولم تعد ريادة الأعمال مجرد نشاط اقتصادي يستهدف الربح، بل أصبحت ركيزة أساسية للابتكار والتنافسية والتنمية المستدامة، ومكونًا رئيسًا في استراتيجيات الدول الرامية إلى بناء اقتصادات أكثر ديناميكية وقدرة على النمو وخلق فرص العمل وتحسين جودة الحياة.

وفي هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تحليلًا جديدًا حول «ريادة الأعمال» تناول من خلاله تطور نشاطها على المستوى العالمي، والمنافسة الدولية على جذب رواد الأعمال، فضلًا عن جهود الدولة المصرية في تهيئة المناخ الملائم لتعزيز ريادة الأعمال، والأولويات اللازمة لبناء منظومة ريادية متكاملة تضمن الاستدامة وتحقق الفرص.

خارطة طريق

وكان الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، رئيس المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، والدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، قد عقدا لقاءين موسعين لوضع خارطة طريق عملية لتسريع وتيرة نمو قطاع الشركات الناشئة.

وخصص اللقاء الأول لمثلي صناديق رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال، فيما ضم اللقاء الثاني نخبة من مؤسسي الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وذلك للاستماع إلى رؤاهم ومقترحاتهم العملية، تنفيذا لتوصيات «منتدى مصر ٢٠٢٦».

وأكد «عيسى» أن الدولة المصرية تضع ملف الشركات الناشئة وريادة الأعمال على رأس أولوياتها، بوصفه أحد أهم المحركات الرئيسية لتمكين الشباب من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية عبر الحلول التكنولوجية المبتكرة، لا سيما أن الشباب يمثلون نحو ٦٠٪ من إجمالي السكان. وأضاف أن الحكومة عازمة على بذل المزيد من الجهود لتحسين وتطوير بيئة الأعمال، وتمهيد الطريق أمام رواد الأعمال لزيادة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل لائقة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الهدف الأساسي من هذه اللقاءات هو الاستماع المباشر والمفصل إلى التحديات التي تواجه أطراف المنظومة، ومعالجتها بصورة مؤسسية من خلال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

واستعرض «رستم» التحركات التنفيذية الجارية، موضحًا أنه يجري حاليًا الانتهاء من وضع هيكل الحوكمة الخاص بإطلاق صندوق متخصص لتمويل الشركات الناشئة، تديره شركة «إن أي كابيتال»، الذراع الاستثمارية لبنك الاستثمار القومي، بمساهمات محلية وأجنبية، بما يعزز القيمة المضافة لهذه الشركات ويدعم توسعها محليًا وإقليميًا.

وقدّم محمد متولي، الرئيس التنفيذي للشركة، عرضًا حول دورها في إدارة الاستثمارات المباشرة والميات عمل الصندوق المزمع إطلاقه.

وأعلن وزير التخطيط بدء تشكيل مجموعات عمل قطاعية تضم الشركات الناشئة في كل تخصص، لفتح قنوات تواصل مباشرة ومستدامة مع الوزارات المعنية، بهدف التدخل السريع لحل المشكلات العالقة.

مبادرة جديدة للتحفيز

و في سياق متصل ، أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إطلاق مبادرة جديدة لتحفيز شباب رواد الأعمال والشركات الناشئة على تطوير الخدمات الحكومية بالذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

أكد الوزيران، في بيان صحفي مشترك، إطلاق مسابقة «هاكاثون» لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير إدارة المالية العامة، وإتاحة الفرصة أمام المحترفين وشباب رواد الأعمال لمثلي صناديق رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال، فيما ضم اللقاء الثاني نخبة من مؤسسي الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وذلك للاستماع إلى رؤاهم ومقترحاتهم العملية، تنفيذا لتوصيات «منتدى مصر ٢٠٢٦».

وأكد الوزيران، أن المسابقة تستهدف المنافسة حول ابتكار تطبيقات إلكترونية لمساعدة الممولين في الاستفادة من حزم التيسيرات الضريبية، وتقديم حلول ذكية للتقييم العقاري، وإعداد التحليلات الاقتصادية والمالية، وتحسين التفاعل عبر موقع التواصل الاجتماعي.

جهود مصرية

و استعرض مركز المعلومات خلال التحليل جهود الدولة المصرية لتهيئة المناخ الملائم لتعزيز ريادة الأعمال، حيث تبنت الدولة رؤية متكاملة لترسيخ ريادة الأعمال باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنافسية، ومن أبرز الجهود في هذا الشأن:

- بناء الإطار المؤسسي والتشريعي لريادة الأعمال: حيث انشأت الدولة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عام 2017، وعززت الإطار التشريعي عبر قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لسنة 2020.

كما أطلقت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال عام 2024 لتوفير إطار حكومي موحد لتنسيق الجهود والسياسات المتعلقة بالشركات الناشئة، وشهد عام 2026 إطلاق ميثاق وطني للشركات الناشئة يستهدف تمكين 5000 شركة ناشئة، والمساهمة في خلق نحو 500 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، فضلًا عن تضمينه أكثر من 80 إجراء وسياسة لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية.



- تحسين بيئة الأعمال وتيسير ممارسة النشاط: شملت الجهود إطلاق الدليل الحكومي الموحد للشركات الناشئة، وإتاحة خدمات رقمية عبر البوابة الحكومية للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال لتسريع إجراءات التأسيس والترخيص وخفض الوقت والتكلفة التشغيلية، إلى جانب اعتماد تعريف موحد للشركات الناشئة، وتيسير المعاملات الضريبية، وتبسيط إجراءات التصفية والتخارج، ودراسة التحديات التنظيمية التي تواجه القطاعات الناشئة المختلفة.

- توسيع فرص التمويل والاستثمار، أطلقت الدولة مبادرة تمويلية موحدة بقيمة مليار دولار حتى عام 2030 لتوفير آليات استثمار متنوعة للشركات الناشئة في مختلف مراحل نموها.

كما ضخ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 50 مليون دولار عبر برنامج ممول من مجموعة البنك الدولي استفاد منه 15 صندوقا استثماريًا، وأسهم في توفير نحو 48 الف فرصة عمل حتى يونيو 2026. كما وفرت الدولة دعمًا من خلال مبادرة «تحالف وتنمية» وإتاحة فرص الاستفادة من التمويل الأوروبي عبر برنامج HORIZON EUROPE، إلى جانب التوسع في أدوات التمويل الجماعي (CROWDFUNDING). كذلك يستهدف «ميثاق الشركات الناشئة» تخصيص بند مستقل لدعم رواد الأعمال ضمن الخطة الاستثمارية للدولة.

- دعم الابتكار وبناء القدرات الريادية، حيث أنشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شبكة مراكز إبداع مصر الرقمية (CREATIVA) في أكثر من 20 محافظة، كما تم إطلاق منصة إبداع مصر، وتأسيس مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار عام 2023 لدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة وتمكين الشباب من تحويل الأفكار المبتكرة إلى شركات ناشئة قادرة على المنافسة.

آفاق مستقبلية

وأشار التحليل إلى آفاق ريادة الأعمال المصرية خلال الفترة (2026-2030) والتي ترتكز على 3 مسارات رئيسة تشمل تعزيز تمويل الشركات الناشئة خلال مراحل النمو، والتوسع في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، وتعظيم الاستفادة من المخرجات البحثية للجامعات المصرية وتحويلها إلى مشروعات وشركات ناشئة قادرة على المنافسة، وتوقع التحليل أن يشكل تنفيذ الميثاق الوطني للشركات الناشئة، وتنامي تدفقات رأس المال الاستثماري، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، عوامل رئيسة في دعم منظومة ريادة الأعمال المصرية خلال السنوات المقبلة.

وفي إطار بناء بيئة ريادية شاملة تضمن الاستمرارية وتكافؤ الفرص، أوضح التحليل أن نسبة أصحاب الشركات الراسخة لا تزال أقل كثيرًا من نسبة الشركات الناشئة في معظم الاقتصادات، بما يعني أن عددًا كبيرًا من المشروعات يبدأ نشاطه، بينما يستمر عدد محدود منها بما يكفي لتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز الابتكار وتنمية الصادرات.

تطورات عالمية

كما تناول تحليل مركز المعلومات تطور نشاط ريادة الأعمال عالميًا، إذ أظهرت بيانات ريادة الأعمال التابعة للبنك الدولي، التي ترصد النشاط الريادي الرسمي في 188 إقتصادًا خلال الفترة (2006-2024)، نموًا ملحوظًا في النشاط الريادي عالميًا، حيث ارتفع عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة المسجلة حديثًا لكل الف شخص في سن العمل بنحو 50% من 2.88 شركة عام 2006 إلى 4.33 شركة عام 2024.

كما تأثر إنشاء الشركات وإغلاقها بالتقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية؛ إذ تراجع تأسيس الشركات خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع طفيف في تأسيس الشركات عام 2020 قبل أن ترتفع معدلات دخول الشركات الجديدة للأسواق في السنوات التالية. وفي المقابل، تراجعت كثافة خروج الشركات من السوق عام 2022 مقارنة بعام 2020، قبل أن ترتفع مجددًا عام 2024.

وفيما يتعلق بالمنافسة العالمية على استقطاب رواد الأعمال، فقد أوضح تقرير مؤشر أوبينيوم العالمي لريادة الأعمال لعام 2026 أن البيئات الريادية الأكثر نجاحًا تعتمد على منظومة متكاملة تشمل توافر التمويل وجودة رأس المال البشري وكفاءة البنية التحتية وفعالية الحوكمة واتساع فرص الوصول إلى الأسواق. ويقيّم المؤشر 137 دولة استنادًا إلى 5 محاور رئيسة تتمثل في الجانب الاقتصادي والمالي، ورأس المال البشري، والترابط والاتصال، والحوكمة، وإمكانات السوق.

وخلال الفترة (2016-2026)، انخفض عدد الاقتصادات الغربية ضمن قائمة أفضل 20 اقتصادًا ريادياً من 17 اقتصادًا إلى 14 اقتصادًا، حيث انخفض في المملكة المتحدة وفنلندا وأيرلندا من القائمة عام 2026، مقابل ارتفاع عدد الاقتصادات الآسيوية والشرق أوسطية من 3 اقتصادات إلى 6 اقتصادات مع دخول اليابان وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة إلى القائمة في عام 2026.

وفي مؤشر النظام البيئي للشركات الناشئة لعام 2026، تصدرت منطقتا الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي معدلات النمو بنسبة 20.2% و14.9% على التوالي، متجاوزتين المتوسط العالمي البالغ 10.3%. وتعكس هذه النتائج تصاعد المنافسة الدولية على جذب المشروعات الريادية والاستثمارات النوعية، وارتباط التفوق الريادي بقدرة الدول على تطوير بيئات أعمال متكاملة تدعم الابتكار والنمو.

وفيما يتعلق بالتوقيتات الزمنية المناسبة بين الطروحات، أوضح أن الطرح العام عادة لا يمثل نسبة كبيرة مقارنة بحجم الطروحات، وتستهدف الشركة الطرح العام مؤسسات لديها اهتمام بشراء الحصص، في حين أن الإقبال على شريحة الطرح العام يعتمد على النظرة النفسية لبعض الأفراد الذين يفضلون البيع السريع لتحقيق أرباح سريعة.

وأشار إلى أن النجاح الأكبر لأسهم «إم إن تي حالا» وبنك القاهرة على شاشات التداول سيحدث مع استمرار المؤسسات في استكمال عمليات الشراء والاستحواذ على الحصص تدريجيا، مشددا على أنه يجب تهدئة وتيرة تنفيذ الطروحات لكي لا تكون بشكل متتابع، والاكتفاء بما تم تنفيذه خلال العام الحالي، مع أهمية التركيز على الربط بين التدفقات النقدية القادمة من الخارج وبين استراتيجيات الشركات.

رؤية استدامية

وأوضح الدكتور حاتم البنا خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية تستطيع استيعاب طروحات أكثر من التي تمت، ولا يقاس نجاحها بالأيام الأولى لتداول السهم، بل يبنى على رؤية استثمارية أطول امدا ترتبط بقوة الركز المالي للشركة وجدواها الاقتصادية، لافتا أن تراجع أسهم «إم إن تي حالا» وبنك القاهرة مع تداولهم إلى تحرك السوق في اتجاه هابط، إضافة إلى السلوك الشائع لدى بعض المستثمرين بالمضاربات السريعة على الورقة الرابحة لتحقيق مكاسب.

وأكد أن معايير نجاح الطرح الحقيقي تتمثل في المركز المالي القوي للشركة، وإضافة خيار استثماري جديد ذي قيمة مضافة للسوق، وجود نسبة تداول حر مرتفعة (FREE FLOAT) تسمح بدخول وخروج المؤسسات والأفراد بمرونة، والقطاع الحيوي الذي تنتمي إليه الشركة.

وأكد على أهمية عدم تأجيل طرح شركة مصر لتأمينات الحياة، داعيا إلى ضرورة المضي قدما في إتمامها بغض النظر عن اتجاهات السوق قصيرة الأجل، نظرا لان المستثمرين ذوي الملاءة المالية المرتفعة والمؤسسات الكبرى يبحثون دائما عن الشركات الضخمة والفرص الواعدة ذات التدفقات والقيمة الاستثمارية المستمرة على المدى الطويل.

وذكر مصطفى الديباوي خبير أسواق المال، أن الطروحات المصرية تتمتع بقوة وقدرة عالية على التعافي واستيعاب الطروحات الضخمة، متابعا أن السوق قادر على استيعاب طرح شركة مصر لتأمينات الحياة قبل نهاية عام 2026.

وأوضح أن الحكم على نجاح الطروحات الجديدة يجب ألا يتم بشكل متسرع، داعيا إلى إعطاء كل طرح فترة زمنية كافية نحو شهر من بدء التداول لكي يعمل بشكل طبيعي قبل إطلاق الأحكام، مشددا على أن نجاح الطرح الحقيقي يقاس باكتمال عملية الطرح، بينما تحرك أسعار الأسهم صعودا أو هبوطا بعد ذلك يخضع لآليات السوق وقواعد العرض والطلب.

ولفت إلى أن القرارات التي تتخذ في هذا الشأن تعكس رؤية متخذي القرار التي تتماشى مع خطط وبرامج محددة ومدد زمنية معينة تناسب احتياجات السوق.

شيماء مرسي

خلال استقباله الرؤساء التنفيذيين لكلا من شركة «سكاتك» وشركة «نانو إتش تو أو» وشركة «فيوليا»..

الرئيس السيسي يبحث تعزيز استثمارات الطاقة المتجددة وتحلية المياه



استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأسبوع الماضي، تيرجي بيلسكوج، الرئيس التنفيذي لشركة سكاتك النرويجية، والدكتور هون هيونغ، الرئيس التنفيذي لشركة نانو إتش تو أو الكورية المتخصصة في تكنولوجيا وتصنيع أغشية تحلية المياه، وأدريان دو سان جيرمان، الرئيس التنفيذي لشركة فيوليا الفرنسية لتحلية المياه.

حضر اللقاء المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومحمد عامر، نائب الرئيس التنفيذي لشركة سكاتك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وصرح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس أشاد بمستوى التعاون القائم بين مصر والشركات الثلاث في مجالات الطاقة المتجددة وتحلية المياه، مؤكدا توافق مشروعاتها مع توجهات الدولة وخططها الطموحة للتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة، فضلا عن الدور المحوري لمشروعات تحلية المياه في تعزيز الأمن المائي.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس أكد أهمية تعزيز التعاون مع الشركات الثلاث وتوسيع استثماراتها في مصر، مشددا على حرص الدولة على دعم القطاع الخاص وتمكينه، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير بيئة أعمال جاذبة ومحفزة للشركات الأجنبية العاملة في السوق المصرية.

وأشار الرئيس إلى ما تتمتع به مصر من مقومات تنافسية، تشمل موقعها الاستراتيجي، والفرص الاستثمارية الواعدة، والبنية الأساسية المتطورة، والكوادر البشرية المؤهلة، بما يعزز مكانتها مركزا إقليميا جاذبا للاستثمار.

من جانبهم، أعرب الرؤساء التنفيذيون للشركات الثلاث عن تقديرهم لعمق العلاقات التي تجمع مصر بدولهم ومتانتها، مؤكدين أن السوق المصرية تعد إحدى أهم الأسواق الاستراتيجية عالميا. وأوضحوا أن الإنجازات التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال السنوات الماضية عززت ثقة شركاتهم في جدوى الاستثمار بها، وشجعتها على مواصلة التوسع في أنشطتها واستثماراتها.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الرئيس التنفيذي لشركة سكاتك استعرض خطة الشركة لضخ استثمارات جديدة تُقدر بنحو خمسة مليارات دولار خلال العامين المقبلين في عدد من القطاعات الاستراتيجية، وتشمل هذه الاستثمارات مشروعات تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، ومراكز البيانات الخضراء، ومشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأنظمة تخزين الطاقة، إلى جانب مشروعات البنية التحتية الداعمة للتحول الأخضر.

كما تناول الطرفان سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات الطاقة المتجددة والاستثمار الأخضر وتحلية المياه، وفي هذا السياق، أكد الرئيس ضرورة الالتزام بالجداول الزمنية المحددة لتنفيذ المشروعات القائمة، ووضع رؤية متكاملة لتلبية الاحتياجات المستقبلية في هذه القطاعات الحيوية، مشددا على أهمية توطين الصناعة في مصر، ولا سيما إنتاج مستلزمات محطات التحلية ومكونات مشروعات الطاقة المتجددة.

وزير الاستثمار يستعرض أمام مجلس الشيوخ خطة توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الاقتصاد



استعرض الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، رؤية الوزارة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير إدارة الاقتصاد وتعزيز تنافسية التجارة الخارجية، مؤكدًا أهمية بناء قدرات وطنية متكاملة في هذا المجال، وذلك خلال مشاركته في الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، برئاسة المستشار عصام الدين فريد، لمناقشة تقرير اللجنة المشتركة بشأن الدراسة المقدمة من النائب أحمد أبو هشيمة بعنوان «الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في إدارة الاقتصاد والمالية العامة في مصر».

واستهل الوزير كلمته بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الشيوخ وأعضائه، مشيدًا بأهمية الدراسة والمناقشات التي تناولت سبل توظيف الذكاء الاصطناعي لتطوير إدارة الاقتصاد، ورفع كفاءة مؤسسات الدولة، وتعزيز عملية صنع القرار.

منظومة وطنية متكاملة

وأكد الدكتور محمد فريد ضرورة التمييز بين الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتاحة عالميًا، والعمل على بناء قدرات وطنية تتيح تطوير منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي السيادي، موضحًا أن هذه المنظومة تقوم على ثلاثة مستويات رئيسية هي البنية التحتية والنماذج والتطبيقات.

وأوضح أن مستوى البنية التحتية يشمل مراكز البيانات ومصادر الطاقة والخوادم والشرائح الإلكترونية والقدرات الحوسبية، فيما يرتكز المستوى الثاني على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نماذج اللغة الكبيرة والنماذج الكمية الكبيرة، والاستفادة من البيانات التاريخية والإحصائية في التحليل والتنبؤ ودعم القرارات الاقتصادية، مع أهمية تطوير نماذج لغوية مدربة على المحتوى العربي.

التشريعات وجودة البيانات

وفيما يتعلق بالأطر التنظيمية، شدد الوزير على أهمية تحقيق التوازن بين إقرار التشريعات والضوابط اللازمة، وإتاحة المجال أمام الابتكار والتطور التكنولوجي، مع مراعاة طبيعة التطبيقات ومستويات المخاطر المرتبطة بها وانعكاساتها على المواطنين.

كما أكد أن دقة البيانات وجودتها وتكاملها بين مؤسسات الدولة، إلى جانب إتاحتها وفق ضوابط تكفل الاستخدام الآمن، تمثل ركائز أساسية لنجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبناء نماذج موثوقة قادرة على تقديم نتائج دقيقة.

التكنولوجيا وتعزيز الصادرات

واستعرض الدكتور محمد فريد جهود الوزارة في توظيف التكنولوجيا لدعم تنافسية التجارة الخارجية، مشيرًا إلى إطلاق المختبر التنظيمي لتكنولوجيا التجارة، الذي يوفر بيئة آمنة تتيح للشركات ورواد الأعمال والمطورين اختبار الحلول التكنولوجية المبتكرة، والاستفادة من البيانات في تطوير تطبيقات تعزز كفاءة منظومة التجارة الخارجية وتدعم فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية.

وأوضح أن تحقيق مستهدفات الدولة لزيادة الصادرات المصرية يستلزم تطوير أساليب العمل وتوظيف التكنولوجيا لمساعدة الشركات على اكتشاف الفرص التصديرية والوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز قدرتها على المنافسة.

تسريع التحول التكنولوجي

واختتم الوزير بالتأكيد على ضرورة تسريع وتيرة العمل وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتسريع تطوير الحلول المبتكرة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري ويدعم نمو الصادرات.

داليا احمد

يضم نحو ٢٠ شركة ..

رئيس اقتصادية قناة السويس يستقبل وفد جمعية رواد الأعمال الشباب بمقاطعة تشجيانج الصينية

استقبل مصطفى شيخون، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفد جمعية رواد الأعمال الشباب بمقاطعة تشجيانج الصينية، برئاسة تشوانج ياوجونج، رئيس الجمعية وأمين لجنة الحزب ورئيس مجلس إدارة مجموعة شين فنج مينج، التي تمثلك مشروعا في قطاع صناعة الألياف والمواد المرتبطة بصناعة النسيج مقرر إقامته بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة.

ضم الوفد نحو 20 شركة صينية تابعة للجمعية من مقاطعة تشجيانج، حيث تضم الجمعية 11 عضوا جماعيا، و607 أعضاء أفراد، من بينها شركات تقع ضمن أفضل 500 شركة صينية، وتتنوع مجالات عملها بين الصناعات الإلكترونية، والطاقة المتجددة، والمنسوجات والملابس الجاهزة.

حضر اللقاء الريان أحمد جمال، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية للمنطقة الجنوبية، وعدد من القيادات التنفيذية بالمنطقة.

وأكد شيخون عمق العلاقات المصرية الصينية، وما تشهده من تطور مستمر في ظل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، والدعم المتواصل من القيادة السياسية للبلدين الصديقين، مشيرا إلى أن التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين يمثل نموذجا للشراكة والتعاون في العديد من المجالات.

وأضاف شيخون أن المنطقة الاقتصادية تمثل منصة مهمة لتعزيز التعاون الصناعي والاستثماري، في ضوء موقعها الاستثماري كحلقة وصل بين قارات العالم، وتكامل موانئها ومناطقها الصناعية وما تقدمه من بنية تحتية ومرافق وخدمات للمستثمرين.

واستعرض شيخون فرص التعاون مع الجهات المشاركة في الوفد بعدد من القطاعات ذات الأولوية، منها المنسوجات والألياف الصناعية والكيماويات، والطاقة المتجددة ومكونات الطاقة الشمسية وتخزين الطاقة، والصناعات المعدنية ومواد البناء، والإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والخدمات اللوجستية، فضلا عن الصناعات الدوائية ومستلزماتها.

وأكد شيخون اهتمام المنطقة بتوسيع مجالات التعاون مع شركات الجمعية، وسُبل استقطاب الاستثمارات المستهدفة بما يعزز التصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

من جهتهم، أعرب ممثلو جمعية رواد الأعمال الشباب بمقاطعة تشجيانج عن اهتمامهم بالتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وبحث سُبل التعاون بين الشركات الأعضاء ونظرائها في مصر، والاستفادة من الموقع الجغرافي والبنية التحتية والخدمات التي تتيحها المنطقة للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، معربين عن تطلعهم إلى تحويل نتائج اللقاء إلى فرص تعاون ومشروعات استثمارية ملموسة، من خلال استمرار التواصل بين المنطقة والجمعية والشركات الأعضاء بها الراغبين في إقامة مشروعاتهم بالمنطقة الاقتصادية.

مصر للطيران للشحن الجوي تطلق أول خط منتظم إلى ويلز بالمملكة المتحدة



أعلنت شركة مصر للطيران للشحن الجوي إطلاق أول خط شحن جوي منتظم لها إلى مدينة كارديف عاصمة ويلز بالمملكة المتحدة، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الشركة، بما يدعم حركة الصادرات المصرية ويفتح آفاقا جديدة للتبادل التجاري بين البلدين.

وشهدت أولى رحلات الخط الجديد تشغيل طائرة الشحن الجوي الحديثة من طراز 200F-A330، والتي نقلت حمولة بلغت نحو 52 طنًا من الحاصلات الزراعية المصرية إلى المملكة المتحدة، في خطوة تمثل إضافة مهمة إلى شبكة خطوط الشحن الجوي الدولية لمصر للطيران.

ويأتي الاتفاق على تشغيل الخط الجديد عقب مراجعة شاملة لكل المتطلبات والمستلزمات التشغيلية اللازمة لضمان انتظام وكفاءة التشغيل، من خلال التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين المصري والبريطاني.

وجاء الاتفاق بحضور الطيار إيهاب الطحطاوي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للطيران للشحن الجوي، ورئيس قطاع الشئون الاقتصادية بالشركة، إلى جانب رئيس مجلس إدارة مطار كارديف، وممثلي شركة SWISSPORT، وكيل الخدمات بالمطار، ومسئولة التجارة بدولة ويلز، حيث جرى بحث ومراجعة مختلف الجوانب التشغيلية والتجارية تمهيدًا لبدء تشغيل الخط وفقًا للخطة المتفق عليها.

ومن المقرر تشغيل الخط الجديد بواقع ثلاث رحلات أسبوعيًا، أيام السبت والاثنين والأربعاء، بما يوفر خدمة شحن منتظمة تسهم في تلبية احتياجات المصدرين، وتعزيز حركة نقل البضائع بين مصر والمملكة المتحدة.

ويأتي إطلاق الخط في إطار حرص شركة مصر للطيران للشحن الجوي على القيام بدورها كشريك رئيسي في دعم الاقتصاد القومي وتنمية الصادرات المصرية، من خلال التوسع في شبكة خطوط الشحن الجوي والوصول إلى وجهات دولية جديدة، وتوفير حلول نقل جوي منتظمة وفعالة تلبي تطلعات المصدرين وتواكب متطلبات الأسواق العالمية.

وتواصل مصر للطيران للشحن الجوي تنفيذ خططها الطموحة لتطوير أسطولها وتعزيز قدراتها التشغيلية والتوسع في أسواق جديدة، بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمي رائد لحركة الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، ويسهم في تحقيق مستهدفات الدولة لزيادة الصادرات وتعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية.

«حالاً» و«ازيموت» تحصلان على موافقة الرقابة المالية لطرح إصدار «عقاري» بقيمة تصل إلى مليارى جنيه

أعلنت إم إن تي-حالاً، إحدى الشركات الرائدة في التكنولوجيا المالية في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وازيمبوت مصر، من أولى وكبرى شركات إدارة الأصول في مصر، حصول صندوق حالا وازيموت العقاري (HALAN AZ) على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لفتح باب الاكتتاب في «عقاري»، الإصدار الثاني للصندوق، والذي يستهدف الاستثمار في العقارات الإدارية المدرة للعوائد المرتفعة ضمن الصندوق.

ويبلغ الحجم المبدئي للاكتتاب في إصدار «عقاري» 200 مليون جنيه، بحد أقصى يصل إلى مليارى جنيه، على أن يتم فتح باب الاكتتاب اعتبارًا من اليوم 29 نوفمبر 2026 وحتى اكتمال تغطية الإصدار.

ويبدأ الحد الأدنى للاكتتاب من 5 آلاف جنيه، بما يتيح لشريحة أوسع من المستثمرين فرصة دخول سوق العقارات من خلال منتج استثماري منظم وخاضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.

تم تأسيس صندوق حالا وازيموت العقاري من خلال إم إن تي-حالا وازيموت مصر وحسن علام وعمرو علام، ويُعد أول صندوق استثمار عقاري متعدد الإصدارات في مصر، مرخص ومعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية.

«مصر لتأمينات الحياة» تركب قطار الطروحات ..و جدل حول قدرة البورصة علي استيعاب الطرح



اكتتاب على 750 مليون سهم بسعر بين 12 و13,6 جنيه.. 712,5 مليون سهم للمؤسسات والمستثمرين المؤهلين و37,5 مليون سهم للجمهور ..

شهدت البورصة المصرية الأسبوع الماضي بدء تلقي أوامر شراء الأسهم المطروحة من شركة مصر لتأمينات الحياة بالبورصة المصرية، ضمن طرح ثانوي يشمل 750 مليون سهم تمثل 15% من إجمالي رأس المال المصدر للشركة، بسعر يتراوح بين 12 جنيها و13.6 جنيهًا للسهم، على أن يتم تحديد السعر النهائي عقب انتهاء الطرح الخاص وفقًا لنظام البناء السع

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 29 نوفمبر 2026 ● العدد 869

إطلاق مبادرة لتطوير القيمة الغذائية للخبز البلدي المدعم

استعرض الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية جهود الوزارة لتطوير القيمة الغذائية للخبز البلدي المدعم، باعتباره أحد المكونات الرئيسية في النمط الغذائي للمواطن المصري، لافتا إلى إطلاق الوزارة، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان والمعهد القومي للتغذية وبرنامج الأغذية العالمي، البرنامج القومي لتعزيز القيمة الغذائية للخبز البلدي المدعم، من خلال تدعيم الدقيق المستخدم في إنتاجه بعنصري الحديد وحمض الفوليك، باستخدام خليط التدعيم الغذائي «البريمكس»، وفقا للمواصفات التغذوية التي اعتمدها المعهد القومي للتغذية.

وأوضح الوزير أن أهمية البرنامج تتمثل في توظيف منظومة قائمة بالفعل وتصل إلى ملايين المواطنين يوميًا لإضافة قيمة غذائية إلى أحد أهم مكونات غذائهم، دون تحميل الأسر أعباء إضافية أو مطالبتها بتغيير أنماط استهلاكها المعتادة. وأكد أن تحسين التغذية والحد من نقص العناصر الغذائية الدقيقة يمثلان جزءًا أساسيًا من تهيئة الظروف الصحية المناسبة لنمو الأطفال وتطور قدراتهم، بما ينعكس على فرصهم في التعلم وجودة حياتهم مستقبلا.

وأكد الدكتور شريف فاروق أن الحماية الاجتماعية الفعالة لا تقتصر على توفير الدعم، وإنما تُقاس بمدى انعكاسه على حياة الأسرة وقدرتها على توفير احتياجات أبنائها، وما يحققه من تحسن في مستوى معيشتهم وصحتهم وتغذيتهم. وشدد على أهمية التكامل بين منظومة الدعم التمويني وبرامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية، وتعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة والشركاء الدوليين، والاستفادة من الخبرات المتخصصة في مجالات التغذية والصحة العامة.

التموين تبحث خطط إنتاج السكر في ٢٠٢٧ وموقف المخزون والاستيراد والتصدير



تراس الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماع اللجنة العليا للسكر، لمتابعة الموقف الحالي للمنظومة، واستعراض أرصدة السكر لدى الشركات والمصانع، ومناقشة خطط الإنتاج خلال موسم 2027، بما يدعم توافر احتياجات السوق المحلي وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وحسب بيان من الوزارة ، شهد الاجتماع مشاركة ممثلي جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، اللواء حازم يحيى والمستشار زياد عبدالرحيم، والدكتور مصطفى عبد الجواد، رئيس مجلس المحاصيل السكرية، والدكتور زكريا حمزة رئيس البورصة السلعية، وأحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، واللواء طارق شرابي، مدير الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية، إلى جانب ممثلي هيئة الرقابة الإدارية، وشركات إنتاج السكر من القطاعين العام والخاص، والمستوردين والموزعين والتجار.

كما شارك من وزارة التموين والتجارة الداخلية مصطفى إسماعيل، نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسلع التموينية، والدكتور علاء ناجي، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وأحمد كمال، مساعد الوزير للشؤون الفنية والإعلام والمتحدث الرسمي للوزارة.

واستعرضت اللجنة أرصدة السكر لدى الشركات والمصانع، وحجم المخزون المتاح، وربطها بالاحتياجات المتوقعة للسوق المحلي خلال الفترة المقبلة.

كما ناقشت موقف المساحات المزروعة بمحصول بنجر السكر، وتقديرات الإنتاج من محصولي القصب والبنجر، ومواعيد الحصاد والتوريد والتسليم للشركات، واستعدادات المصانع للموسم.

وتناولت المناقشات تسعير محصولي القصب والبنجر للموسم الحالي، وتكلفة إنتاج السكر خلال موسم 2027، والعوامل المؤثرة فيها، بما يشمل تكاليف المحاصيل والتشغيل والتصنيع.

كما بحثت اللجنة العلاقة بين تكلفة الإنتاج وأسعار تداول السكر، بما يدعم استمرارية الإنتاج المحلي ويراعي احتياجات المستهلك، وفق البيان.

وبحث الاجتماع الفجوة المتوقعة بين الإنتاج والاستهلاك خلال عام 2027، في ضوء تقديرات الإنتاج المحلي والمخزون المتاح ومعدلات الاستهلاك، إلى جانب توقعات العرض والطلب والاحتياجات المحتملة للسوق.

ووفق البيان، كما ناقش الوزير آليات دراسة طلبات استيراد وتصدير السكر من خلال اللجنة المشكلة، مع مراعاة مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والأرصدة المتاحة واحتياجات السوق المحلي.

وأكدت اللجنة أهمية استمرار التنسيق بين وزارة التموين وجهاز مستقبل مصر والجهات الرقابية والاقتصادية وممثلي الشركات والمستوردين والموزعين، ومتابعة مختلف حلقات المنظومة، من المحاصيل والإنتاج والتصنيع إلى التداول والتوزيع، بما يدعم استقرار سوق السكر ويعزز توافر السلعة والاستعداد لتأمين احتياجات السوق خلال موسم 2027.

رضوى عبدالله

بدء تصنيع أول بطارية سيارات كهربائية في مصر منتصف ٢٠٢٧ وبالتعاون مع «CATL»

تستهدف مصر بدء إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية محليًا خلال مايو أو يونيو 2027، من خلال مصنع «بي إم إي لصناعة البطاريات» (BME)، بالتعاون مع شركة «كونتمبراري أمبيريكس تكنولوجي» (CATL) الصينية، في مشروع تتجاوز استثمارات مرحلته الأولى مليارى جنيه، ويستهدف توطين تكنولوجيا تصنيع حزم البطاريات وتعزيز المكون المحلي.

وأعلن المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، أن العمل جار على تدشين المصنع تمهيدًا لبدء تشغيله خلال النصف الأول من عام 2027، مُشيرًا إلى أن شركة CATL تستحوذ على نحو 40% من السوق العالمية لبطاريات السيارات الكهربائية، ما يعكس أهمية التعاون معها في تطوير هذه الصناعة داخل مصر.

جاء ذلك خلال افتتاحه وترؤسه فعاليات الدورة الحادية عشرة من قمة «إيجيبت أوتوموتيف»، المنعقدة تحت عنوان «رؤية الدولة 2030.. تطوير قطاع السيارات والصناعات المغذية».

إطلاق المنظومة الجديدة لرد الأعباء التصديرية لقطاع الصناعات الغذائية بزيادة دعم تصل إلى ٣٥٪

أعلن المجلس التصديري للصناعات الغذائية عن برنامج جديد لرد الأعباء التصديرية لقطاع الصناعات الغذائية، والذي بدأ تطبيقه "بأثر رجعي" اعتبارًا من مشحونات 1 نوفمبر الجاري، عقب اعتماده من مجلس الوزراء المصري وتطوير منظومة المساندة لتكون عبر 3 محاور رئيسية ميسرة بدلًا من المنظومة السابقة.

وأضاف المجلس في بيان صادر ، أن أبرز ملامح ومميزات البرنامج الجديد، هي زيادة متوسط المساندة التصديرية بنسبة 35% مقارنة بسابقتها، ووجود نسب مساندة أساسية ومرنة «حسب القيمة المضافة»، 6% للمصانع الداخلية و3.25% للمناطق الحرة عند تحقيق قيمة مضافة 80% فأكثر، و5.50% داخلية و2.75% مناطق حرة لنسبة قيمة مضافة من 70% إلى أقل من 80%، و4.25% داخلية 2.25% ومناطق حرة لنسبة قيمة مضافة من 60% إلى أقل من 70%، و3.00% داخلية و1.50% مناطق حرة لنسبة قيمة مضافة من 50% إلى أقل من 60%، 1.50% داخلية و 1.25% مناطق حرة لنسبة قيمة مضافة من 40% إلى أقل من 50%.

هيئة تنمية الصعيد وغرفة صناعة الحرف اليدوية توقعان مذكرة تفاهم لتطوير المنتجات الحرفية وتعزيز تسويقها محليًا وتصديرها



وقعت هيئة تنمية الصعيد مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة الحرف اليدوية باتحاد الصناعات المصرية، لتعزيز التعاون في تطوير قطاع الحرف اليدوية بمحافظات الصعيد، ودعم الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وفتح آفاق جديدة للتسويق والاستثمار والتصدير.

ووقع المذكرة اللواء مهندس عمرو عبد المنعم مصطفى، رئيس هيئة تنمية الصعيد، والمهندس محمد صقر، رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحرف اليدوية باتحاد الصناعات المصرية، في إطار توجيه الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بمحافظات الصعيد، وتعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الصناعي لدعم المشروعات الإنتاجية والحرفية.

وشهد التوقيع حضور الشهاء علي، مدير إدارة الشؤون القانونية ومستشار رئيس الهيئة للتواصل الحكومي والمؤسسي، وهشام الجزار، رئيس لجنة المعارض والمشروعات الصغيرة باتحاد الصناعات المصرية وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الحرف اليدوية، والمهندس أحمد عطا، المدير التنفيذي لجمعية المصدرين المصريين «إكسبولينك»، ورانيا النادي، منسق لجنة المعارض باتحاد الصناعات المصرية، والمهندس نادر شاهين، المدير التنفيذي لغرفة صناعة الحرف اليدوية، ومريم جمال، مديرة العلاقات العامة بالغرفة.

وتسري مذكرة التفاهم لمدة 3 سنوات من تاريخ توقيعها، وتستهدف تعزيز التكامل بين الجانبين في تنمية الحرف اليدوية بمحافظات الصعيد، وتطوير المنتجات ورفع جودتها وقدرتها التنافسية، ودعم الاستفادة الإنتاجية والتسويقية من المجمعات الصناعية والحرفية التابعة للهيئة.

كما تستهدف تيسير الفرص أمام الحرفيين وأصحاب المشروعات ورواد الأعمال، بما يسهم في توفير فرص عمل وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

وأكد اللواء عمرو عبد المنعم مصطفى أن توقيع المذكرة يمثل خطوة مهمة لتعزيز جهود الهيئة في دعم وتطوير المجتمعات الحرفية بمحافظات الصعيد، مشيرا إلى اهتمام الهيئة بتشغيل المجمعات الصناعية والحرفية التابعة لها وتحويلها إلى كيانات إنتاجية قادرة على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وأضاف أن التعاون يستهدف توفير الدعم الفني والتدريبي للحرفيين.

وضع حجر أساس المرحلة الأولى لمشروع صيني لألياف البوليستر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

شهدت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وضع حجر الأساس للمرحلة الأولى من مشروع مجموعة شين فنج مينج، لإنتاج ألياف البوليستر، بمنطقة السخنة الصناعية بنطاق المطور الصناعي شرق بورسعيد، بحضور الريان أحمد جمال، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس للمنطقة الجنوبية، ورئيس مجلس إدارة شركة تيدا – مصر، لي داي شين، ورئيس مجلس إدارة مجموعة شين فنج مينج، تشوانج يا تشونج، وعدد من قيادات المنطقة وممثلي الشركة والمطور الصناعي.

ويُنفذ المشروع على 3 مراحل «3 خطوط إنتاج» باستثمارات إجمالية نحو 800 مليون دولار، ويقام على مساحة إجمالية تبلغ نحو 400 ألف متر.

وشهدت المراسم وضع حجر الأساس للمرحلة الأولى من المشروع، باستثمارات تبلغ 280 مليون دولار، على مساحة 240 ألف متر، لإقامة مصنع بطاقة إنتاجية تصل إلى 360 ألف طن سنويا من ألياف البوليستر.

ومن المتوقع أن يوفر المصنع نحو 1000 فرصة عمل مباشرة، ويحقق مبيعات سنوية تقترب من 500 مليون دولار عند بدء التشغيل والإنتاج.

ومن المخطط أن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروع، عقب اكتمال مراحله الثلاث، إلى نحو مليون طن سنويا من منتجات ألياف البوليستر المتنوعة.

وأكد الريان أحمد جمال، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية للمنطقة الجنوبية، أن مشروع مجموعة شين فنج مينج يمثل إضافة مهمة لقطاع الصناعات النسيجية والكيماوية بالمنطقة الاقتصادية، وخطوة جديدة نحو استكمال حلقات سلسلة القيمة لصناعة البوليستر في مصر وإفريقيا، من خلال توفير مدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المرتبطة بها، وفي مقدمتها الغزل والنسيج والصباغة، بما يعزز التكامل الصناعي ويرفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

لم يعد مجرد توجه صناعي بل أصبح ضرورة اقتصادية ..

تصنيع المحمول في مصر بين استيراد المكونات و إنتاجها محليا



تستهدف مصر رفع طاقة تصنيع الهواتف المحمولة إلى 30 مليون جهاز وتصدير 30% من الإنتاج، بعد أن تجاوز الإنتاج المحلي 10 ملايين جهاز في 2025 مقارنة بنحو 3.3 مليون جهاز في 2024 ، وفق بيانات وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا الإطار ، يمثل توطين صناعة الهواتف المحمولة في مصر أحد الملفات المهمة على أجندة الحكومة، ضمن جهودها لزيادة الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات المواطنين بأسعار مناسبة، إلى جانب التوسع في التصدير، وصولًا إلى مستهدف تصنيع 30 مليون هاتف سنويًا بحلول عام 2030، وتصدير 30% من الإنتاج.

وفي هذا السياق، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قبل أيام ، اجتماعًا لمتابعة إجراءات تعميق صناعة الهواتف المحمولة وضبط أسعارها بالسوق المحلية، في ضوء ما أثير مؤخرًا بشأن المبالغة في ارتفاع الأسعار، بالتوازي مع جهود زيادة نسبة المكون المحلي والتوسع في الطاقة الإنتاجية للمصانع.

ووجّه رئيس الوزراء الوزارات المعنية بإعداد دراسة شاملة لضبط سوق الهواتف المحمولة، مع التنسيق مع المصنعين لزيادة نسبة المكون المحلي، وربط التحفيز بزيادة هذه النسبة.

وبحسب بيان مجلس الوزراء، تركز التحركات الحكومية على خفض تكلفة الإنتاج، وتوسيع قاعدة المصنعين، ورفع معدلات التشغيل والطاقة الإنتاجية، فيما استعرض الاجتماع العوامل المؤثرة في الأسعار، ومنها ارتفاع أسعار شرائح الذاكرة، واضطرابات سلاسل الإمداد، وزيادة الطلب العالمي على معالجات الذكاء الاصطناعي.

وتأتي هذه التحركات استكمالًا لجهود جذب العلامات التجارية العالمية لتصنيع الهواتف في مصر، إذ كشف بيان لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات صادر في أكتوبر 2026، ارتفاع الإنتاج المحلي إلى أكثر من 10 ملايين جهاز خلال 2025، مقابل نحو 3.3 ملايين جهاز في 2024، بزيادة تتجاوز 6.7 ملايين جهاز.

وبحسب البيان، تمتد جهود التوطين إلى تصنيع ملحقات الهواتف، وكابلات الألياف الضوئية، ومكونات الإلكترونيات وأشباه الموصلات، بهدف زيادة القيمة المضافة المحلية وتعزيز مكانة مصر كقاعدة إقليمية لصناعة الإلكترونيات.

خطط مستقبلية

وفيما يتعلق بتفاصيل الخطط المستقبلية، كشف المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في تصريحات سابقة ، عن استهداف الحكومة تصنيع 30 مليون هاتف محمول في مصر بحلول عام 2030، مع تصدير 30% من الإنتاج.

وتندرج هذه المستهدفات ضمن خطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حتى 2030، التي تشمل إضافة 200 ألف فرصة عمل، وتمكين 250 شركة ناشئة قائمة على الذكاء الاصطناعي.

حوكمة المنظومة

تستهدف منظومة حوكمة المحمول في مصر تنظيم سوق الأجهزة وضمان تحصيل مستحقات الدولة، بالتوازي مع دعم التصنيع المحلي، والحد من تداول الهواتف المهربة، وتعزيز فرص الاستثمار في صناعة الإلكترونيات، بما يفتح المجال أمام زيادة الإنتاج وتوفير أجهزة تلائم احتياجات المستهلكين.

وتأتي المنظومة في إطار توجه يستهدف توطين صناعة الهواتف المحمولة في مصر، مع خطط لتصنيع نحو 30 مليون هاتف خلال 3 سنوات، وهو ما يعزز فرص نمو الصناعة المحلية، ويزيد من قدرة السوق على تلبية الطلب، ويدعم توفير فرص العمل ونقل الخبرات والتكنولوجيا، فضلًا عن تقليل الاعتماد على الواردات تدريجيًا.

كما أسهمت إجراءات حوكمة المحمول في تنظيم تداول الأجهزة بالسوق، ومواجهة الهواتف المهربة ومحاولات التحايل على قواعد تسجيلها وسداد الضرائب المستحقة، بما يحافظ على حقوق الدولة، ويحقق قدرًا أكبر من العدالة بين الشركات والتجار الملتزمين بالقواعد، ويحد من المنافسة غير العادلة التي قد تتعرض لها المنتجات المطروحة بصورة قانونية.

ومع أهمية هذه الأهداف، تظل هناك بعض التساؤلات التي يطرحها مستخدمون ملتزمون بشأن آليات تطبيق المنظومة، خاصة في الحالات التي يشتري فيها المواطن هاتفًا ويسدد قيمته والضريبة المستحقة، ثم يكتشف لاحقًا أن التاجر لم يقم بتوريد الضريبة للدولة، ما قد يؤدي إلى تعطيل الهاتف لحين تسوية المستحقات.

وفي مثل هذه الحالات، يبرز تساؤل حول إمكانية تطوير آليات التعامل مع المستخدم الذي يمتلك ما يثبت سداد مستحقاته، بحيث لا يتأثر باستمرار الإجراءات الموجهة إلى التاجر المخالف، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حق الدولة في تحصيل مستحقاتها، وضمان عدم فتح الباب أمام أي محاولات للتحايل على المنظومة.

وهل يمكن إيجاد آلية أكثر مرونة تتيح للمستخدم الملتزم استعادة الخدمة بمجرد التحقق من مستندات الشراء والسداد، على أن تتولى الجهات المعنية متابعة التاجر وإلزامه بتوريد المستحقات، بما يضمن الفصل بين التزام المواطن والتزامات التاجر، وبحد من حالات التضرر التي قد تنتج عن عدم استكمال الإجراءات من جانب الأخير؟

وتكتسب هذه التساؤلات أهمية في ظل ارتفاع أسعار الهواتف المحمولة بالسوق المصري، وما يفرضه ذلك من أعباء على المستهلكين، خاصة مع تزايد الاعتماد على الهواتف الذكية في المعاملات اليومية والعمل والخدمات الرقمية، وهو ما يجعل سرعة معالجة الشكاوى والحفاظ على الخدمة للمستخدمين الملتزمين أمرًا يستحق النظر.

وفي السياق ذاته، تعود تساؤلات حول إمكانية إعادة النظر في السماح للمسافرين بإدخال هاتف محمول بصحبتهم، ولو بصورة مؤقتة، في ظل ارتفاع أسعار الأجهزة، وبما يراعي احتياجات المواطنين، ويحقق التوازن بين تخفيف الأعباء على المستهلك، واستمرار جهود الدولة لتنظيم السوق ودعم الصناعة المحلية، مع وضع ضوابط تحول دون استغلال هذا الإجراء في التهريب أو الاتجار غير المنظم.

وبين نجاح المنظومة في حماية حقوق الدولة، ومكافحة التهريب، ودعم التصنيع المحلي، تبرز أهمية استمرار تطوير آلياتها بما يواكب تغيرات السوق، ويعزز ثقة المستخدمين الملتزمين، ويضمن أن تظل أهداف الحوكمة قائمة على تنظيم السوق وحماية حقوق جميع الأطراف، من الدولة والمصنع والتاجر، وصولا إلى المستهلك.

قاعدة صناعية متكاملة

من جانبه ، أكد النائب مصطفى الجبلي، أمين سر لجنة الصناعة بمجلس النواب، أن الاجتماع الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمتابعة إجراءات تعميق صناعة الهواتف المحمولة في مصر، يعكس أهمية الانتقال من مرحلة جذب الاستثمارات وإقامة خطوط الإنتاج إلى بناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية بأسعار تنافسية.

وقال الجبلي إن نجاح استراتيجية توطين صناعة الهواتف المحمولة لا يُقاس فقط بعدد الشركات العالمية التي تدخل السوق المصرية أو حجم الأجهزة التي يتم تجميعها محليًا، وإنما بمدى انعكاس ذلك على خفض تكلفة المنتج النهائي، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتوفير بدائل متنوعة أمام المستهلك المصري تتناسب مع مستويات الدخول والقدرة الشرائية.

وأضاف أن توجيه رئيس الوزراء بربط الحوافز المقدمة للمصنعين بزيادة نسبة المكون المحلي يمثل توجهًا مهمًا لبناء صناعة مستدامة، شريطة أن تتضمن منظومة الحوافز مؤشرات واضحة لقياس تطور التصنيع المحلي، ونسب المكونات التي يتم إنتاجها داخل مصر، ومدى نقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة الفنية، وليس الاكتفاء بعمليات التجميع النهائي للأجهزة.

وأوضح أمين سر لجنة الصناعة أن المرحلة المقبلة تتطلب التوسع في تصنيع المكونات المغذية لصناعة الهواتف المحمولة، وعلى رأسها الأجزاء الإلكترونية واللوحات والدوائر المطبوعة ومكونات الشواحن والبطاريات، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، وخفض تكلفة الإنتاج، وخلق فرص استثمارية جديدة أمام المصانع المصرية، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعات المغذية.

وأشار البهي إلى أن معالجة ارتفاع أسعار الهواتف المحمولة تتطلب التعامل مع جانبين متوازيين: الأول يرتبط بتعميق التصنيع المحلي وخفض تكلفة الإنتاج على المدى المتوسط والطويل، والثاني يتعلق بمتابعة حركة السوق والتأكد من عدم وجود ممارسات احتكارية أو مغالاة غير مبررة في الأسعار، مع تعزيز الشفافية في آليات التسعير وحماية حقوق المستهلك.

وشدد على ضرورة أن تستند الدراسة الحكومية الشاملة لضبط سوق الهواتف المحمولة إلى تحليل هيكل التكلفة الفعلية، ومقارنة أسعار المنتجات المحلية بنظيراتها في الأسواق العالمية بعد احتساب الأعباء المختلفة، إلى جانب تقييم أثر زيادة الإنتاج المحلي وتعدد الشركات والعلامات التجارية على مستويات الأسعار.

وأكد أن اتساع قاعدة المصنعين وزيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع نسب المكون المحلي يجب أن تسير بالتوازي مع تعزيز المنافسة، بما يحقق معادلة متوازنة تجمع بين جذب الاستثمارات الصناعية، ودعم تنافسية المنتج المصري، وتوفير الهواتف المحمولة للمواطنين بأسعار مناسبة، فضلًا عن فتح آفاق للتصدير إلى الأسواق الإقليمية.

الحكومة تستهدف طاقة رفع صناعة الهواتف محليا إلى 30 مليون جهاز وتصدير 30% من الإنتاج بعد أن تجاوز الإنتاج المحلي 10 ملايين جهاز في 2025 ..

بدوره أكد النائب عادل اللمعي، عضو مجلس النواب، أن تحركات الحكومة لتعميق صناعة الهواتف المحمولة في مصر، وجذب المزيد من الشركات العالمية لضخ استثمارات جديدة بالسوق المحلية، تمثل خطوة مهمة نحو بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية قوية، وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على تلبية احتياجات المواطنين من الإنتاج المحلي.

وأضاف أن توطين صناعة المحمول لم يعد مجرد توجه صناعي، بل أصبح ضرورة اقتصادية في ظل الارتفاعات العالمية في أسعار الأجهزة والمكونات الإلكترونية، مشيرا إلى أن زيادة الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدة الشركات المصنعة من شأنها تعزيز المنافسة، والمساهمة في توفير الهواتف المحمولة بأسعار أكثر ملاءمة للمواطنين.

وأشار النائب عادل اللمعي، إلى أهمية الاجتماع الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمتابعة إجراءات تعميق هذه الصناعة، لافتا إلى أن ربط الحوافز الاستثمارية بزيادة نسبة المكون المحلي يمثل توجها مهما لتعظيم القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، وعدم الاكتفاء بعمليات التجميع.

وقال إن التوسع في التصنيع المحلي يفتح آفاقا جديدة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص عمل للشباب، بالإضافة إلى تنمية الكوادر المصرية في المجالات التكنولوجية والصناعية.

وأوضح النائب عادل اللمعي، ضرورة استمرار التنسيق بين الحكومة والشركات العالمية لخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الطاقة الإنتاجية، بما يحقق التوازن بين مصالح المصنعين وحقوق المستهلكين، ويدعم زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق خارجية جديدة أمام المنتج المحلي.

تصنيع محلي

وأكد الدكتور عبد المنعم السيد، مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، أن توجه مصر نحو تصنيع الهواتف المحمولة محليًا يستهدف الانتقال من مجرد تجميع أجزاء مستوردة من الخارج لبعض أنواع الهواتف داخل الدولة، إلى تصنيع المكونات محليًا، بما يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد.

وأوضح أن السوق المحلية في مصر كبير للغاية، مشيرًا إلى وجود ما بين 60 و70 مليون هاتف محمول داخل السوق المصري، مع تجديد هذه الأجهزة وتغييرها بصورة تكاد تكون سنوية، وهو ما يتيح للدولة المصرية فرصة للحصول على نصيب من هذا السوق من خلال التصنيع المحلي.

وأشار مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية إلى أن ما تم عرضه يتضمن ربط الحوافز والتسهيلات التي يتمتع بها المصنعون بزيادة نسبة المكون المصري، بحيث تصل إلى 40% من حجم إنتاج الهواتف المحمولة أو مكوناتها، معتبرًا أن ذلك يمثل خطوة جيدة.

وأضاف عبد المنعم السيد أن مصر قادرة على الوصول بنسبة المكونات المحلية في صناعة الهواتف المحمولة إلى أكثر من 75%، بما يعزز الاعتماد على التصنيع المحلي بدلا من استيراد المكونات من الخارج.

وأكد أن التوجه نحو إنتاج أو تصنيع أكثر من 30 مليون هاتف محمول، مع تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير إلى الدول الأفريقية، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية التي تتمتع بها مصر بحكم موقعها، مثل اتفاقية الكوميسا، يمثل أمرًا مهمًا لدعم الصناعة.

اسامة السيد

جدل رسوم البيليت مستمر ومطالب بحماية صناعة الصلب



خبراء يؤكدون علي حاجة الأسواق المصرية لمنافسة عادلة .. وتوسع في منح رخص إنتاج البليت بعد أشهر من قرار الحكومة فرض رسوم وقائية نهائية على واردات البليت لمدة 3 سنوات اعتباراً من أبريل 2026

فرضت مصر رسوماً وقائية نهائية متناقصة على واردات خامات الحديد نصف الجاهزة «البيليت» تبدأ من 13% (بحد أدنى 70 دولارا للطن في السنة الأولى) وتستمر لثلاث سنوات حتى سبتمبر 2028، وذلك لحماية الصناعة المحلية من الواردات الأرخص سعرا ، وهو ما أثار جدلا واسعا خلال الفترة الماضية .

وتمثل صناعة الصلب قطاعا استراتيجيا لبناء اقتصاد صناعى قوى، وفى الحالة المصرية، تكتسب المسألة أهمية أكبر فى ظل وجود فائض كبير فى الطاقات الإنتاجية المحلية، وفي وقت تتجه فيه أسواق كبرى إلى تشديد القيود على واردات الصلب، فإذا أغلقت الأسواق الكبرى أبوابها أمام فائض الإنتاج العالمي، فإن المنافسة لن تختفي، بل ستنتقل إلى الأسواق الأكثر انفتاحًا.

وبحسب الخبراء، فإن الإدارة الحكيمة للسياسة الصناعية تقتضى حماية صناعة الصلب من طوفان البيليت المستورد، باعتبارها ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومي، فلا قاعدة صناعية قوية بدون عدد من الصناعات الأساسية، ومنها صناعة الحديد والصلب.

ويشير الخبراء إلى أن قطاع الصناعة يعد أحد أهم مرتكزات برنامج التحول الاقتصادى الذى تبدأ مصر تنفيذه خلال الفترة من 2027 – 2030 وهو ما يدعم قيادة النمو إلى مستهدف 7% وزيادة موارد النقد الأجنبي والتكامل مع القطاعات الإنتاجية الأخرى وزيادة معدل الصادرات المصرية للخارج، حيث تستهدف الحكومة الوصول بالصادرات إلى 100 مليار دولار بحلول 2030، عبر توفير أراض صناعية مرفقة وتسهيل التراخيص لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم الصناعة المحلية والمنتج المصرى.

وصناعة الصلب ليست كأى صناعة، فهي ترتبط بالتشييد والبنية الأساسية والسيارات والأجهزة المنزلية والمعدات والعديد من الصناعات الهندسية، كما ترتبط بالقدرة على تنفيذ مشروعات قومية دون الاعتماد الكامل على الخارج، ولهذا أصبحت حماية القاعدة الصناعية في العديد من الدول جزءًا من مفهوم أوسع للأمن الاقتصادي.

جدل الرسوم

وبين فائض عالمي يتجاوز 640 مليون طن، وطاقة محلية للبيليت تفوق احتياجات، يطرح البعض حول رسم الـ13% سؤالًا أكبر: هل تستورد مصر احتياجاتها من الصلب أم تستورد معها فائض العالم؟.

وشهد سوق الصلب المصري حراكًا تنظيميًا وقانونيًا هامًا إثر الشكاوى المصرية المتتالية التي تقدمت بها المصانع المتكاملة وشبه المتكاملة، متضررة من تدفق واردات البيليت منخفضة الأسعار التي تستهدف تصريف الفوائض العالمية بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، واستجابة لذلك، أجرى قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة تحقيقًا مبدئيًا خلص إلى التوصية بفرض رسم وقائي مؤقت بنسبة 16%، وتُوجت تلك الجهود بالقرار النهائي الصادر عن الوزارة في 31 مارس 2026، بتحديد رسم الحماية الوقائي عند 13% .

واستهدف هذا القرار إرساء قواعد منافسة عادلة، وحماية الاستثمارات الضخمة التي أنفقت على حلقات الإنتاج المحلي المتكامل، والحد من استنزاف النقد الأجنبي.

وبعد صدور القرار، تصاعدت النقاشات وشنّت مصانع الدرفلة حملات مضادة، مسوّقة لعدة مبررات واعتراضات، تمحورت حول تأثير الرسوم على الصادرات، والادعاء بأن البيليت مادة خام لا تُفرض عليها رسوم عالميًا، فضلًا عن المزاعم المتعلقة بتكلفة الإنتاج واحتمالات الاحتكار.

ويعد التعامل مع البيليت باعتباره مادة خام غير دقيق: فصناعة الصلب تمر بعدة مراحل، من الاختزال، ثم الصهر لإنتاج صلب سائل، ثم الصب لإنتاج منتجات شبه نهائية «البيليت والبلاطات»، وبناءً على ذلك، فلا توجد حاجة لاستيراد البيليت، حيث إن إنتاج مصر من حديد التسليح في 2025 بلغ 8.4 مليون طن "شامل التصدير"، تحتاج إلى 8.8 مليون طن من البيليت، بينما الطاقات الإنتاجية المتاحة للبيليت 13.7 مليون طن، فهناك فائض طاقة يُقدّر بـ5 ملايين طن، أي 42% من الطاقات الإنتاجية.

فالصناعة المتكاملة لا تعني فقط مصنعاً أكبر، وإنما تعني سلسلة من القيمة المضافة، والاستثمارات، والعمالة، والتكنولوجيا، والقدرة على التصدير، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتوفير العملة الأجنبية.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر بالصناعة المتكاملة قولها إن «القضية ليست في رسم الـ13%، وإنما في نوع الصناعة التي نريدها لمصر؛ فليس منطقيًا أن نمتلك طاقات لإنتاج البيليت تفوق احتياجاتنا، ثم نستورد فائض العالم إلى سوقنا، حماية الصناعة المحلية ليست حماية لمصنع بعينه، وإنما حماية لسلسلة إنتاج كاملة وقيمة مضافة وفرص عمل وعملة صعبة".

ومصر لا تحتاج إلى استيراد فائض العالم بينما لديها طاقات محلية لإنتاج البيليت؛ فعندما يكون العالم أمام فائض صلب يتجاوز 600 مليون طن، فإن فتح السوق أمام البيليت المستورد ليس سياسة لخفض التكلفة، بل مخاطرة بتحويل مصر إلى منفذ لتصريف فائض الآخرين.

وتفرض الولايات المتحدة 50% رسومًا حمائية على جميع واردات الصلب، بما فيها البيليت، وباكستان تفرض 35% رسومًا إجمالية، وكندا 25%، وتونس 30%، وتركيا - وهي من أكبر منتجي ومستوردي الصلب في العالم وشريك تجاري رئيسي لمصر - تفرض 17%، وأنجولا، إلخ، وذلك مقارنة بـ13% فقط في مصر.

ولا يفرض الاتحاد الأوروبي رسومًا على البيليت؛ لأنه لا يستورده من الأساس، ورغم أن الاتحاد لا يفرض رسومًا على البيليت، إلا أنه يفرض 50% على أي كمية تفوق الحصص المقررة من الصلب المسطح، مثلًا، وبعض المنتجات الأخرى.

والسبب في ذلك أن الواردات الأوروبية من البيليت محدودة للغاية، بل إن الاتحاد الأوروبي يعد من أقل المناطق في العالم استيرادًا للبيليت؛ لأن معظم المصانع به إما متكاملة أو نصف متكاملة، أي منتجة للبيليت ولا تحتاج إلى الاستيراد إلا في أدنى الحدود، ونادرًا ما توجد مصانع درفلة بالاتحاد الأوروبي.

ويؤكد الخبراء أن الإدارة الحكيمة للسياسة الصناعية تقتضي حماية صناعة الصلب من طوفان البيليت المستورد، باعتبارها ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومي، فلا قاعدة صناعية قوية بدون عدد من الصناعات الأساسية، ومنها صناعة الحديد والصلب، فإذا تم فتح الأبواب أمام البيليت المستورد المغرق، فسوف يلحق الضرر المباشر بصناعة الصلب الكبرى المتكاملة ونصف المتكاملة ذات الاستثمارات الضخمة، والموظفة لأعداد كبيرة من العمالة، ومن أكثر الصناعات تصديرًا، حيث يأتي ذلك في ظل وجود فائض طاقة كبير في صناعة الصلب المحلية يقرب من 50%، وفي ظل إغلاق معظم الأسواق الكبرى وجزء كب



ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

لمنع تحول الأخطاء الفردية أو أوجه القصور الفنية إلى كوارث جماعية

حوادث الطرق في مصر.. من مأساة الدائري إلى ضرورة بناء ثقافة وطنية وحزمة تشريعية لحماية الأرواح

لم يكن الحادث المأساوي الذي شهدته منطقة الوراق أعلى الطريق الدائري، إثر انقلاب ناقلة محملة بالمواد البترولية واشتعال النيران وامتدادها إلى عدد من السيارات والمركبات المجاورة، مجرد حادث مروري آخر يضاف إلى قائمة طويلة من الحوادث التي اعتاد المصريون متابعة أخبارها بقلوب مثقلة بالحزن والأسى.. ولكن كان مشهدا قاسيا أعاد إلى الواجهة واحدة من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع المصري، وهي قضية حوادث الطرق وما تفرضه من خسائر بشرية ومادية ونفسية، وما تكشف عنه من تحديات تتعلق بسلامة الطرق، والانضباط المروري، وكفاءة منظومة النقل، ومدى الالتزام بالقواعد المنظمة لحركة المركبات.

لقد استيقظ المصريون على فاجعة إنسانية كبيرة، كان ضحاياها مواطنون خرجوا إلى أعمالهم أو تحركوا لقضاء احتياجاتهم اليومية، دون أن يتصوروا أن رحلة عادية على أحد أهم المحاور المرورية بالقاهرة الكبرى يمكن أن تتحول إلى مأساة بهذا الحجم ، وحين تسقط عشرات الأرواح في حادث واحد، فإن الأمر يتجاوز حدود الواقعة المرورية إلى سؤال أكبر يتعلق بمسؤوليتنا جميعا عن حماية حق الإنسان في الحياة والأمان أثناء تنقله على الطرق. وإذا كانت التحقيقات المختصة تجريها الجهة المعنية بتحديد المسؤوليات والأسباب الفنية والقانونية للحادث، فإن الدروس التي ينبغي استخلاصها منه لا يجب أن تنتظر انتهاء التحقيقات؛ فالمأساة تفرض مراجعة أوسع لمنظومة السلامة المرورية، لا تقتصر على الطريق الدائري أو ناقلات المواد البترولية، وإنما تمتد إلى شبكة الطرق المصرية بأكملها.

دماء على الطريق

تزداد أهمية هذا النقاش عندما نضعه في ضوء الأرقام الرسمية لحوادث الطرق في مصر ، فقد كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق خلال عام 2025 إلى 5829 حالة، مقابل 5260 حالة في عام 2024، بزيادة بلغت 10.8% ، كما ارتفع عدد المصابين إلى 84553 مصابا، مقابل 76362 مصابا في العام السابق، بزيادة قدرها 10.7% .

وهذه الأرقام، التي تضمنتها النشرة السنوية لحوادث السيارات والقطارات، تمثل مؤشرا بالغ الدلالة، خصوصا أنها جاءت بعد تراجع الوفيات في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بما يعني أن التحسن الذي تحقق لم يكن كافيا لضمان استمرار انخفاض الخسائر البشرية ، والأكثر إثارة للقلق أن هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم الخسائر المباشرة، وإنما تخفي وراءها آلاف الأسر التي فقدت عائلا أو ابنا أو أبا، ومصابين قد تستمر معاناتهم سنوات بسبب الإعاقات والإصابات الخطيرة، فضلا عن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة والمجتمع نتيجة هذه الحوادث.

ومن هنا، فإن التعامل مع حوادث الطرق باعتبارها مجرد مشكلة مرورية تقليدية لم يعد كافيا ، فنحن أمام قضية أمن مجتمعي وإنساني واقتصادي، تتطلب رؤية متكاملة تتشارك فيها مؤسسات الدولة والمواطنون والقطاع الخاص والإعلام والمجتمع المدني.

تطوير الطرق ومنظومة السلامة

لا يمكن إنكار حجم التطور الذي شهدته البنية الأساسية للطرق في مصر خلال السنوات الماضية، وما تحقق من إنشاء محاور جديدة وطرق سريعة وكباري وأنفاق وتوسعة لعدد كبير من الطرق القائمة، في إطار توجه استراتيجي يستهدف تحسين حركة النقل والربط بين المحافظات والمناطق الصناعية والعمرانية، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ، لكن هذا التطور يفرض في الوقت نفسه ضرورة الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما، تتعلق بكيفية إدارة هذه الشبكة وضمان استخدامها بصورة آمنة.

فإنشاء طريق جديد أو توسعة طريق قائم لا يعني بالضرورة أن معدلات الحوادث ستنخفض تلقائيا ، ما لم يصاحب ذلك تخطيط مروري دقيق وصيانة مستمرة، ومراقبة فعالة للسرعات، وفصل مناسب بين أنواع المركبات، وتحديد واضح لمسارات النقل الثقيل، وتوفير وسائل الإنقاذ والإغاثة.

والطريق الآمن ليس مجرد طريق ممهد أو واسع، وإنما منظومة متكاملة تبدأ من التصميم الهندسي، وتمر بإدارة الحركة المرورية، وتنتهي بقدرة أجهزة الطوارئ على الوصول والتدخل السريع عند وقوع الحوادث.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تخضع الطرق ذات الكثافات المرورية المرتفعة، وفي مقدمتها الطريق الدائري والمحاور الرئيسية، لمراجعات دورية للسلامة، تشمل نقاط الاندماج والخروج، ومناطق التكدس، والمنحنيات، والحواجز الخرسانية، ومدى ملاءمة التصميم لحركة الشاحنات الثقيلة وناقلات الوقود.

كما ينبغي ألا تكون أعمال الصيانة مجرد استجابة للأعطال الظاهرة، بل جزءاً من برنامج وقائي يستهدف اكتشاف مواطن الخطورة ومعالجتها قبل أن تتحول إلى حوادث.

ملف المركبات الثقيلة ونقل المواد الخطرة

من أبرز الدروس التي يفرضها حادث الوراق ضرورة إعادة النظر في منظومة نقل المواد البترولية والمواد الخطرة بوجه عام ، فناقلات الوقود والغاز والمواد الكيميائية لا يمكن التعامل معها باعتبارها شاحنات نقل عادية؛ إذ إن طبيعة حمولتها تجعل أي خطأ في القيادة أو أي خلل فني أو تصادم محدود قابلا للتحول إلى كارثة واسعة النطاق.

وهنا تبرز أهمية مراجعة شروط الترخيص والتشغيل لهذه المركبات، والتأكد من صلاحية الصهاريج وخزانات النقل، وكفاءة أنظمة الإغلاق والأمان، وسلامة المكابح والإطارات، وتوافر وسائل مكافحة الحريق المناسبة، فضلا عن الالتزام بالأوزان والأحمال المقررة.

ومن الضروري أيضاً تطبيق نظام دقيق للفحص الفني الدوري، لا يكتفي بالمستندات أو الإجراءات الشكلية، وإنما يعتمد على اختبارات حقيقية للمركبة ومكوناتها، مع عدم السماح بتشغيل أي ناقلة لا تستوفي معايير السلامة.

ويجب أن تمتد الرقابة إلى الشركات المالكة والمشغلة، بحيث لا تكون المسؤولية محصورة في السائق وحده، وإنما تشمل الشركة التي تتحمل واجب التأكد من سلامة المركبة، وكفاءة من يقودها، والتزامه بساعات العمل والراحة، وتطبيق قواعد الأمان.

كما ينبغي دراسة تنظيم حركة ناقلات المواد الخطرة عبر الطرق السريعة والمحاور المزدحمة، من خلال تحديد مسارات مناسبة وأوقات عبور تقلل فيها الكثافات المرورية، مع مراعاة ألا يؤدي ذلك إلى خلق مخاطر جديدة على مناطق أخرى.

ومن الضروري كذلك توفير بيانات رقمية دقيقة عن حركة هذه الناقلات، والاستفادة من أنظمة التتبع الإلكتروني، بما يسمح للجهات المختصة بمراقبة السرعة والمسار والتوقفات غير المبررة، والتدخل عند رصد أي مخالفة أو خطرة.

> نحن بحاجة إلى أن يصبح احترام قواعد المرور جزءا من ثقافة المجتمع وأن تتحول سلامة الطرق إلى أولوية ثابتة لدى جميع مؤسسات الدولة

معادلة السلامة

على الرغم من أهمية العوامل الهندسية والفنية والتنظيمية، فإن العنصر البشري يظل أحد المحاور الرئيسية في منظومة السلامة المرورية ، فالسرعة الزائدة، والقيادة المتهورة، والتجاوز الخاطئ، وعدم ترك مسافات الأمان، واستخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة، والقيادة تحت تأثير الإرهاق أو المواد المخدرة، كلها سلوكيات يمكن أن تحول خطأ بسيطا إلى حادث بالغ الخطورة.

وهنا تبرز أهمية إعادة النظر في منظومة تأهيل السائقين، خصوصا سائقي المركبات الثقيلة والنقل الجماعي والمواد الخطرة ، فالحصول على رخصة القيادة ينبغي أن يكون نتيجة لاجتياز تدريب واختبارات حقيقية تثبت قدرة السائق على التعامل مع مختلف الظروف، وليس مجرد استكمال إجراءات إدارية.

كما ينبغي أن تتضمن برامج التأهيل تدريبات عملية على القيادة الدفاعية، والتعامل مع حالات الطوارئ، واستخدام المكابح بصورة سليمة، والتصرف عند انفجار أحد الإطارات أو حدوث خلل فني مفاجئ، والتعامل مع المركبات المجاورة في حالات التكدس.



البنية الأساسية للطرق بمفردها لا تكفي بدون الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً تتعلق بكيفية إدارة هذه الشبكة وضمان استخدامها بصورة آمنة

ولا تقل أهمية عن ذلك مراجعة ظروف عمل سائقي النقل الثقيل، فإجبار السائق على العمل لساعات طويلة دون راحة كافية، أو تحميله مسؤوليات تتجاوز قدرته البدنية والذهنية، قد يخلق ظروفاً تزيد من احتمالات الحوادث.

وبالتالي، فإن حماية الطريق لا تعني فقط مطالبة السائق بالانضباط، وإنما أيضا ضمان وجود بيئة عمل تحترم قواعد السلامة وتحول دون دفعه إلى المخاطرة.

عقوبات تشريعية

لا يمكن بناء منظومة مرورية آمنة دون تشريعات واضحة ورادعة، لكن الأهم أن تكون هذه التشريعات قابلة للتطبيق، وأن تتناسب العقوبات مع حجم المخالفة وخطورتها ، فمن غير المقبول أن تتساوى في المعاملة القانونية مخالفة بسيطة لا تعرض الآخرين للخطر، مع سلوك متعمد ينطوي على تهديد مباشر لحياة المواطنين، مثل القيادة بسرعات جسيمة، أو تشغيل مركبة غير صالحة فنياً، أو نقل مواد خطرة بالمخالفة لشروط السلامة.

ومن هنا تبرز ضرورة مراجعة وتطوير القواعد القانونية المنظمة للمرور والنقل الثقيل ونقل المواد الخطرة، بما يحقق عدة أهداف ، أولها، تشديد الرقابة والعقوبات على المخالفات التي يثبت ارتباطها المباشر بوقوع الحوادث الخطيرة، مع تطبيق مبدأ التدرج في العقوبة وفقا لدرجة الخطورة وتكرار المخالفة.

وثاني الأهداف توسيع نطاق المسؤولية القانونية ليشمل الشركات والمؤسسات التي تتهاون في صيانة مركباتها أو تسمح بتشغيل سائقين غير مؤهلين أو تتجاوز اشتراطات نقل المواد الخطرة.

أما ثالث الأهداف فهو تفعيل أنظمة النقاط المرورية بصورة أكثر كفاءة، بحيث تؤدي المخالفات الجسيمة والمتكررة إلى سحب الرخصة أو وقف صلاحية القيادة لفترات تتناسب مع خطورة السلوك.

ورابعها، تطوير منظومة المسؤولية المدنية والتأمين الإلزامي، لضمان حصول الضحايا وأسرهم على التعويضات المستحقة دون الدخول في مسارات طويلة ومعقدة، مع عدم اعتبار التعويض المالي بديلا عن المساءلة الجنائية عند توافر أركانها.

كما ينبغي تعزيز استقلالية ودقة التحقيقات الفنية في الحوادث الكبرى، والاستفادة من الخبرات الهندسية والمرورية والطبية لتحديد الأسباب الحقيقية، سواء ارتبطت بالسائق أو المركبة أو الطريق أو منظومة التشغيل والرقابة ، فالمحاسبة العادلة لا تستهدف البحث عن متهم لإغلاق الملف، وإنما تحديد مواضع الخلل ومنع تكرار المأساة.

التكنولوجيا والرقابة الذكية

من الضروري أن تستفيد مصر بصورة أوسع من التطور التكنولوجي في إدارة شبكة الطرق، خاصة مع اتساعها وتزايد أعداد المركبات المستخدمة لها ، فأنظمة الرصد الذكي للسرعات، وكاميرات المراقبة، والتعرف الإلكتروني على لوحات المركبات، وأنظمة تتبع الشاحنات، يمكن أن تشكل أدوات مهمة في بناء منظومة رقابية أكثر كفاءة.

لكن المطلوب هو الانتقال من استخدام التكنولوجيا لرصد المخالفات بعد وقوعها إلى توظيفها للتنبؤ بالمخاطر ومنع الحوادث قبل وقوعها.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للحوادث، تربط بين الجهات المعنية بالمرور والطرق والنقل والصحة والحماية المدنية، بحيث تتوافر معلومات دقيقة عن مواقع الحوادث المتكررة وأسبابها وأوقاتها وأنواع المركبات المتورطة فيها .

ومن خلال تحليل هذه البيانات يمكن تحديد ما يعرف بالمناطق السوداء، أي المواقع التي تتكرر فيها الحوادث، ثم وضع خطط محددة لمعالجة أسباب الخطورة في كل موقع.

كذلك ينبغي تطوير منظومة الاستجابة للطوارئ، من خلال توزيع سيارات الإسعاف والحماية المدنية بصورة مدروسة، وتوفير نقاط تدخل سريع على المحاور الرئيسية، وتدريب العاملين على التعامل مع حوادث الشاحنات والمواد القابلة للاشتعال.

ففي الحوادث الكبرى، لا تتوقف أهمية الدقائق الأولى عند سرعة نقل المصابين فحسب، وإنما تمتد إلى منع امتداد الحرائق، وتأمين المركبات المجاورة، وإغلاق المسارات الخطرة، وتقليل عدد الضحايا المحتملين.

المجتمع شريك أصيل في مواجهة الظاهرة

وربما يكون هذا الجانب من أهم الجوانب التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر، لأن أي تشريع أو إجراء حكومي لن يحقق النتائج المطلوبة إذا ظل المجتمع ينظر إلى الالتزام المروري باعتباره أمراً ثانوياً أو مجرد استجابة مؤقتة لوجود رجل المرور ، فنحن بحاجة إلى ثقافة مجتمعية جديدة تعتبر احترام قواعد الطريق مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون التزاماً قانونياً.

فالسائق الذي يتجاوز السرعة المقررة لا يعرض حياته وحده للخطر، وإنما يعرض حياة كل من يشاركه الطريق، والذي يتجاوز من اليمين أو يقتحم مساراً آخر بصورة مفاجئة قد يتسبب في سلسلة من التصادمات لا يمكن السيطرة عليها.

وكذلك فإن أصحاب المركبات الخاصة مطالبون بالالتزام بالصيانة الدورية، وعدم استخدام إطارات غير صالحة، وعدم تحميل المركبات فوق طاقتها، والحرص على ربط أحزمة الأمان، وعدم السماح للأطفال بالجلوس في أوضاع تعرضهم للخطر.

وهنا يأتي دور الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والإعلامية في ترسيخ هذه الثقافة ، فالتوعية المرورية لا ينبغي أن تقتصر على حملات موسمية أو رسائل إرشادية قصيرة، وإنما يجب أن تتحول إلى برنامج مستمر يبدأ من مراحل التعليم الأولى، ويقدم للأطفال والشباب فهما عمليا لمعنى السلامة على الطريق وحقوق الآخرين وواجبات مستخدميه.

كما أن الإعلام مطالب بألا يكتفي بتغطية الحوادث المأساوية وصور آثارها، بل أن ينتقل إلى مناقشة الأسباب والحلول، وتسليط الضوء على السلوكيات الخاطئة، وتقديم نماذج إيجابية للسائقين والمؤسسات الملتزمة.

ويجب أن تكون حملات التوعية أكثر ارتباطاً بالواقع اليومي للمواطنين، وأن تخاطب سائقي النقل الجماعي والثقيل، وسائقي سيارات الأجرة والتوصيل، وأصحاب السيارات الخاصة، والمشاة وراكبي الدراجات النارية، كل وفقا للمخاطر التي يتعرض لها.

مسئولية المشاة وحقوق مستخدمي الطريق

ومن الملفات التي تستحق اهتماماً خاصاً ملف سلامة المشاة، الذين يمثلون إحدى أكثر الفئات تعرضاً للوفاة والإصابات في حوادث الطرق ، ففقا لبيانات عام 2025، سجل المشاة أعلى عدد من الوفيات بين فئات مستخدمي الطريق، بواقع 2132 حالة وفاة ، وهذا الرقم يفرض ضرورة إعادة النظر في كيفية تصميم الطرق داخل المدن وعلى المحاور السريعة، وتوفير أماكن عبور آمنة، وكباري مشاة مناسبة، وحواجز تمنع العبور العشوائي في المواقع الخطرة، فضلا عن تحسين الإنارة والإشارات والعلامات الأرضية.

كما أن انتشار الدراجات النارية والتوسع في خدمات التوصيل السريع يفرضان ضرورة وضع ضوابط أكثر إحكاماً لاستخدام هذه المركبات، وتأهيل قائديها، والتأكد من التزامهم بوسائل الحماية وقواعد السير.

فمنظومة السلامة المرورية لا ينبغي أن تنحاز إلى السيارات والشاحنات على حساب بقية مستخدمي الطريق، وإنما يجب أن توفر الحماية للجميع.

خطة وطنية للحد من حوادث الطرق

إن خطورة الظاهرة وتعدد أسبابها يفرضان تبني خطة وطنية متكاملة، تتجاوز حدود الحملات المؤقتة أو الإجراءات التي يتم اتخاذها عقب كل حادث كبير ، ويمكن أن تقوم هذه الخطة على خمسة محاور متوازية:

أولا: إجراء مراجعة شاملة للسلامة المرورية على الطرق والمحاور الرئيسية، وتحديد المواقع الأكثر خطورة، ووضع جدول زمني لمعالجة أوجه القصور الهندسية والفنية بها.

ثانيا: إطلاق برنامج وطني خاص بسلامة النقل الثقيل والمواد الخطرة، يتضمن الفحص الفني الصارم، والتتبع الإلكتروني، وتحديد مسارات وأوقات الحركة، والتأكد من كفاءة السائقين والشركات المشغلة.

ثالثا: تحديث التشريعات والعقوبات المرتبطة بالمخالفات الجسيمة، وتوسيع نطاق المسؤولية القانونية ليشمل كل من يثبت إسهامه في تعريض حياة المواطنين للخطر، مع ضمان عدالة التحقيقات وسرعة إنجازها.

رابعا: تطوير منظومة الإنقاذ والإسعاف والحماية المدنية، ورفع كفاءة التنسيق بين الجهات المعنية، وإجراء تدريبات مشتركة تحاكي حوادث الحرائق والتصادمات الكبرى.

خامساً: إطلاق مشروع قومي للتوعية بالسلامة المرورية، تشارك فيه الوزارات والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، بهدف تغيير السلوكيات اليومية وترسيخ احترام الطريق باعتباره حقاً مشتركاً ومسؤولية جماعية.

ومن المهم أن تتولى جهة تنسيقية واضحة متابعة تنفيذ هذه المحاور، وأن تقدم تقارير دورية معلنة عن معدلات الحوادث والوفيات والإصابات، ومدى التقدم في تحقيق المستهدفات، حتى لا تظل الخطط مجرد عناوين عامة دون تقييم أو مساءلة.

كما ينبغي وضع مستهدفات كمية لخفض الوفيات والإصابات على مدى خمس سنوات، والاستفادة من التجارب الدولية التي نجحت في تقليل خسائر الطرق عبر الجمع بين التصميم الآمن والرقابة والتشريع والتوعية.

من إدارة الأزمات إلى منع وقوعها

إن أحد أهم الدروس التي ينبغي استخلاصها من حادث الطريق الدائري هو ضرورة تغيير فلسفة التعامل مع حوادث الطرق، بحيث لا يكون الاهتمام الأكبر منصباً على إدارة تداعيات الحادث بعد وقوعه، وإنما على منع وقوعه من الأساس.

ولا شك أن سرعة تحرك أجهزة الدولة في التعامل مع حادث الوراق، وتوفير سيارات الإسعاف والرعاية الطبية للمصابين، ومتابعة القيادة السياسية لتداعياته وتوجيهها بتقديم الدعم لأسر الضحايا، أمور مهمة وضرورية في التعامل مع الكارثة الإنسانية. لكن نجاح الدولة في مواجهة هذه الظاهرة لا يقاس فقط بقدرتها على احتواء تداعيات الحوادث، وإنما بقدرتها على تقليل احتمالات وقوعها، ومنع تحول الأخطاء الفردية أو أوجه القصور الفنية إلى كوارث جماعية.

> نجاح الدولة في مواجهة ظاهرة حوادث الطرق لا يقاس فقط بقدرتها على احتواء تداعيات الحوادث وإنما بقدرتها على تقليل احتمالات وقوعها

وهنا ينبغي ألا تنتهي التحقيقات في حادث الوراق عند تحديد المسؤولية الجنائية المباشرة، بل يجب أن تمتد نتائجها، في حدود ما تكشفه الأدلة، إلى مراجعة منظومة نقل المواد البترولية، وشروط تشغيل الناقلات، ومستوى الرقابة على الشركات، ومدى كفاءة إجراءات التأمين والاستجابة للطوارئ على الطريق الدائري.

فإذا كان هناك خلل في مركبة أو نظام تشغيل أو إجراء رقابي، فمن الضروري أن تتم معالجته على مستوى الجمهورية، لا في الموقع الذي شهد الحادث وحده.

حياة المواطن هي المعيار الحقيقي لتطور الطرق

إن ما شهدته مصر خلال السنوات الماضية من تطوير واسع لشبكة الطرق والمحاور يمثل استثماراً مهماً في مستقبل الاقتصاد والتنمية، لكن الحفاظ على قيمة هذا الاستثمار يقتضي أن تكون سلامة الإنسان هي المعيار الأول في تقييم نجاحه.

فلا معنى لطريق سريع يختصر زمن الرحلة إذا كان لا يوفر الحماية الكافية لمستخدميه، ولا قيمة لمنظومة نقل متطورة إذا لم تكن قادرة على ضمان سلامة المركبات والسائقين والركاب والمشاة.

ولعل الرسالة الأهم التي ينبغي أن يحملها المجتمع من مأساة الطريق الدائري هي أن حوادث الطرق ليست قدراً محتوماً، وأن كثيراً من أسبابها يمكن منعها من خلال التخطيط السليم والرقابة الجادة والتشريعات الرادعة والوعي المجتمعي.

إننا بحاجة إلى أن يصبح احترام قواعد المرور جزءاً من ثقافة المجتمع، وأن تتحول سلامة الطرق إلى أولوية ثابتة لدى جميع مؤسسات الدولة، وأن يدرك كل سائق أن خلف كل مقود حياة إنسان، وأسرة تنتظر عودته سالما.

كما ينبغي ألا ننسى أن كل رقم في إحصاءات الحوادث يمثل إنسانا له أحلامه وأسرته ومستقبله، وأن خسارة روح واحدة بسبب إهمال يمكن تجنبه هي خسارة لا تعوضها كل مشروعات الطرق ولا كل إجراءات التعويض.

إن الطريق الآمن ليس مجرد مرفق عام، بل هو أحد تجليات احترام الدولة والمجتمع لحق الإنسان في الحياة ، ومن هنا، فإن أفضل تكريم لضحايا حادث الوراق، ولكل ضحايا حوادث الطرق في مصر، ليس فقط أن نتذكرهم ونتضامن مع أسرهم، وإنما أن تتحول هذه المأساة إلى نقطة انطلاق حقيقية لمراجعة شاملة، وإجراءات ملموسة، وثقافة جديدة، تجعل حماية الأرواح هدفاً وطنياً لا يقبل التأجيل.



